

لتاريخ..

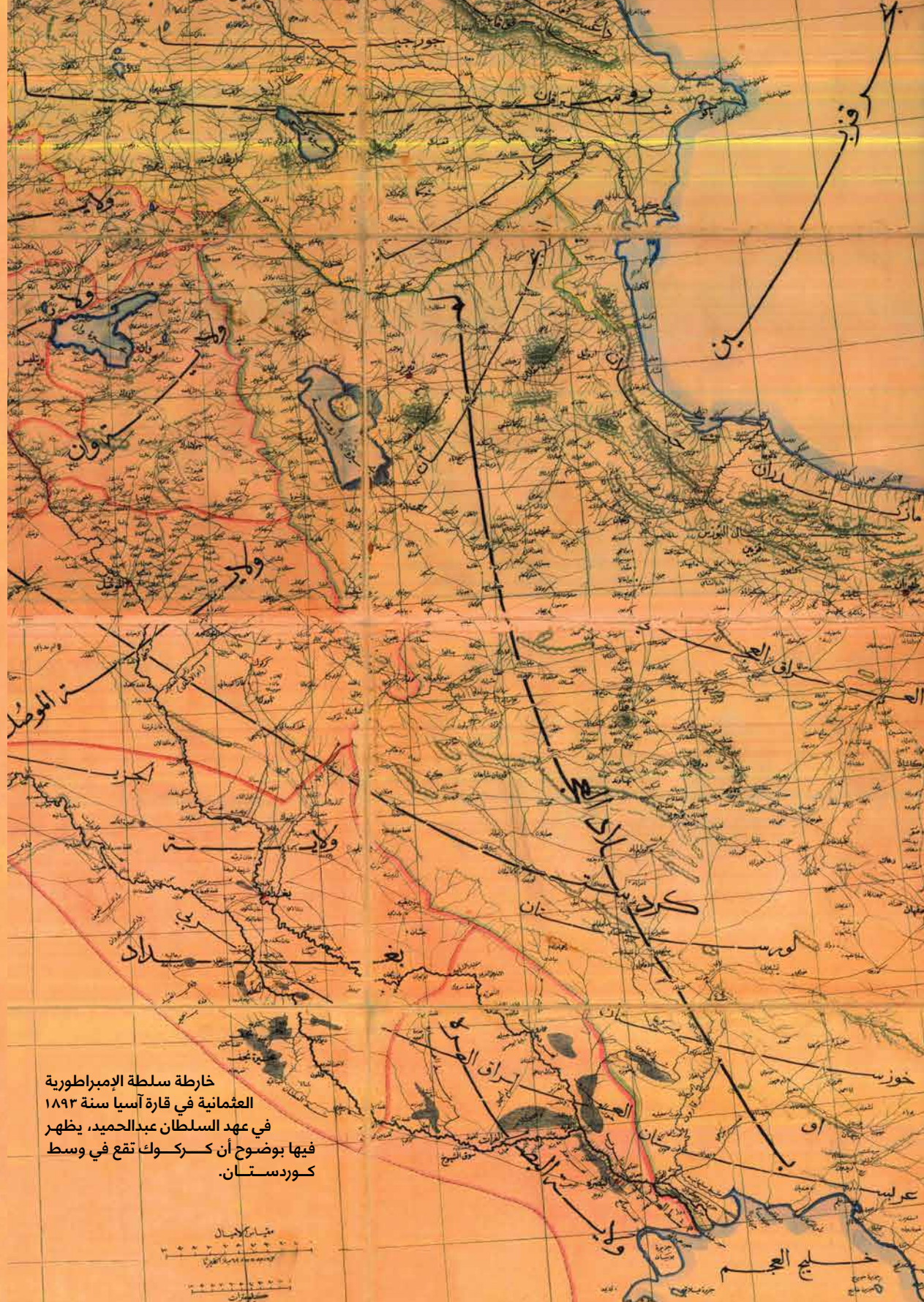
مسعود بارزاني



الطبعة الثالثة

التاريخ

مسعود بارزاني



خارطة سلطة الإمبراطورية العثمانية في قارة آسيا سنة ١٨٩٣ في عهد السلطان عبد الحميد، يظهر فيها بوضوح أن كركوك تقع في وسط كوردستان.



A NEW MAP
OF
TURKEY IN ASIA

By M^{ons}. D'ANVILLE

First Geographer to the most Christian King
with Several Additions

LONDON

Printed by L. WOOD, WHITEHALL-ST. 167 Feet Street
in the 44. House call'd Map.

1734.

SCALE

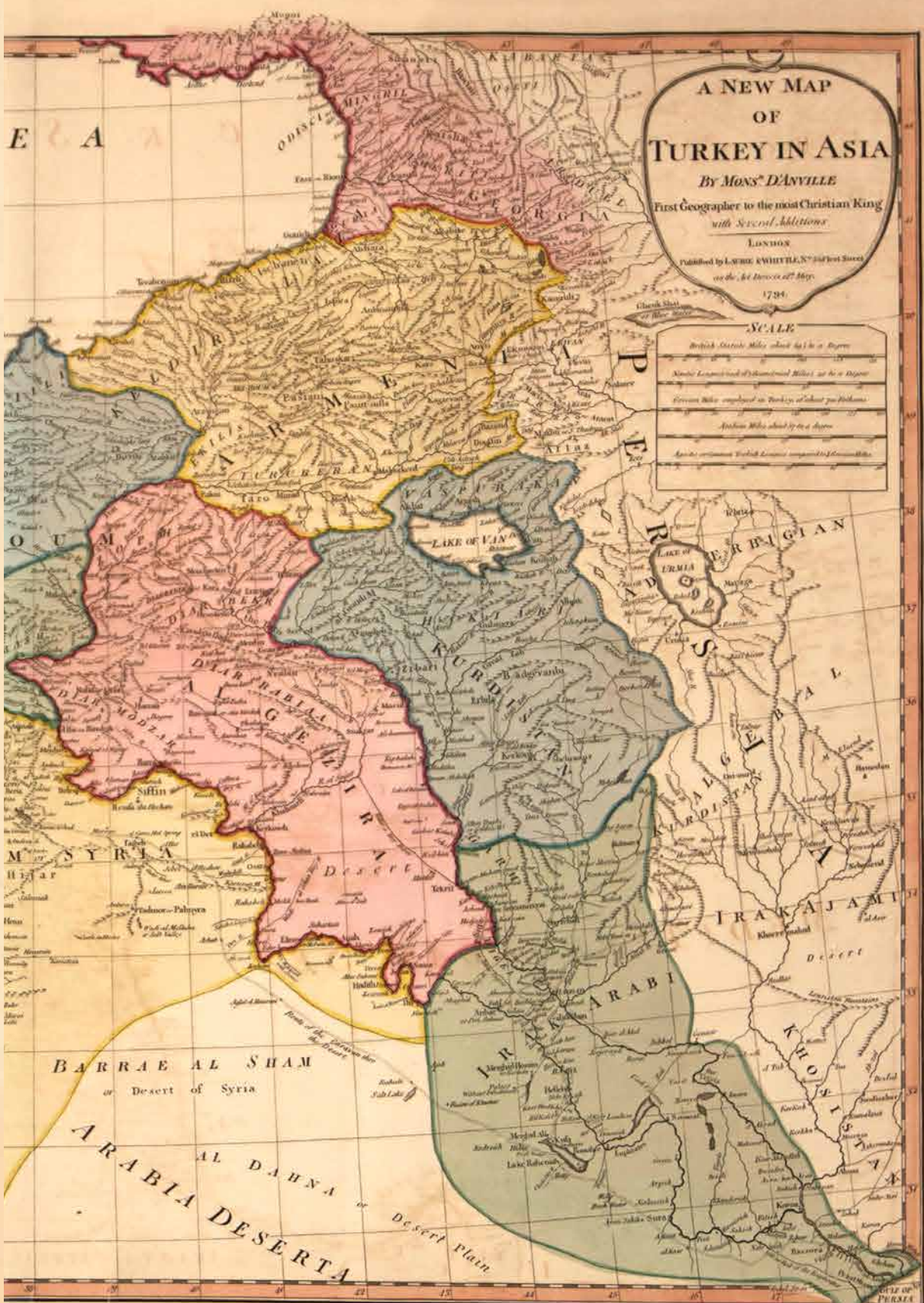
British Statute Miles about 64 in a Degree

French Leguaes of Meridional Miles, 20 in a Degree

German Miles, computed on Rhenus, 24 in a Degree

Italian Miles about 70 in a Degree

Spanish Leguas about 20 in a Degree



E A

M SYRIA

BARRAE AL SHAM
or Desert of Syria

ARABIA AL DAHNA
or Desert Plain

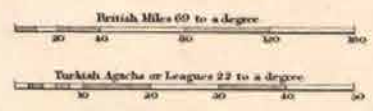
CITY OF
PERSIA



خارطة الإمبراطورية العثمانية المرسومة في لندن
 في ١٢ / آيار / ١٨٩٢ من قبل (Mons. R Danville).
 تم الإشارة فيها الى قسم من جغرافية كردستان.



TURKEY IN ASIA.



BASSOR



خارطة الامبراطورية العثمانية التي نشرها (Henry Treesdale & co) في لندن سنة ١٨٢٤، تشير الى قسم من جغرافية كوردستان.

**اسم الكتاب: للتاريخ..
تأليف: مسعود بارزاني**

كتاب "للتاريخ" صدر باللغة الكوردية وتمت ترجمته الى العربية وهذه هي الطبعة الثالثة المنقحة.

المصمم: آسو مامزاده

الطبعة الثالثة: أربيل، نيسان ٢٠٢١

عدد النسخ: ٢٠٠٠

مطبعة روكسانا

رقم الإيداع في المديرية العامة للمكتبات:

(٧٧٨) لسنة ٢٠٢٠

حقوق الترجمة وإعادة الطبع محفوظة لصالح

مؤسسة البارزاني الخيرية.

اهداء
إلى الذين لا ينحنون..

المحتويات

١٥	• المقدمة
٢٠	• تجزئة كردستان
٢٧	• تأسيس دولة العراق
٣٣	• ثورة أيلول
٣٨	• خطة إبادة الشعب الكوردي وصهره داخل دولة العراق
٤٢	• الانتفاضة
٤٥	• مؤتمر المعارضة العراقية و سقوط النظام السابق
٥١	• حرب داعش
٥٨	• خيبة أمل الكورد من العراق الجديد
٦٣	• زيارة إلى أميركا
٦٧	• زيارة إلى بغداد
٧٠	• قرار إجراء الاستفتاء
٨٤	• ردود الأفعال والضغط الدولية

التاريخ..

٨٧	• اجتماع سحيلا
٩٤	• الشعب أدلى بصوته
٩٨	• ردود أفعال الحكومة العراقية
١٠٢	• السادس عشر من أكتوبر
١١٠	• كلمة أخيرة
١١٧	• الملاحق
١٩٩	• الوثائق
٢٤٧	• فهرست الأسماء والعناوين والأماكن
٢٦٥	• الخرائط



١٦ تشرين الثاني ٢٠١٦

بعشيقة، حفلة انتصار عمليات
تحرير بعشيقة.



ناوای
نه‌نه‌ودیس و نایینیس به کانیس
شکوه به خیر هانتی گدر
کی شهر نیسی کور نه

المقدمة

للشعب الكوردي تأريخٌ وجغرافيا ولغةٌ وثقافةٌ وعاداتٌ وتقاليِدٌ خاصة، يعيش منذ آلاف السنين على أرضه، وطوال التاريخ التزم بمبادئ التسامح والتعايش، وثقافة التعايش مع القوميات والأديان الأخرى المتجذرة في عمق تاريخه، هي محل الفخر والاعتزاز.

خلال السنوات الخمسمئة الماضية، تعرّض هذا الشعب إلى محاولات إصهار وإبادة كثيرة، ولكنه استطاع النجاة من جميعها.

قبل خمسة قرون تم تقسيم بلاد الكورد بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية، وبعد الحرب العالمية الأولى، ودون رغبتهم

وإرادتهم، قُسمت على أربع دول. هذا التقسيم خُلف أوضاعاً جيوسياسية مُعقّدة جداً، وللأسف لم يتم الاعتراف في أي جزء من الأجزاء الأربعة بالحقوق المشروعة للكورد، كما تم إنكار وجودهم. ونتيجة لتلك السياسة الخاطئة ظهرت صراعات طويلة الأمد لم تستطع الحكومات إنهاء الكورد، ولم يستطع الكورد إسقاط تلك الحكومات، وفي هذا المجال سالت الكثير من الدماء، وكانت شعوب المنطقة والسلام والاستقرار هي المتضررة الأساسية.

هذا الواقع غير الصحيح يوحي أن على الطرفين مراجعة الذات. وعليهما التفكير في الحلول الديمقراطية والسلمية، بدلاً عن الحروب والإنكار. وبحكم ذلك الواقع المفروض خلال المئة سنة الماضية، حصل كلُّ جزء من كوردستان على خصوصيات معيّنة بحيث لا يجوز أن تصبح المشكلات والحلول لأيّ جزء مثلاً للأجزاء الأخرى. ويجب أن تعالج مشكلات كلِّ جزء وفق خصوصياته الموضوعية وأوضاعه الذاتية في إطار الحوار، وبالأسايب السلمية والديمقراطية.

هذا الكتاب يحاول أن يلقي الضوء على تاريخ وآلام الجزء الذي ألحق بالعراق قبل مئة سنة. وعند مقارنة هذا الجزء مع الأجزاء الأخرى، نلاحظ أن الحركة التحريرية الكوردية في كوردستان العراق، تطوّرت بشكل أكبر، أما صراعات الحكومات مع الكورد فقد كانت أعنف، والتهميش وإحاق الأذى كان أكثر،

١٧ للتاريخ..

ووصل إلى مرحلة الإبادة الجماعية للشعب الكوردي. ولكن في الوقت ذاته، كانت فرص الاتفاق ومحاولات معالجة قضية الكورد كثيرة، وكان الكثير من الشخصيات العربية الصديقة للكورد والمتفهمّة للقضية العادلة والمشروعة لشعب كوردستان موجودة داخل الأطراف السياسية والمراكز العراقية.

الدولة العراقية منذ تأسيسها إلى مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ لم تقبل بشراكة ومشاركة الكورد، بل حاولت إبقاءهم كتابع للقومية الرئيسية العربية وصهرهم فيها، ولكنها لم تفلح. بعد ٢٠٠٣، وبعد انقطاع تام، لمدة (١٢) عاماً، عن الدولة العراقية، عاد الكورد بشكل طوعيٍّ إلى العراق، وشاركوا في بناء عراق ديمقراطي فيدراليٍّ يضمنُ فيه الدستورُ حقوقَ جميع الأطراف.

لكن للأسف، في تلك الفرصة لم يتعظ الحكام الجدد في العراق من التاريخ، فأعادوا أخطاء الماضي، وأخذت الدولة الديمقراطية الفيدرالية طابعاً طائفياً في ممارساتها، وعملت من أجل تهيمش المكوّنين (الكورد والسُّنة) والسيطرة على إرادتهما. السلطات الجديدة سلكت سبيلَ التنكيل والانتقام، وكانت قراراتها وممارساتها طائفية بامتياز، تلك القرارات والممارسات بحدّ ذاتها تعدُّ أدلّةً على أن المتسلطين في العراق الجديد خطوا نحو تقسيم البلاد.

هؤلاء، بعد سنة ٢٠٠٥، وبعدهما ثبتّوا أقدامهم في السُّلطة، تجاهلوا الدستور، وأداروا ظهورهم للشراكة ومبادئ التوافق

والتوازن. وخرقوا خمساً وخمسين مادة دستورية، وخرقهم للدستور وعملهم بالروح الطائفية دمّروا معاني وحدة العراق والإجماع الوطني.

إن عدم التزام الحكومات العراقية بالدستور وتجاهل مبادئ الشراكة والتوافق والتوازن، وجهود تهميش وتصغير دور كوردستان، والفوضى التي سادت في العراق، دفعت شعب كوردستان على التفكير والبحث عن سبيل آخر للحل.

الذين تولوا السلطات في العراق الجديد، ولأنهم لم يكونوا مؤمنين بالدستور ومبادئ الشراكة، يتحمّلون مسؤولية الأوضاع التي آلت إليها في العراق، والشعب الكوردستاني الذي لم يكن مسؤولاً عنها، كان من حقه أن يسأل، بعد كل تلك المأساة والألام الفضيعة: لماذا هؤلاء غير مستعدين لقبول شراكة الكورد في الدولة؟.

وإذا كان هؤلاء لا يريدون شركاء، ماذا يفعل الكوردي؟

هل يبقى معهم كتاب مُمَشَّر؟.

هؤلاء لا يقبلون بالشراكة، والكورد لا يرضون بالهامشية. حسناً، ماذا يفعل شعب كوردستان؟ وأي سبيل يسلك؟. السؤال الجوهرية الذي طرح نفسه كان: لماذا لا نسلك طريقاً سلمياً يحقق الأخوة والسلام الدائمين، ويعالج بشكل جذري كلّ العُقد والمشكلات التاريخية المليئة بالآلام؟. مع ذلك، في تلك الأوضاع،

كان من الضروري الإصغاء لشعب كردستان ومعرفة ما يريد. هل يريد الاستمرار في المعاناة والكوارث والبقاء في الهامش، أم يريد الاستقلال؟.

في ٢٥ أيلول ٢٠١٧، رفع شعب كردستان صوته المشروع بطريقة سلمية، وحقّق الانتصار. ولكن ردود الأفعال العراقية ودول الجوار والمجتمع الدولي تجاه الصوت السلمي لشعب كردستان كانت ظالمة وبعيدة عن مبادئ حقوق الإنسان والتعايش. وأظهرت أنهم كانوا متفكين على استمرار معاناة شعب كردستان والعيش مع عقلية الإنكار، لأن مصالحهم تقتضي ذلك.

مسعود بارزاني

أيلول ٢٠٢٠

تجزئة كردستان

أصبحت أرض كردستان خلال معركة جالديران التي اندلعت في ١٥١٤ بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية، ساحةً للحرب فيها، وكانت نتيجةها تقسيم أرض كردستان بين الإمبراطوريتين وتشتيت الأمة الكردية، وفي ١٦٣٩ وتحت عنوان معاهدة زهاو، وقعت الإمبراطوريتان في مدينة سربول زهاو^٢ معاهدة لتقسيم أرض كردستان بينهما. وبموجبها خضعت ثلاث أرباع أرض كردستان للسلطة العثمانية، والربع الآخر خضع للسلطات الإيرانية. لكن هذا التقسيم لم يعنِ أنَّ في إمكانية القوتين الكبيرتين في ذلك الوقت صهر وإفناء الشعب الكردي..

رغم ذلك التقسيم القسري، استطاع الشعب الكردستاني المحافظة، لفترة طويلة، على لغته وعاداته الخاصة، وعن طريق الثورات والانتفاضات ورفض

١- معركة نشبت في ٢٣/ آب/ ١٥١٤ بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية، انتصر فيها العثمانيون واستطاعوا السيطرة على مدينة تبريز، عاصمة الصفويين.

٢- مدينة تابعة لمحافظة كرمانشان الواقعة في غرب إيران، وسكانها من الكرد.

كل أشكال الظلم تمسك بهويته الخاصة. ورغم أن الثورات والانتفاضات الكوردية كانت تتعرض للقمع والإخماد إلا أن التصدي للظلم كان واحداً من خواص الإنسان الكوردي خلال القرون الماضية..

في ربيع ١٩٠٧، عقد اجتماع بمشاركة الشيخ عبدالسلام الثاني البارزاني في منزل الشيخ نورالدين محمد البريفكاني، رئيس التكية القادرية في بريفكان. وكما ذكرته في كتاب (البارزاني والحركة التحررية الكوردية)، خلال ذلك الاجتماع دعا عدد كبير من رؤساء العشائر والوجهاء الكورد، في برقية تم توجيهها إلى السلطان العثماني السماح بـ :

١- جعل اللغة الكوردية لغة رسمية في المناطق الكوردية، وأن تكون الدراسة فيها باللغة الكوردية.

٢- يجب أن يعرف القائمقاميون ومدراء النواحي والمسؤولون الحكوميون في المنطقة الكوردية اللغة الكوردية.

٣- لأن الإسلام دين الدولة، يجب أن تُصدر الأحكام وفق الشريعة الإسلامية.

٤- تصرف ضرائب الخدمات الحكومية في تصليح الطرق وبناء المدارس في المناطق الكوردية. ^٣ كما أقسم الحاضرون، في ذلك الاجتماع على الحفاظ على المطالب وعدم التنازل عنها، ودعوا الشيخ عبدالسلام بالتوقيع على البرقية نيابة عنهم. وعندما استلمت الدولة العثمانية تلك البرقية، اعتبرتتها بمثابة الخروج عن الأمر الحكومي والمطالبة بالانفصال.

٣- مهسعود بارزاني، بارزاني و بزووتنه وهى رزگار يخوازى كورد، بهرگى يه كه م ١٩٥٨ - ١٩٣١، چاپخانهى رۆژه لات، ٢٠٢٠ ل ٢٠.

وبهذه المناسبة، وفي نهاية سنة ١٩٠٧ قدمت إلى المنطقة قوة عثمانية بقيادة (محمد فاضل باشا داغستاني)، ولم يتصدَّ أيُّ من رؤساء العشائر لتلك القوة. ووقع كلُّ الثقل على بارزان، حيث أمر الشيخ عبدالسلام بالدفاع والتصدي للقوة، واستمرَّ البارزانيون في الدفاع لمدة شهرين، في النهاية أرغم الشيخ على ترك المنطقة واللجوء إلى (مار شمعون) الأشوري. ووصل داغستاني إلى بارزان وأحرقها، وأسر مصطفى بارزاني الذي كان عمره ثلاث سنوات مع والدته، وسُجن في سجن الموصل لمدة سنة واحدة.^٤

في العام ١٩٠٨، عاد الشيخ عبدالسلام إلى منطقة بارزان، وجمع عدداً من البارزانيين في قرية باب سيفا خلف جبل شيرين الذي يقع في شمال قرية بارزان، وهاجم القوة التركية الموجودة في المنطقة، وألحق خسائر كبيرةً بالجيش العثماني. بعد ذلك الانتصار العظيم، دعا العثمانيون إلى الحوار مع الشيخ عبدالسلام، ونتيجة للحوار، أطلق الشيخ سراح الأسرى العثمانيين، وتم تعويض خسائر البارزانيين. لكن (سليمان نظيف باشا) والي الموصل هاجم مرة أخرى منطقة بارزان سنة ١٩١٣، وعلى إثر الهجوم ترك الشيخ المنطقة، وتوجّه هذه المرة إلى شرق كردستان، وذهب إلى السيد طه محمد صديق النهري في قرية رازان قرب ورمي. وخصص السلطان العثماني هدية ثمينة لمن يستطيع أن يعتقل أو يقتل الشيخ.^٥

لقد كان الفكر الاستقلالي راسخاً وموجوداً عند القادة والرجال الكورد العظماء قبل سقوط الإمبراطورية العثمانية، وفي هذا الصدد تحدّث الكاتب والرحالة البريطاني (دبليو. ئي. ويكرام) في كتابه (مهد البشرية الحياة في

٤- مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص ٢٠.

٥- المصدر السابق، ص ٢١.

شرق كردستان) عن لقاءه مع الشيخ عبدالسلام. وأثناء الإعلان عن رغبته بالعودة إلى بريطانيا لعدة أشهر، أعرب الشيخ عبدالسلام عن استعداده للذهاب معه إلى بريطانيا لكي يتمكّن من اللقاء مع رئيس كنيسة كانتربري ليطلب منه بناء المدارس في قرى كردستان، وليزور بعدها الملك جورج، ويبحث مشكلة كردستان، وليتجاوز معه بشأن الاستقلال.^٦

في العام ١٩١٤ توجه الشيخ عبدالسلام مع (مارشمعون) الآشوري وأندرانيك باشا الأرمني من قرية (رازان) إلى تبليس^٧ حيث التقوا فيها بمبعوث القيصر الروسي، وتباحثوا معه بشأن تأسيس دولة فيدرالية مختلطة تضم الكورد والأرمن والآشوريين. مبعوث القيصر الروسي تعهد بمساندتهم ومساعدتهم في سبيل التحرر من الحكم العثماني. يذكر أن (سيرجي لافروف) وزير الخارجية الروسي، وخلال زيارته لإقليم كردستان في ٧/ أكتوبر ٢٠١٩، كان قد صرح لي في مدينة أربيل، أنه حسب الوثائق الروسية فإن شخصاً من عائلة البارزاني سبق وأن زار روسيا والتقى بالقيصر^٨ الروسي، وكان يقصد بذلك الشيخ عبدالسلام البارزاني.

كانت هذه المعلومة جديدة لي بحيث كنت أعتقد أن الشيخ عبدالسلام قد التقى فقط بمبعوث القيصر في تبليس، أما الأحداث التي تلت تلك الزيارة وكذلك اندلاع ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا فقد ساهمت في إلغاء فكرة مساندة ودعم الروس لإنشاء تلك الدولة. بعد عودتهم من

٦- مهد البشرية الحياة في شرق كردستان، ديليو. ئي. ويكرام، نقله إلى العربية جرجيس فتح الله، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل ٢٠١٠، ص ١٢٣.

٧- عاصمة جمهورية جورجيا.

٨- القيصر الروسي، نيكولاي الكساندروفيتش رومانوف، أو نيكولاي الثاني ١٨٦٨-١٩١٨، آخر قيصرية روسيا، من ١٨٩٤ لغاية ١٩١٧ كان إمبراطوراً لروسيا.

تبليس، وإثر مؤامرة قذرة أعتقل الشيخ ورفاقه، وسُلموا إلى العثمانيين. في البداية نقل العثمانيون الشيخ عبدالسلام إلى (وان) ومنها إلى (الموصل)، وفي وقت لم تمضِ سوى عدة أيام على اندلاع الحرب العالمية الأولى^٩، أُعدم الشيخ عبدالسلام البارزاني وثلاثة من رفاقه في ١٤ / كانون الأول / ١٩١٤.

من الضروري أن أذكر هنا، أنه بعد استشهاد الشيخ عبدالسلام، تحمّل شقيقه الشيخ أحمد، وهو يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً فقط، مهام رئاسة البارزانيين. وكان ذلك متزامناً مع بداية الحرب العالمية الأولى، واحتلال الجيش الإنكليزي لأراضي العراق وجنوب كردستان.

قبل أن تضع الحرب أوزارها، اتفق الحلفاء فيما بينهم على التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات، قرروا فيها كيفية إشراف قواتهم على المناطق التي كانت خاضعة للعثمانيين، ووزعوا ممتلكات الإمبراطورية العثمانية المنهزمة فيما بينهم. وفي هذا الإطار، وفي سبيل توزيع المناطق التي كانت تحت سيطرة العثمانيين، وبعد اتفاق ثنائي بين الدبلوماسي البريطاني (مارك سايكس)، والدبلوماسي الفرنسي في بيروت (فرانسوا جورج بيكو)، وتبادل الرسائل مع (سيركي سazanوف)، وزير الخارجية الروسي، عُقد اجتماعٌ ثلاثيٌّ في مدينة سانت بطرس بورك، تقرّر فيه تنفيذ البرنامج السري الذي تم صياغته من قبل مارك سايكس وفرانسوا جورج بيكو بشأن توزيع

٩- بحجة اغتيال الأمير وولي العهد (ارشيوك فرانز فيرديناند Ferdinand Archduke Franz)، من قبل (كافريلو برنسيب Gavrilo Princip) الذي كان عضواً في مجموعة الأحرار الصربيين، أعلن إمبراطور النمسا- هنكاريبا (أوتيرش- مجارستان) في ٢٨ / حزيران / ١٩١٤ الحرب ضد صربيا، وفي اليوم التالي أعلنت كل من الإمبراطورية الروسية وبريطانيا، فرنسا، وبعدها إيطاليا، البرتغال، رومانيا وقوفها إلى جانب صربيا، وفي المقابل انخرطت كل من ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب، تلك الحرب التي عرفت بالحرب العالمية الأولى، قتل فيها أكثر من عشرة ملايين إنسان، وانتهت في ١١ / ١١ / ١٩١٨ واندحار جبهة ألمانيا والنمسا - هنكاريبا والإمبراطورية العثمانية))

الأراضي العثمانية، وفي يوم ١٦ / أيار / ١٩١٦ تم التوقيع على المعاهدة تحت عنوان (سايكس- بيكو)، وتم بموجبها توزيع أراضي الدولة العثمانية. وبموجب تلك المعاهدة مُنحت أرض روم وطرابزون ووأن وأرمنستان العثماني إلى روسيا^{١٠}، أما فرنسا فقد استلمت سوريا ولبنان، والإنكليز نالوا العراق والأردن وفلسطين.

في ذلك الاجتماع بين الدول الثلاث، تم تقسيم كوردستان التي كانت تخضع للإمبراطورية العثمانية إلى ثلاثة أجزاء، جزء كبير من أرض الشعب الكوردي بقي كما هو، وتم تقسيم الجزأين الآخرين على دولتي العراق وسوريا قبل تأسيسهما.

في نيسان ١٩٢٠، اجتمع المتحالفون في (سان ريمو)^{١١} وتوصلوا إلى اتفاق جديد حول آلية تقاسم منطقة الشرق الأوسط. وبعد إعداد وصياغة مسودة الاتفاقية، سلموها بشكل مكتوب إلى السلطان العثماني. وفي يوم ١٠ / آب / ١٩٢٠ تم التوقيع عليها من قبل قوى التحالف وممثل الحكومة العثمانية في قرية سيفر قرب باريس، وبموجبها تم فصل الشام (لبنان وسوريا)، العراق، الأردن، وأزمير عن الدولة العثمانية.

١٠- في أكتوبر ١٩١٧، أنهى الشيوعيون برئاسة لينين سلطات القيصر الروسي وانسحبوا من الاتفاقية، وفي ١٧/١١/١٩١٧ تم نشر نص الاتفاقية في صحيفتي برافدا وإزوستيادا ليطلع عليها الرأي العام وشعوب المنطقة، وبعد ثلاثة أيام نشرت صحيفة كارديان، أيضاً، نص الاتفاقية.

١١- هذا الاجتماع الذي عقد في نيسان ١٩٢٠ بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، حدّد وضع الدول العربية. وحسب الاتفاق السري بين بريطانيا وفرنسا أصبحت ولاية الموصل تحت سيطرة الفرنسيين، ولكن فرنسا في ذلك الاجتماع رفعت يدها عن ولاية الموصل لصالح حليفها بريطانيا. بشرط أن تنفذ وعد بلفور، وتم إخضاع سوريا ولبنان للاحتلال الفرنسي. سان ريمو مدينة إيطالية.

اتفاقية سيفر (تم توقيعها في ١٠ / آب / ١٩٢٠)، خصصت جزءاً منها للشعب الكوردي الذي تم تعريفه بكوردستان، وفي البند ٦٤ جاء مايلي:

(خلال عام بعد هذه المعاهدة، إذا طالب الكورد، في المناطق المذكورة في المادة ٦٢، من عصبة الأمم الاستقلال، وإذا أثبتوا أن غالبية الكورد يرغبون الاستقلال واعترفت جمعية الأمم أن الكورد يستحقون الاستقلال).^{١٢}

تأسيس دولة العراق

إن التوقيع على معاهدة سيفر الذي شمل إقليم جنوب كردستان الذي كان يضم ولاية الموصل وجزءاً واسعاً من شمال كردستان، وتلبية لدعوة مباشرة من ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطاني ومسؤول شؤون العراق، عقد في القاهرة سنة ١٩٢١ مؤتمر تقرر فيه إنشاء مملكة العراق، ووفقاً لإطار السياسة الرئيسية البريطانية في الشرق الأوسط، عُيّن (الأمير فيصل) النجل الثاني للحسين شريف (مكة) ملكاً على العراق ومنحه التاج الملكي، طبعاً دون أن يتم مراعاة خصوصيات الشعوب التي تقطن هذا الإقليم المليء بالعقد والمشكلات^{١٢}، وهكذا تم تصميم الأساس لدولة لم تشهد الاستقرار طوال مئة سنة.

١٢- كورد تورك عه رب، سيسيل جون ئيدمؤندس، وهركئيراني حاميد گه وهه رى ناوه ندى ناوييه ر بؤ چاپ و بلاو كرده وه، لاپه رهى ١٥٥.

في أعقاب ذلك المؤتمر (مؤتمر القاهرة) دعا الملك فيصل، في رسالتين، المندوب السامي البريطاني في العراق، إلى ضم كردستان إلى العراق. وقد أجاب ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني على رسالتيّ الملك قائلاً: (نحن وعدناكم إنشاء دولة، وليست إمبراطورية، الكورد أمة يمتلكون جغرافيا خاصة، وحدودهم سلسلة جبال حميرين).

حسب قرار تعيين الملك، في حزيران ١٩٢٠، تم نقل فيصل بسفينة إنكليزية من مكة إلى البصرة، وفي ٢٣ / آب / ١٩٢١ نصبوه ملكاً على العراق.^{١٤}

في ١ / تشرين الثاني / ١٩٢٢، تم تغيير النظام الملكي العثماني إلى النظام الجمهوري، وتغيّر اسم الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية، وأصبح مصطفى كمال رئيساً للجمهورية، بعد ذلك وفي سبيل تمكين وتقوية الجمهورية الجديدة دعت تركيا دول التحالف إلى العودة إلى مائدة المفاوضات. وخلال الفترة من ١٥ / تشرين الثاني / ١٩٢٢ إلى ٢٣ / حزيران / ١٩٢٣ اجتمع ممثلو بريطانيا، فرنسا، أميركا، روسيا، إيطاليا، اليابان، رومانيا، وتركيا وعدد من الدول الأخرى، عدة مرات في مدينة لوزان السويسرية، وفي النهاية وتحت عنوان معاهدة لوزان.^{١٥}

تم إلغاء معاهدة سيفر، وأوقفوا حلم الأمة الكوردية في الوصول إلى نيل الاستقلال والحصول على حقّه المشروع.

١٤- كورد تورك عه رب، سيسيل جون ئيدمؤندس، وهرگئيراني حاميد گه وهه رى ناوه ندى ناوييه ر بؤ چاپ و بلاوكرده وه، لاپه رهى ١٥٥.

١٥- في ٢٤ / تموز / ١٩٢٣ تم إلغاء معاهدة سيفر، كما تم التوقيع على معاهدة لوزان، وبموجب إتفاقية لوزان احتفظت تركيا بكامل البلاد ولم يتم التطرق إلى حقوق الكورد، فقط تم الإشارة إلى الجهود الخيرية لدول التحالف تجاه الأقليات في تركيا.

الفقرة الثانية من البند الثالث من معاهدة لوزان تنصُّ على أنه:

(إذا حدثت خلافات حدودية بين العراق وتركيا بشأن ولاية الموصل، خلال فترة تسعة أشهر بعد تأريخ التوقيع على هذه المعاهدة، ولم تجد تركيا وبريطانيا حلاً سلمياً للمشكلة، تُحال القضية إلى مجلس عصبة الأمم.^{١٦})

بدأت تلك المباحثات، بمذكرة بريطانية تحت إشراف السيد (برسي كاكس) و (ر.ف. جاردين) النائب الإداري لمحافظة الموصل، في ١٩ / أيار / ١٩٢٤، ولكنها لم تصل إلى نتيجة. أما عصبة الأمم فقد تحمّلت مهمتها، وأرسلت في ٣٠ / أيلول / ١٩٢٤، لجنة دولية مؤلفة من ممثلي: السويد، هنكارييا، بلجيكا، وإيطاليا، وعينت سويس لكتابة بروتوكول اللجنة الخاصة بمعالجة مشكلة الحدود بين تركيا والعراق.^{١٧}

ووصلتلك اللجنة في ١٦ / كانون الثاني / ١٩٢٥ إلى بغداد، بعدها ذهبت إلى الموصل، وبعد جولات ميدانية استغرقت مدّة شهرين في المناطق المتنازع عليها، والتحدّث مع أهالي المنطقة، ووجهت تقريراً إلى عصبة الأمم دعت فيه إلى منح المناطق الواقعة جنوب خط بروكسل^{١٨} إلى العراق، شريطة بقاء العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاماً، وشريطة أن

١٦- مسعود البارزاني، المصدر السابق ص ١٢.

١٧- كانت اللجنة تضم: إينار أف ورسن Einar af Wirsén من السويد، كونت باول تلكى Count Paul Telcki من هنكارييا، كولونيل أي. باول A. Pauli من بلجيكا، سينيور رودولو Signor Roddolo من إيطاليا، و كونت هوراسدو برتالس Count Horacede Portales من سويسرا.

١٨- بعد اتفاقية لوزان، شكلت عصبة الأمم لجنة في بروكسل لرسم الحدود بين تركيا والعراق. بعد تشكيل تلك اللجنة، قامت عصبة الأمم بتشكيل لجنة أخرى مؤلفة من ثلاثة أعضاء، هم: أي.أي. ئيف، وپرسون senAaf. w A من السويد، كونت باول تلكى Count Paul Telcki من هنكارييا، كولونيل أي. باول A. Pauli من بلجيكا. للتحقيق في مشكلة الحدود بين تركيا والعراق.

تحمي الحكومة الجديدة المُشكَّلة في العراق حقوق الكورد في إدارة شؤونهم، وأن تصبح اللغة الكوردية لغةً رسميةً في التدريس والتعليم والدوائر والمحاكم.

حسب ذلك التقرير، فإن أغلبية الذين أخذت آراؤهم من (الكورد)، كانوا مع العيش ضمن العراق بدلاً عن العودة إلى العيش تحت ظل الحكم التركي. ذلك الاستفتاء لم يكن يهدف إلى اختيار الاستقلال بدليل أنه وضع أمام سكان المناطق الكوردستانية خيارين فقط وهما: (البقاء مع تركيا أو الانضمام إلى العراق). وهكذا صادقت عصبة الأمم على المشروع، ولكن الشروط الواردة فيه والتي كانت في صالح الكورد لم تصل إلى نتيجة، ولم تتفَّذ، والدولة الجديدة التي تشكلت على أساس الشراكة بين الكورد والعرب، خرقت الشراكة الكوردية.

الكورد أنقذوا ولاية الموصل من أيدي تركيا، ولكن، هل تذكّر العرب هذا الأمر؟ كما أشار إليه المندوب البريطاني سيسيل جي إدموندز في كتابه (كورد ترك عرب)، وقال: (وإنهم لعلوا إدراك تام بما فعلوه، أترى ستفتح الحكومة العراقية عينها بهذه المناسبة وتتبنّى سياسة كريمة بعيدة النظر تجاه الكرد؟).^{١٩} الحوادث والكوارث التي تعرّض لها الشعب الكوردي على يد الدولة العراقية، كلها وثائق تدلُّ على أن العرب نسوا الفضل الكوردي.

وتيار ذلك الصراع، كان الشيخ محمود الحفيد قد انتفض قبل ذلك، في سنة ١٩١٩، في السليمانية ضد السلطات الإنكليزية وفي سبيل استعادة حقوق شعب كوردستان المهضومة في الدولة الجديدة، وأعلن دولة كوردستان. في تلك الأثناء، بعث الشيخ أحمد البارزاني رسالة إلى رؤساء

١٩- كورد ترك عرب، سي جي ادموندز، ترجمة جرجيس فتح الله، دار اراس للطباعة والنشر اربيل ٢٠١٢ ص ٥٧٤.

العشائر يدعوهم فيها إلى دعم ومساعدة الشيخ محمود، كما أرسل قوة مسلحة من البارزانيين برئاسة مصطفى البارزاني إلى منطقة السليمانية عبر خطي (بالك)^{٢٠} و(وادي بياو)^{٢١} لدعم الشيخ محمود.^{٢٢} وبعد تجاوز عدد من الكمائن، وصلت القوات إلى أطراف السليمانية، ولكن الجهود كانت دون نتيجة، لأن الإنكليز ومن خلال الهجمات الجوية والأرضية قد نالوا من دولة كوردستان المعلنة من قبل الشيخ محمود، وأسروا الشيخ في مضيق بازيان، وهو مصاب بجراح، ثم أبعده إلى الهند، وتحت الضغط الجماهيري أُرغموا، في العام ١٩٢٢، على إعادة الشيخ محمود إلى السليمانية.

بعد إلحاق ولاية الموصل التي كانت غالبية سكانها من الكورد بدولة العراق الجديدة، وفي سنة ١٩٢٥ تم كتابة أول دستور لدولة العراق الجديدة، دستور عُرف فيما بعد بدستور العهد الملكي، وكثفت بريطانيا جهودها في سبيل تقوية وتمتين الدولة الجديدة في العراق.

وبالمناسبة ذاتها انبثقت حركتان تحرريتان كورديتان في عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢ بقيادة الشيخ أحمد البارزاني وفي سنوات ١٩٤٣ و ١٩٤٥ بقيادة الملا مصطفى البارزاني، ولكن قصف الطائرات الحربية الإنكليزية وهجمات القوات البرية العراقية التي كانت مدعومة من قبل المرتزقة المحليين (الجحوش)، أرغم المقاتلون البارزانيون في يوم ١١ تشرين الأول سنة ١٩٤٥ على العبور عبر الطرق الجبلية، برفقة نساءهم وأطفالهم، إلى منطقة شنو و مركزور في كوردستان إيران.^{٢٣}

٢٠- تقع هذه المنطقة في شمال رواندوز على طريق هملتون وتصل إلى قرية رايات.

٢١- وادي بياو جزء من منطقة السورجيين، تقع في شرق بارزان، وتمر عبرها طريق خليفان بارزان.

٢٢- مسعود البارزاني، المصدر السابق ص ٢٤.

٢٣- بعد إعلان جمهورية كوردستان في مهاباد في ٢٢ كانون الثاني/ ١٩٤٦، شارك فيها البارزانيون برئاسة مصطفى البارزاني، بالاتفاق مع القائد القاضي محمد، كبيشمركه للدفاع عن جمهورية كوردستان.

سردت هذه المقدمة التاريخية لكي أشير إلى حقيقة تاريخية لا يعرفها، مع الأسف، الكثير من العراقيين، ومن ضمنهم السياسيون، أو أنهم يعرفونها لكنهم يتناسونها، أو يتجاهلونها كلما تم التطرُّق إلى الحقوق المشروعة للكورد. القضية الكوردية كانت موجودة قبل تأسيس دولة العراق، قبل أن تؤسس من قبل الإنكليز، ويُعيّن لها الملك. الكورد كانوا يمتلكون جغرافيتهم الخاصة في المنطقة التي سُميت لاحقاً بالعراق. لقد خُرقت حقوق الكورد كأمة في ظلّ الصراعات بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية والمحلية، وما الثورات والحركات التحررية الكوردستانية العراقية في العهد الملكي إلا أدلة دامغة على عدم قبولهم بالأوضاع الجديدة في العراق ووقوفهم بشدة ضد الجهود الحكومية الرامية إلى تهيمش وصهر الشعب الكوردي. دولة العراق في ذلك الوقت خرقت الشراكة بين الكورد والعرب، وتنصّلت من الوعود التي منحتها للكورد منذ بداية تأسيسها، والتي كانت قد منحت لصالح الكورد، كما تجاهلت ما تم الإشارة إليها في مشروع لجنة (عصبة الأمم). مع ذلك، كانت الحكومة العراقية قد استطاعت، بمساعدة الإنكليز ولفترة معينة إخماد الثورات، لكن في كلّ الأحيان كانت الثورات تندلع مجدداً بقوة وحماس شديدين أكثر من ذي قبل.

لقدضاعت فرصة بناء دولة العراق على مبدأ الشراكة بين الكورد والعرب واحترام حقوق المواطنة في العهد الملكي، ولكن هل أخذت الدروس والعبر في الفرص الأخرى لكي يستطيع الكوردي أن يعيش في أمان ضمن دولة العراق؟

ثورة أيلول

عاد البارزاني الخالد ورفاقه من الاتحاد السوفييتي إلى العراق بعد ثورة ١٤ / تموز / ١٩٥٨ والتي تعدُّ انعطافاً وفرصةً جديدةً، وخلقت الثورة أوضاعاً وفرصاً جديدة في سبيل إعادة صياغة بناء دولة العراق، بحيث تستطيع فيها المكونات العراقية، والمواطنون كافة أن يعيشوا بأمان في ظل دولة عصرية. في دستور ١٩٥٨ وبوضوح تام، تم التأكيد على شراكة الكورد والعرب في الدولة وضمان الحقوق القومية. لكن للأسف، تحت ضغوط وتأثيرات الشوفينييين والانتهازيين، تم تجاهل تلك الحقوق، وبعد عامين ونصف العام على انتصار ثورة تموز، تعرّضت كوردستان لنيران وهجمات المدافع والطائرات العراقية، واندلعت ثورة ١١ / أيلول / ١٩٦١.

كانت ثورة أيلول كوردستانية من جهة، وعراقية من جهة أخرى. حيث كان شعارها الرئيسي (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان)، كما

أصبحت طوال تأريخها ملاذاً آمناً للمناضلين العراقيين، وطوال تأريخها، أيضاً، لم تلجأ ولو لمرة واحدة إلى الترهيب وسفك الدماء في مقابل ما كان يتم اقترافه من جرائم بحق المدنيين الكورد. وجلّ جهود البارزاني الخالد كانت تصبُّ في سبيل منع القتال وسفك الدماء، سواءً خلال الحرب والهدنة، وفي حالات اللاحرب واللاسلم.

طوال تاريخ ثورة أيلول جرى العديد من جولات التفاوض والحوار مع السلطات العراقية في ذلك الوقت، لكنّ بغداد كانت على الدوام تلجأً للتفاوض مع الكورد كتكتيك، وفي سبيل كسب الوقت. وفي أعقاب انقلاب البعثيين ضد عبدالكريم قاسم في ٨/ شباط/ ١٩٦٣ توقّف القتال بين الثورة والحكومة العراقية لمدة أربعة أشهر، وتخللها بعض الحوار والتفاوض بين الجانبين. ولكن في الحقيقة كان البعثيون يبيغون من تلك المفاوضات مع الكورد تثبيت أقدامهم في السلطة، لأنهم في الأساس لم يكونوا مؤمنين بمعالجة المشكلات. لذلك عندما أدركوا تحسُّن أوضاعهم، وبالذات بعد انقلاب البعثيين في سوريا واستيلائهم على السلطة، أعلنوا في حزيران من السنة ذاتها النفير العام، وجددوا القتال ضد الكورد.

في تشرين الثاني ١٩٦٣، دبّر عبدالسلام عارف انقلاباً على البعثيين، وطردهم من السلطة، وبعد أشهر، وبالذات في ١٠/ شباط/ ١٩٦٤ تم التوقيع على اتفاقية بين البارزاني الخالد وعبدالسلام عارف، تقرّر فيها الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي. ولكن بعد أقل من عام واحد، وفي وقت كان البارزاني الخالد وقيادة الثورة يبذلون كلّ جهودهم في سبيل منع تجدد القتال، شنت القوات الحكومية، مرة أخرى، الحرب على شعب كوردستان. وفي سنة ١٩٦٥ سخرت الحكومة العراقية كلّ طاقتها العسكرية لأجل إلحاق الهزيمة بثورة أيلول، واندلع قتال عنيف على جبهات واسعة وكثيرة في جبل سفين وبييره

مكرون وبنى هريز وهندين ومنطقة رواندوز ورائيه وقه لادزه. مارست خلالها الحكومة العراقية سياسة الأرض المحروقة وتدمير البنية التحتية الاقتصادية لأهالي كردستان. تلك المظالم والانتهاكات، وفرض القتال على الكورد وتهجير المدنيين وتشريدهم، دفعت البارزاني إلى إرسال رسالة إلى الأمم المتحدة في ١/ كانون الثاني/ ١٩٦٦، يدعو فيها إلى إرسال لجنة خاصة إلى كردستان للإطلاع عن كذب على الدمار الحاصل والظلم المرتكب بحق شعب كردستان.

في شهر نيسان ١٩٦٦، احترق عبدالسلام عارف داخل طائرة هليكوبتر، وحلّ محله شقيقه عبدالرحمن عارف. يذكر أنه قبل موت عبدالسلام، كانت هناك خطة حرب شاملة ضد كردستان، أطلق عليها عبدالعزيز العقيلي وزير الدفاع اسم (توكلت على الله)، تهدف إلى إنهاء الثورة. وفي ملحمة (هنديين) و(زوزك) في ١٢/ أيار/ ١٩٦٦، وخلال معركة بطولية تم تدمير تلك الخطة وتكبيد القوات الحكومية خسائر عسكرية فادحة، وعلى إثر تلك الهزيمة الكبيرة أعلنت الحكومة استعدادها للحوار والتفاوض وحلّ المشكلات مع الكورد بالطرق السلمية.

بعدها، وفي ٢٩/ حزيران/ ١٩٦٦ وضمن بيان مشترك مؤلف من اثنتي عشرة نقطة، وموقع من قبل الثورة الكوردية والحكومة العراقية، توقّف القتال بين الجانبين. ذلك البيان لم يكن بمثابة الاتفاق. بل كان نوعاً من الهدنة، وبعدها بأربعة أشهر التقى سيادة البارزاني بعبدالرحمن عارف رئيس جمهورية العراق^{٢٤}، ولكن الخروقات والتجاوزات والاعتداء على أملاك وأموال الكورد وسياسة التعريب كانت مستمرة.

خلال عشر سنوات، دُبرّت سبعة انقلابات عسكرية في العراق. ولكن أيضاً من تلك الانقلابات لم تستطع حفظ أمن العراق وحمايته، والانقلابيون لم يستطيعوا

٢٤- كان عبدالرحمن عارف يختلف عن أخيه. وكان رجل خير وسلام، لكن الدولة العميقة كانت أقوى منه.

قيادة العراق نحو الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان أو الاعتراف بالحقوق القومية للكلورد والترلمان والمسيحيين في العراق. الانقلابيون الذين كانوا بالمطلق من منتسبي الجيش العراقي، وزَعوا السلطات بين الضباط، وقتلوا الآلاف من الأبرياء. وألحقوا خسائر تقدر بمئات المليارات من الدولارات باقتصاد العراق، وفي النهاية لم يستطيعوا حتى إنقاذ أرواحهم.

سبب حدوث تلك الانقلابات في العراق يعود إلى ظاهرتين، أولاهما، كانت البلاد تُدار من قبل الجيش، والحكومات كانت عسكرية. والثانية، عدا طريق الانقلاب، لم يكن هناك أي طريق آخر للتغيير في طريقة إدارة البلاد. وخلال الانقلابات كان أصحاب النفوذ داخل الحكومة يستفيدون أكثر من غيرهم، كما حدث في انقلاب شباط ١٩٦٣.

في ١٧/ تموز/ ١٩٦٨ دبّر عبدالرزاق نايف، إبراهيم داود وسعدون غيدان انقلاباً ضد عبدالرحمن محمد عارف، وفي ٣٠/ تموز/ ١٩٦٨ دبر البعثيون انقلاباً جديداً برئاسة أحمد حسن البكر، وأبعدوا عبدالرزاق نايف من العراق بطائرة خاصة.

أكبر مكسب من مكاسب ثورة أيلول اتفافية الحادي عشر من آذار ١٩٧٠، التي تم توقيعها من قبل البارزاني الخالد وصادم حسين. هذه الخطوة نقلت الكلورد إلى مرحلة حياة سياسية جديدة. وبموجب تلك الاتفاقية نال الكلورد في هذا الجزء من كوردستان جزءاً من حقوقهم القانونية والقومية، والدولة العراقية اعترفت أن الكلورد شعبٌ يعيش على أرضه، وإنه كان مظلوماً ومحروماً من حقوقه. كان ذلك نصراً عظيماً للشعب الكلوردي في الأجزاء الأخرى من كوردستان، ولقيادة الثورة والحزب الديمقراطي الكوردستاني والبيشمركة الأبطال الذين ساندوا رئيسهم مصطفى البارزاني بالروح والقلب.

لقد كان الحادي عشر من آذار انعطافاً تاريخيةً في مجرى العلاقات بين شعب كردستان ودولة العراق، لكن للأسف، استمرت الحكومة العراقية، وبأساليب مختلفة، في سياسة الإنكار ومعاداة الثورة والكورد. وبعد أشهر معدودات على توقيع الاتفاقية بدأت بتعذيب وترحيل الكورد الفيليين. وعن طريق تفجير بعض رجال الدين، حاولت في ٢٩/ أيلول/ ١٩٧١ اغتيال البارزاني الخالد. تلك الممارسات أدت إلى إضعاف الثقة بين ثورة كردستان والحكومة العراقية، وبحجج وأعداز مختلفة كانت الحكومة تتهرّب من تنفيذ فقرات الإتفاقية وتشريع قانون الحكم الذاتي في ١٩٧٤. وفي الوقت ذاته أخذت تلاحق أعضاء وتنظيمات الحزب الديمقراطي الكوردستاني في بغداد، ومن هؤلاء الشهيدة ليلى قاسم ورفاقها، ليلى قاسم التي كانت تتولى مسؤولية تنظيمات الحزب الديمقراطي الكوردستاني في بغداد. لقد أصبحت ليلى قاسم، التي أعدمتم واستشهدت في ١٢/ أيار/ ١٩٧٤، أول فتاة كوردية تُعدم من قبل الحكومة العراقية بسبب العمل السياسي. وأخيراً في ١٩٧٥، وإثر مؤامرة دولية ضد الكورد وتحت عنوان (اتفاقية الجزائر) تنازلت عن أرض وسيادة العراق لشاه إيران، وبسببها تعرّضت ثورة أيلول إلى الإنتكاسة، ولم يتم تنفيذ اتفاقية الحادي عشر من آذار ١٩٧٠.

بعد ١٩٧٥، بدأت مرحلة أخرى من مراحل نضال شعب كردستان والحركة التحررية الكوردية في العراق. وبموازاة تعرّض الثورة للانتكاسه ولجوء مئات الآلاف من الكورد إلى البلدان الأخرى، انفتحت الحركة التحررية الكوردية في كردستان العراق نحو العالم الخارجي بشكل أوسع، ودخلت العلاقات بين الكورد والعالم الخارجي في مرحلة أخرى. كما أن حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران خلقت معادلاتٍ وفرصاً جديدة أمام القوى والأطراف الكوردستانية في العراق.

خطة إبادة الشعب الكوردي وصهره داخل دولة العراق

عبر عملية طويلة وعريضة قُسمت أرض كوردستان بين أربع دول، وكما أشرنا إليه سابقاً. في القسم الذي ألحق بدولة العراق، تم خرق الشراكة بين الكورد والعرب، ولم يتم مراعاة الخصوصية القومية للشعب الكوردي. الظلم الذي مُورس بحق الكورد لم يقتصر على إهمال وتهميش حقوقهم القومية فقط، إنما خلال السنوات المئة السابقة، ووفق سياسات منظمة للسلطات العراقية، وعبر مراحل متتالية تم العمل على تنفيذ خطط وبرامج مكثفة ترمي إلى إبادة الشعب الكوردي وصهره، وتغيير ديمغرافية المناطق الكوردستانية في العراق والتي كان يسكنها الكورد والمكونات الأخرى منذ قديم الزمان.

الجهد الأول لتغيير ديمغرافية المناطق الكوردستانية كان ضمن إطار سياسة الترحيل القسري. حيث مُورس الترحيل وتعريب المناطق الكوردستانية التي

أضيفت إلى دولة العراق، قبل تأسيس دولة العراق، عندما قام مدحت باشا^{٢٥} والي بغداد، في نهاية القرن التاسع عشر بإسكان عدد كبير من العشائر العربية في سهول مندلي وبلدروز وقره تبه وكفري ودوز والحويجة وقراج وجنوب مخمور وسهل نينوى. وبعد تأسيس دولة العراق، وفي سبيل تعزيز شعور الانتماء إلى العراق لدى المواطنين في الدولة الجديدة، تم العمل ببرامج التعريب عبر عمليات دؤوبة، ففي الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي تم إسكان عدد كبير من العرب في الحويجة ومندلي وجلولاء وقراج وسهل نينوى وشنغال، كما سُيدت مئات القرى الجديدة لهم. وبعد ثورة ١٤ تموز/ ١٩٥٨ إلى مجيء البعثيين، استمرت سياسة التعريب في منطقة شنغال وزمار والمناطق الحدودية بين العراق وسوريا.

في سنة ١٩٦٣ وبعد استيلاء البعثيين على الحكم، دخل خطط الترحيل والتعريب والتبعيث مرحلة واسعة وشديدة، في تلك المرحلة تعرّضت ٤٢٪ من أراضي كردستان لحملات الترحيل وتهجير السكان من أراضي آبائهم وأجدادهم. وفي سنة ١٩٧٠ بدأت جرائم الترحيل القسري ضد الآلاف من الكورد الفيليين. وبعدها وفي مرحلة أخرى للترحيل، والتي كانت بموازاة تدمير القرى بعد ١٩٧٤ وامتدت لغاية ١٩٧٩. في تلك المرحلة، تعرّضت منطقة بارزان وبالك وقوره تو وكرمك وناودشت وحبجه وكاريزه وزاخو لحملات التدمير وهدم القرى. وفي تشرين الثاني ١٩٧٥ تم تنفيذ أكبر حملة ترحيل وتدمير للقرى في منطقة بارزان من قبل الحكومة العراقية، حيث تم ترحيل سكانها، بدون أيّ وجه حق، إلى الصحارى والمجمّعات السكنية في جنوب العراق ليعيشوا هناك وهم بعيدون عن وطنهم، وبعد خمس سنوات

٢٥- كان مدحت باشا والياً لبغداد في العهد العثماني منذ ١٨٦٩ لغاية ١٨٧٢.

من الحياة الصعبة المليئة بالمأساة والمعاناة، وفي بداية سنة ١٩٨٠ أُعيدَ البارزانيون من جنوب العراق إلى كردستان، ولكن تم إسكانهم هذه المرة في أطراف أربيل، داخل مُجمّعات القادسية والقدس السكنية القسرية.

أما الإخفاء القسري والأنفال والإبادة الجماعية، فهي جريمة أخرى من جرائم الحكومات العراقية ضد المواطنين الكورد. ففي سنة ١٩٨٠ تم تهجير اثني عشر ألف شاب كوردي فيلي من قبل الحكومة العراقية، وضمن سلسلة الجرائم المرتكبة ضد الكورد الفيليين تم تهجير عشرات الآلاف منهم من العراق إلى إيران، بعد أن تم تجريدهم من هوياتهم ومستمسكاتهم القانونية. وهكذا استمرت الجرائم المُنظّمة للحكومة العراقية ضد الكورد، وفي ٣١/ تموز/ ١٩٨٣ هاجمت القوات العراقية المجمعات السكنية القسرية في قوشتبه (القدس والقادسية) وهريز وبحركه وديانه، واعتقلت ثمانية آلاف من الرجال البارزانيين، ثم أبادوهم، وبعد عشرين سنة ونيف، وبعد إسقاط النظام البعثي تم العثور على رفاتهم في مقابر جماعية تقع في صحارى جنوب العراق. وامتداداً لتنفيذ خطط الإبادة الجماعية للكورد من قبل الحكومة العراقية، بدأت في سنة ١٩٨٨ ثماني مراحل من العمليات العسكرية غير الإنسانية ضد الكورد تحت اسم (الأنفال)، أباد خلالها النظام العراقي السابق أكثر من (١٨٢٠٠٠) مواطن بريء من مناطق كرميان، قرداغ، بادينان، كركوك، أربيل والسليمانية.

والسنة ذاتها نفّذ النظام جريمة قصف حلبجه بالسلح الكيماوي والتي راح ضحيتها خمسة آلاف شهيد من المدنيين، القصف الكيماوي طال غالبية مناطق كردستان، ولكن حلبجه وبسبب العدد الكبير لشهدياتها تحوّلت إلى رمز لجريمة القصف الكيماوي لكوردستان. وإلى جانب كل تلك الجرائم، فقد

دَمَّرت الحكومة العراقية بيئة كوردستان من خلال زرع الألغام في الغابات والجبال والطرق، وتهديم وحرق ٤٥٠٠ قرية، كما نسفت بنية الحياة القروية والزراعية، وأرغمت المواطنين على السكن في المُجمَّعات القسرية في سبيل تدمير البنية الاقتصادية وتحطيم أطر الحياة الاجتماعية للشعب الكوردي. أما الاعتقال العشوائي والاحتجاز والتعذيب والإعدام ورمي المواطنين الكورد بالرصاص، وتهجير مئات الآلاف من الكورد وقصف قه لادزه في ٢٤ / نيسان / ١٩٧٤ وقصف مخيمات اللاجئين في مخيم زيوه في ٩ / حزيران / ١٩٨٥، فقد كانت قسماً آخر من جرائم دولة العراق ضد شعب كوردستان. ما ذكرناه من جرائم مرتكبة ضد الكورد مثبتة في المئات من الوثائق التي تُؤكِّدُ أنَّ الجهودَ النظاميةَ المبذولة من قبل دولة العراق طوال مئة سنة كانت في سبيل إبادة الشعب الكوردي، وجميعها تدخلُ في باب الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

الانتفاضة

إثر انتفاضة شعب كردستان في ربيع ١٩٩١، وقف شعب كردستان والحركة التحررية الكردستانية أمام فرصة أخرى، كانت الانتفاضة انعطافة تاريخية في حياة شعب كردستان. في الانتفاضة أظهر شعب كردستان نموذجاً رائعاً للأخلاق والثقافة العالية، حيث لم يمد يده للانتقام أبداً. بل على العكس من ذلك حافظ على حياة آلاف الجنود العراقيين الذين سلّموا أنفسهم. وفي سبيل فتح صفحة جديدة مع دولة العراق، استجابت القيادة السياسية الكردية لدعوة الحوار والتفاوض مع السلطات العراقية في ذلك الوقت. عندما ذهبنا مع المرحوم مام جلال إلى بغداد لإجراء المفاوضات، كنا نتذكّر كلّ الجرائم الوحشية التي ارتكبتها دولة العراق ضد شعب كردستان، وسرنا وسط نهر من الدماء، وصافحنا الأيدي المملّخة بدماء شعبنا. لكن هدفنا، كان فتح صفحة جديدة والدخول في مرحلة جديدة لتحقيق السلام.

ثمانية وثلاثون فرداً من عائلتي، وثمانية آلاف شخص من عشيرتي، و١٨٢ ألف من قوميتي قد تم أنفلتهم بطرق وحشية، مع ذلك قررت أن أذهب إلى بغداد لكي لا يقولوا: بسبب الأحقاد الشخصية امتنع البارزاني عن التفاوض، وأهدر فرصة معالجة مشكلات الشعب الكوردي. لقد كان ذلك القرار، هو الأصعب في حياتي.

لقد دفع شعب كوردستان تلك الضرائب الإنسانية والمادية الكبيرة نتيجة لوجوده ضمن دولة العراق منذ عشرينيات القرن الماضي حتى الانتفاضة. كما كانت الحروب والثورات والتدمير والمأساة وسفك الدماء والتعذيب حصة الشعب الكوردي في دولة العراق ونتيجة لشراكته مع العراق. لقد أصبح العراق دولة بنفط كوردستان، وبأموال ذلك النفط كانت تحارب شعب كوردستان وتهاجم دول الجوار. للأسف الشديد، لقد كان موضوع النفط منذ البداية سبباً لعدم الاهتمام بحقوق شعب كوردستان، في حينه كان الإنكليز قد وعدوا الشيخ محمود الحفيد بتأسيس الدولة الكوردية، ولكنهم عندما علموا أن كركوك تمتلك النفط، تراجعوا عن وعودهم، وأرادوا بنفط كركوك وكوردستان تقوية دولة العراق، وشاهدنا في القرن العشرين أن الثروة التي كانت من المفترض أن تُستفاد منها في سبيل التقدم والرفاهية، أُستعملت، وأُستغلت في إبادة شعب كوردستان. القصف والنفير العام الدائم ضد الكورد، العديد من الانقلابات الديكتاتورية والشوفينية، إخفاء اثني عشر ألف شاب كوردي فيلي قسراً، أنفلة ثمانية آلاف من البارزانيين و(١٨٢) ألف من المواطنين الكوردستانيين الأبرياء في كرميان والمناطق الأخرى، قصف حلبجه والمناطق الأخرى بالسلح الكيمياوي، الترحيل والتعريب والتبعيث والتهجير والتشريد، كانت نتاج تأسيس دولة العراق وعيشنا مع

تلك الدولة. ومع كل ذلك كان الكورد يريدون السلام والتعايش وفتح صفحة جديدة.

لقد فشلت المفاوضات التي جرت بعد الانتفاضة مع النظام العراقي، لأن عقلية الإنكار والشوفينية عندهم كانت مستمرة. ورغم التاريخ المليء بالظلم والعدو والدماء كانوا ينظرون إلينا كمذنبين لأننا نرفض الظلم، ونرفض الاستسلام أمام الإبادة الجماعية والدكتاتورية. بعد الانتفاضة، وتحت تأثير الأوضاع المستجدة وإثر الهزيمة العسكرية التي لحقت بالقوات العراقية في مضيق كوري، علقت الحكومة النظام الإداري في بعض المناطق، وسحبت بعض الوحدات الإدارية الأخرى من كوردستان، ولمدة اثني عشر عاماً لم يبقَ بين كوردستان وبغداد أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو إدارية. كان إقليم كوردستان في ذلك الوقت يخضع لحصارين، الأول من النظام العراقي، والثاني من المجتمع الدولي الذي كان قد فرض الحصار على العراق بعد حرب الكويت، مع ذلك ولأول مرة جرى في ١٩/مايس/١٩٩٢ تنظيم انتخابات برلمانية حرة وديمقراطية، كما تم تشكيل حكومة الإقليم، رغم وجود العقبات الاقتصادية الكبيرة والمشكلات الداخلية بين الأطراف السياسية الكوردستانية، إلا أن إقليم كوردستان استطاع خلال الأعوام الاثني عشر تلك إثبات وجوده وتطوير ذاته، وفي الوقت ذاته أصبح ملاذاً لقسم كبير من المنكوبين والمناضلين والأحرار العراقيين والقوى العراقية المعارضة، التي تحكّم الآن في العراق، ولم يصبح بأي شكل تهديداً لجيرانه.

مؤتمر المعارضة العراقية وسقوط النظام السابق

كان عام ٢٠٠٣، والهجوم الأمريكي على العراق، وسقوط النظام السابق، بداية لمرحلة مهمة وحاسمة للشعوب العراقية. وحيال مستقبل العراق، كنا قد اجتمعنا مع الأمريكيين، وتفاوضنا مع قوى المعارضة العراقية قبل بداية الهجوم. وشاركنا بنشاط في مؤتمر المعارضة العراقية التي أقيمت في لندن، وبذلنا آنذاك كل جهودنا في سبيل عدم تفكير، أي شخص، بالانتقام من الآخرين بعد التغيير.

خلال المؤتمر الذي عقد في ١٤ و ١٥ كانون الأول ٢٠٠٢ في لندن، أبلغت الأطراف العراقية بوضوح، لو أن الجميع فكّر في الانتقام من الآخرين سيخلو العراق من السكان. كما عملت الأطراف الكوردستانية المشاركة في المؤتمر في سبيل فتح صفحة جديدة مع دولة العراق. وقرر المؤتمر في مشروعه الخاص بالمرحلة الانتقالية وفي بلاغه السياسي، أن عراق المستقبل سيكون عراقاً

ديمقراطياً برلمانياً تعددياً فيدرالياً (لكل العراق). وستصبح مبادئ الشراكة والتوافق بين المكونات أساساً وأرضية لإعادة بناء الدولة. في هاتين الوثيقتين الصادرتين من قبل المعارضة العراقية في ذلك الوقت، تمت الدعوة إلى إزالة كل التغييرات التي شملت الواقع القومي والديموغرافي في كركوك ومخمور وخانقين وشنغال وشيخان وزمار ومندلي، وإلى إلغاء كافة الإجراءات الإدارية التي صدرت بعد ١٩٦٨ من قبل الحكومة، والتي كانت تهدف إلى التغيير الديمغرافي. المؤتمر، إضافة إلى اعترافه بجرائم الأنفال والإبادة الجماعية ضد شعب كوردستان، دعا إلى تعويض ضحايا الأنفال والقصف الكيماوي والترحيل والإبادة الجماعية لشعب كوردستان، كما دعا إلى احترام الإرادة الحرة لشعب كوردستان، بعد سقوط النظام، لكي يتمكنوا من اختيار الصيغة المناسبة لشراكتهم ضمن إطار اتحاد اختياري مع دولة العراق.^{٢٦}

قبل إسقاط النظام العراقي السابق من قبل أمريكا، وقبل مؤتمر المعارضة العراقية في لندن، كانت كوردستان كياناً شبه مستقل ولم يكن لها أية علاقات ببغداد. خلال السنوات التي تلت الانتفاضة كان في الإقليم أساساً جيداً للحكم، كما تم إقرار الفيدرالية من قبل برلمان كوردستان. فكرة الفيدرالية تعود إلى نهايات عهد ثورة أيلول، حينما قام البارزاني الخالد، بتكليف إبراهيم أحمد وجرجيس فتح الله وعدد آخر من المختصين للعمل على ذلك المشروع. الفيدرالية بحد ذاتها وحكومة إقليم كوردستان كانتا مكسبين جيدين لشعب كوردستان. رغم أنه في مرحلة إقرار القانون المؤقت لإدارة العراق ومجلس الحكم، قد حاول بول بريمر^{٢٧} الحاكم المدني للعراق كثيراً تجاوز الحدود وتضييق الخناق على

٢٦- للمزيد من المعلومات انظر إلى بيان مؤتمر المعارضة العراقية في الصفحة ١٧١ .

٢٧- بعد إسقاط النظام السابق من قبل أمريكا، قرر جورج بوش رئيس أميركا في ذلك الوقت، في يوم ٦/آيار/٢٠٠٣ تعيين بول بريمر كحاكم مدني للعراق.

الإقليم والتجاؤز على كيان إقليم كردستان ومكاسب شعب كردستان، إلا إنه لم ينجح في محاولاته.

في العام ٢٠٠٥ كتب دستور جديد للعراق، وتم المصادقة عليه من قبل الشعب، كان الدستور الجديد من أجل بناء عراق ديمقراطي تعددي فدرالي، ومن أجل أن تكون هناك شراكة بين المكونات تحفظ حقوق الجميع، وبمقارنة هذا الدستور مع الدساتير العراقية السابقة، بل مع دساتير المنطقة، يمكن القول إنه دستور جيد وعصري، ولكنه غير خالٍ من النواقص.

كان للأطراف الكوردستانية دورٌ فاعلٌ وكبيرٌ في صياغة فقرات الدستور العراقي الجديد والتصويت عليه وإنجاحه وفي تثبيت حقوق المكونات وملامح الشراكة والديمقراطية فيه، ولو لم يشارك شعب كردستان في كتابته لما كان يكتب بالشكل الحالي. ولو تم تنفيذ الدستور كما هو، لما كانت الكثير من المشكلات التي تواجه العراق حالياً موجودة أصلاً.

خلال عملية كتابة الدستور بقيت فترة طويلة في بغداد. الفريق الكوردستاني في لجنة كتابة الدستور كان يضم إضافةً لي، المرحوم نوشيروان مصطفى، الدكتور روژ نوري شاويس، الأستاذ صلاح الدين بهاء الدين، محمد الحاج محمود، مسرور بارزاني، كرخي التي برماغ كمثل للمكون التركماني، وروميو هكاري كمثل للمكون المسيحي، وكان هناك تنسيقٌ عالي المستوى ووحدة للكلمة والوئام التام والتأريخي بين أعضاء ذلك الفريق الكوردستاني أثناء كتابة الدستور وإنجاحه، وكذلك في الدفاع عن حقوق شعب كردستان والمكونات القومية والدينية في العراق. للأسف، حلفاؤنا الشيعة الذين بنينا معهم العراق الجديد، وبمجرد شعورهم بثبات أقدامهم في العراق، انخرطوا

في عملية خاطئة وخطيرة، عملية خرق الدستور وتهميش المكوّنات ومحاولة تقليل الوجود الكوردي في مؤسسات الدولة. مصدر تلك الخروقات يعود إلى عدم ثقتهم بالدستور العراقي الجديد الذي ورد في ديباجته أن الالتزام بهذا الدستور شرط لبقاء وحدة العراق، وما ورد في الديباجة شجع الكورد على التصويت عليه.

في الحقيقة، خلال كتابة الدستور، كنا قلقين من استمرار الفكر الشوفيني في العراق، لذلك كنا نعدّ ما ورد في ديباجته بمثابة عقبة على طريق عودة الفكر الشوفيني والتسلّط. لقد ظهرت علامات خرق الدستور في نقض الوعود والاتفاقات والتهرّب من تنفيذ المادة ١٤٠، إذ كان من المفروض وبموجب الدستور، تنفيذ مراحل التطبيع والإحصاء والاستفتاء بشكل عملي في المناطق المتنازع عليها في العام ٢٠٠٧. لكن حتى الآن لم تنفذ أي من تلك الخطوات، والسبب يعود إلى تهرّب الحكومة العراقية وعدم التزامها بالدستور.

بعد العام ٢٠٠٥ وخلال جميع الانتخابات التي أجريت، تم إعادة صياغة القوانين وفق الصيغة التي تقلل في النتيجة نسبة مقاعد إقليم كردستان في البرلمان العراقي. وبحجج واهية، لم يتم حتى الآن إجراء الإحصاء السكاني في العراق، رغم أنه كان مقرراً.

بناءً على الوعود الأمريكية، تنازلنا مرات كثيرة عن حقوقنا، وشاركنا في العملية السياسية، لكنهم لم ينفذوا وعودهم. وبالنسبة لمنصب رئاسة الجمهورية، الذي كان من الاستحقاق الكوردي وتسلمه مام جلال في الدورة الأولى بعد إسقاط النظام، لكن في الدورة الثانية في سنة ٢٠١٠ أراد الأمريكيون عدم منح ذلك المنصب السيادي للكورد. خلال انتخابات

٢٠١٠، حصلت قائمة أباد علاوي على المرتبة الأولى فيها، ولكن الأمريكيين والإيرانيين، بحجج مختلفة، منعوا علاوي من تسلّم رئاسة الوزراء. كما أن الأمريكيين كانوا يريدون أن يصبح شخصٌ سنّيّ رئيساً للجمهورية، وأن تمنح رئاسة البرلمان للكورد. وعندما بحثوا معي ذلك الموضوع، سألتهم، هل تنوون ألا يبقى مام جلال كرئيس للجمهورية، أم تريدون ألا يكون منصبُ رئاسة الجمهورية للكورد؟ قالوا: نريد الاثنين. فقلت لهم منصب رئاسة الجمهورية استحقاقٌ كورديّ، ويجب أن يصبح مام جلال، مرةً أخرى، رئيساً للجمهورية، ولا يجوز أن تكون رئاستا الجمهورية والوزراء للعرب. بعدها أصبح مام جلال رئيساً لجمهورية العراق، للمرة الثانية. لقد تم التطرق إلى هذا الموضوع بشكل دقيق في كتاب (اللعبة الأخيرة، الجهة الداخلية للحرب في سبيل العراق من جورج بوش إلى باراك أوباما) (THE ENDGAME) الذي ألفه (مايكل جوردن وبيرنارد تراينور).^{٢٨}

خلال قراءة المعادلات في العراق، في الغالب كان الأمريكيون لا يقفون على الطريق الصحيح، وعندما كانوا يُخطئون كان لابد للكورد أن يدفعوا الثمن في أغلب الأحيان، وأن يتنازلوا عن حقوقهم. لاحظنا في وقت الاستفتاء أن أكبر سبب لمعاداة أمريكا للاستفتاء تجسد في اعتقادهم أن الاستفتاء سيضعف العبادي، وفي حالة عدم إجرائه سيصبح العبادي قوياً وسيطرده إيران من الساحة السياسية العراقية، تلك القراءة كانت خاطئة، وكانوا يريدون أن يتنازل شعب كوردستان عن حقه في سبيل مصلحة شخص واحد.

28- Michael R. Gordon - General Bernard E. Trainor - The End Game, the inside story of the struggle for Iraq from George W. Bush to Barack Obama. Random House, March 2013, P.642 - 646.

وبشأن النفط والغاز، لم يخطُ إقليم كردستان أيَّ خطوةٍ متعارضةٍ مع الدستور. في شباط ٢٠٠٧ انتهت كل الاستعدادات المتعلقة بإصدار قانون النفط والغاز، ولكن الحكومة العراقية بدأت بهدر الوقت واختلاق الأعداء. في اجتماع كان قد حضره زالماسي خليل زاد^{٢٩}، كان وزير شيعي متنفذ قد تحدّث عن ضرورة إهمال ذلك الموضوع من قبل الحكومة العراقية وأن تهدر الوقت، لأن الكورد لا يمتلكون طاقات إنتاج النفط. هذا الأمر أوضح كثيراً نوايا الحكام في بغداد وعدم إيمانهم بالدستور والشراكة. إقليم كردستان عثر على النفط واستخرجه، وعندما قطعت الحكومة العراقية في شهر شباط ٢٠١٤ موازنة الإقليم، اضطر الإقليم إلى تصدير النفط. كان قطع الموازنة خطوة غير قانونية وغير دستورية وجريمة كبيرة لا تقلُّ في بشاعتها عن جرائم القصف الكيميائي لأهالي كردستان من قبل النظام السابق، بل كانت أكبر من ذلك، لأن خطوة قطع الموازنة استهدفت جميع أهالي كردستان، وبضمنهم الأطفال الرضع. ونتيجة لتلك الممارسة غير الدستورية للحكومة العراقية، وفي سبيل تأمين الموازنة أقدمت حكومة الإقليم على تصدير النفط. بعدها، للأسف، بدأت في بغداد حملة تضليلية لتغيير الحقائق وخلق أجواء توحى إلى أن الذي يعادي الكورد أكثر، سيحصل على موقع جماهيري أعلى، وسيحصل في الانتخابات على أصوات أكثر.

٢٩- دبلوماسي أمريكي من أصل أفغاني، كان سفيراً أمريكياً في العراق خلال السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

حرب داعش

قادت السياسات الخاطئة للحكومة العراقية البلاد نحو حافة الانهيار، والسياسة الطائفية والفردية وتهميش المكوّنات والفساد أفرغت العراق من معنى الدولة، الجيش والقوات الأمنية تم تنظيمها وفق أسس الارتباط الشخصي، وليس وفق الانتماء للوطن. كل تلك السياسات والممارسات الكثيرة الخاطئة هيأت الأجواء الملائمة لانتعاش الإرهابيين في غرب الأنبار والموصل. في النهاية، وفي العاشر من حزيران، وخلال غمضة عين، وقعت الموصل بيد الإرهابيين الدواعش، وتقدّموا نحو بوابات بغداد. قبل تلك الحادثة، بأشهر، وعن طريق السيد عمار الحكيم والدكتور روز نوري شاويس الذي كان نائباً لرئيس وزراء العراق، وكذلك عن طريق روبرت ستيفن بيكر وفنت سفير أمريكا الأسبق في العراق، كنت قد أبلغت سلطات بغداد أن الإرهابيين في غرب الموصل وقرب (حضر)^{٣٠} في تحرك ونشاط مستمرين، وأن هناك خطر سقوط

٣٠- يقع قضاء حضر في جنوب غرب الموصل قرب الحدود مع سوريا.

الموصل بأيديهم. لكن نوري المالكي لم يهتم بذلك التحذير وفي النهاية سقط قسم كبير من غرب العراق ومحافظات الوسط تحت احتلال الإرهابيين. قبل سقوط الموصل بفترة، وخلال اتصال هاتفي مع المالكي، كنتُ قد أخبرته عن مخاطر وتحركات داعش في غرب الموصل، كما أن قوات البيشمركة اقترحت للقوات العراقية تنفيذ عملية عسكرية مشتركة لطرد داعش في تلك المنطقة، ولكن للأسف لم يهتموا بالنصائح والمقترحات.

بعد أن احتل تنظيم داعش مدينة الموصل في العاشر من حزيران ٢٠١٤، تقدّم بسرعة نحو وسط العراق واقترب من بغداد. ولكن بشكل مفاجئ غير اتجاه معركته نحو كوردستان، وهاجم كوردستان. هذا الموضوع أصبح سراً كبيراً من أسرار حرب داعش، ولماذا هاجموا كوردستان؟ هل كان ذلك الهجوم منسجماً مع رغبات الكثير من الأطراف الشوفينية في المنطقة؟ أم اعتقدوا أن هجوم داعش سيكون خطوة لمنع استقلال وتقدم كوردستان. لكوردستان موقع استراتيجي وهو غني بثروات المياه والنفط، وربما كان ذلك سبباً ليطمع فيه داعش، ويحاول احتلاله.

اعتقد داعش أن الكورد لا يستطيعون المقاومة، وسيستسلمون بسرعة، لأنه كان على علم أن البيشمركة لا يملكون أسلحة جيدة وإنهم مُحاصرون من قبل بغداد والعالم، مع ذلك كانت كوردستان تسير على طريق التقدم والازدهار. إضافة لذلك حاول التيار الشوفيني داخل داعش إخراج المناطق المتنازع عليها من تحت سيطرة الكورد بقوة السلاح وإنهاء وجود الكورد والمكونات الأخرى فيها. (الخارطة رقم ١).

هؤلاء كانوا ينتظرون هزيمة البيشمركة لكي يسيطروا بسهولة على المناطق المشمولة بالمادة ١٤٠، كما كانوا يتوقعون أن يختار العالم السكوت تجاههم.

نحن، وبالذات أثناء الاستفتاء وأحداث السادس عشر من أكتوبر توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الشوفينيين الذين ساعدوا داعش على النمو والاستقواء والتمدد، والذين دربوا الأعضاء المنتمين لداعش، والذين سلحوه، وأمنوا له الممرات الإستراتيجية، وشجّعوه على مهاجمة كردستان في آب ٢٠١٤، كانوا قد استخدموا داعش كسلاح لإيقاف ازدهار واستقلال كردستان.

خلال حرب داعش دفع شعب كردستان ضريبة إنسانية واقتصادية كبيرة، حيث كانت الحكومة العراقية قد قطعت موازنة الإقليم، وهبط سعر النفط عالمياً، وكانت تكاليف الحرب باهظة على جبهة طولها ألف وخمسون كيلومتراً، إضافة إلى تكاليف ضيافة مليون وستمائة ألف نازح ولاجئ من العراق وسوريا. في تلك الحرب ضحى ١٩٢١ ببشمركة بأرواحهم الطاهرة فداءً للشعب والوطن، وأصيب ١٠٧٥٧ من البيشمركة الآخرين بجراح، إضافة إلى ٦٣ أسيراً ومفقوداً، لقد فقدنا عدداً من البيشمركة الأعمام والأبطال. في مقابل ذلك تم تسطير المئات من الملاحم البطولية. لقد تم تحرير كل شبر محتل من أرض كردستان من تحت سيطرة الإرهابيين بدماء الأعمام والأبطال. وللأسف وجدنا في الداخل الكوردي أشخاصاً يريدون التقليل من قيمة وبسالة وتضحيات البيشمركة، وكانوا يظنون أنّ طائرات التحالف هي من حاربت داعش، ولم يكن للببشمركة أي دور. صحيح أنّ المساندة الجوية للتحالف لقوات الببشمركة كانت دعماً جيداً جداً، ونحن عبرنا على الدوام عن شكرنا وتقديرنا لذلك الدور وللمساعدات المقدمة للببشمركة، ولكن الذي ضحى بدمه في الميدان وحر العدو كان هو الببشمركة، وهذه حقيقة يجب أن نذكر كما هي للأجيال القادمة.

داعش ألحق الأذى والخسائر الكبيرة بشعب كردستان. وارتكب جرائم بحق الكورد الأيزيديين، جرائم تهز الضمير من جهة، وتظهر مدى حقارتهم وقذارة أيديولوجيتهم من جهة أخرى.

فبيدائيات حرب داعش لم تكن تحت تصرّف البيشمركة الأسلحة الكافية. العراق كان يفرضُ حصارَ الأسلحة على البيشمركة، وأمريكا كانت لا تسمح للبلدان الأخرى أن تبيع السلاح للبيشمركة. في حين كان داعش قد استولى على قسم كبير من سلاح وإمكانات جيشي دولتي العراق وسوريا. أثناء احتلال شنغال في ٣/ آب/ ٢٠١٤ كان السلاح الخفيف فقط تحت تصرّف البيشمركة، والبيشمركة الذين كانوا في شنغال في ذلك الوقت كانوا قوة مسلحة بأسلحة خفيفة. ومن الناحية الجغرافية كانت شنغال كجزيرة تبعد سبعين كيلومتراً عن إقليم كردستان ومواقع قوات البيشمركة. أما الطرق الرئيسية التي كانت تربط بين الإقليم وشنغال فقد كانت تحت سيطرة العشائر العربية التي كانت منخرطة مع داعش، وقد أغلقت بعض من تلك العشائر تلك الطرق في وقت قصير جداً أمام تحرك القوات المساندة لشنغال، وفي ذلك الوقت لم تكن أمريكا وقوات التحالف قد دخلت الحرب لكي تستطيع مساعدة البيشمركة، وبسبب تلك العوامل استطاع داعش احتلال شنغال.

أما البيشمركة الذين بقوا في جبل شنغال مع الناس النازحين، فقد حموا جبل شنغال وشرف الدين من هجمات داعش، ومنعوا وصول أيدي داعش إلى مئات الآلاف من المواطنين الذين لجؤوا لجبل شنغال. للأسف نسمع كثيراً مزايدات بعض الناس وإدعاءاتهم بخصوص حمايتهم لشنغال. كان ذلك في حالة سبقت إعادة البيشمركة لصفوفهم وهجومهم على داعش وتحرير طريق

سحيلاً نحو شنغال وحوض زمار وجبل شنغال وتحرير مدينة شنغال^{٣١}، لم يظهر أي من هؤلاء المزايدين إلا بعدما انتصر البيشمركة على داعش.

مع كل ذلك لم تمتد قوات البيشمركة يدها في الحرب ضد داعش للانتقام. كما التزمت قوات البيشمركة في تلك الحرب، بقوانين الحرب ولم تستهدف الأماكن المدنية ولو لمرة واحدة. البيشمركة حطّموا أسطورة داعش، وفي ساحات الوغى وبشجاعة فائقة ثأروا للأخوات والإخوة الأيزيديين، ووضعوا رأس داعش تحت أقدام الكورد الأيزيديين.

٣١- منذ بداية هجوم داعش على كردستان إلى نهايات شهر أيلول ٢٠١٤، كنت قلقاً بشكل رئيسي تجاه كيفية التمكن من إعادة كردستان والمواطنين والبيشمركة إلى أوضاع طبيعية تكون فيها كردستان مهياً لخوض حرب طويلة، وإيصال البيشمركة من نواحي البرامج والتنظيم والتوعية إلى مستوى تبدأ فيه الهجوم، ولتحرر بالقوة كافة المناطق من قبضة داعش، ولكي يسد الطريق أمام داعش للتفكير في احتلال أراضي ومناطق أخرى. بعد أن توصلت إلى قناعة أن البيشمركة وكذلك المواطنون امتلكوا الاستعداد اللازم لنقل كردستان إلى مرحلة الهجوم الشامل في سبيل تحرير المناطق المحتلة، أصدرت أمر البدء بعمليات تحرير ربيعة. وفي صبيحة يوم ٣٠/ أيلول/ ٢٠١٤، ومن أجل إنهاء تهديدات داعش في المناطق الحدودية والتضييق على اتصالاته بين سوريا والعراق، وبمشاركة خمسة آلاف من البيشمركة تم إطلاق العملية، (الخارطة رقم ٢). كانت تلك العملية واحدة من سلسلة العمليات المهمة التي تسببت في تحطيم أسطورة داعش على يد البيشمركة. كما أسهمت في تسهيل الوصول إلى جبل شنغال، حيث كان الوصول إلى ذلك الجبل في ذلك الوقت، هدفاً استراتيجياً لقوات بيشمركة كردستان. بعد ذلك الانتصار، وفي صبيحة يوم ٢٥/ تشرين الأول/ ٢٠١٤ حررت قوات البيشمركة ناحية زمار والقرى المحيطة بها من سيطرة داعش الإرهابي ووجهت ضربة قاسية للإرهابيين الدواعش (الخارطة رقم ٣). وبعدها استطاعت دحر كل الهجمات المتتالية للأعداء في عموم جبهات الحرب.

تحرير ربيعة وزمار فتح الطريق أمام تحرير منطقة شنغال وكسر الحصار الذي كان مفروضاً على جبل شنغال. لذلك في صبيحة يوم ١٧/ كانون الأول/ ٢٠١٤ الذي صادف يوم العلم الكوردستاني، تم إصدار أمر إطلاق عمليات تحرير منطقة شنغال. بدأ هجوم البيشمركة من محور زمار نحو تقاطع حردان في عمق أراضي العدو (الخارطة رقم ٤). أما البيشمركة الذين كانوا في جبل شنغال، وقاموا ببسالة خلال أربعة أشهر، وسدوا الطريق أمام سيطرة داعش على جبل شنغال، فقد هاجموا مسلحي داعش، من الجبال، وخلال فترة قصيرة إلتقت قوتا البيشمركة في حردان، وتم تسجيل نصر تاريخي، وتحطيم الحصار المفروض على جبل شنغال الذي كان يأوي اثني عشر ألف أيزيدي. في ١٢/ تشرين الثاني/ ٢٠١٥ وبهدف التحرير التام لمدينة شنغال ومحيطها من سيطرة الإرهابيين وتطهير المنطقة من داعش وقطع اتصالات داعش بين العراق وسوريا، تم إطلاق عملية تحرير شنغال من ثلاثة محاور بإسناد جوي من قبل طائرات التحالف، في تلك العملية تم تحرير شنغال.

للأسف الشديد، لم تستطع الحكومة العراقية حماية المكوّنات، ولم تساعد البيشمركة، ولم ترسل مجرد رصاصة واحدة للإقليم. وكانت قبل حرب داعش بعشر سنوات قد حرمت البيشمركة من الأسلحة والمستحقات القانونية، رغم إنه وحسب الدستور والاتفاقات الموقعة تعتبر البيشمركة جزءاً من المنظومة الدفاعية للعراق. الحكومة العراقية لم تكتفِ بعدم مساعدة البيشمركة، بل كانت تصنع العراقيل، وتضعها أمام المساعدات التي كانت ترسل إلى البيشمركة من بلدان العالم

السؤال الرئيسي هنا، هو: لماذا لم يساعد العراق الإقليم في حرب داعش، واستمرّ في فرض الحصار وقطع موازنة الإقليم؟ في حين وعلى العكس من ذلك كان البيشمركة في حرب داعش قد ساعد العراق، وحافظ على كركوك والمناطق المستقطعة. لو لم يدافع بيشمركة كوردستان عن كركوك، لكان مصير كركوك لا يختلف عن مصير الموصل، ولوقعت تحت سيطرة داعش، مع ذلك كنا نسمع أن الشوفينييين يظنون أن كركوك والمناطق الأخرى محتلة من قبل البيشمركة، علماً أن العكس هو الصحيح. البيشمركة حموا كركوك والمناطق المستقطعة وحقول النفط من احتلال وهجمات الإرهابيين. وخلال معركة الموصل كسروا ببسالتهم الخطوط الدفاعية لداعش، وسلموا مفاتيح النصر ليد العبادي، وبثقة عالية ورحابة الصدر، فتحت قوات البيشمركة كل المحاور أمام مجيء القوات العراقية.

إقليم كوردستان، إضافة لتلك الحرب الصعبة والحصار المالي من قبل بغداد وانخفاض أسعار النفط في العالم، أصبح ملاذاً لمليون وستمئة ألف من النازحين واللاجئين السوريين والعراقيين، ذلك العدد كان يعادل ٢٥٪ من سكان الإقليم. لقد كان للمواطنين والحكومة والمنظمات والهيئات الحزبية

في الإقليم دوراً بارزاً في مساعدة اللاجئين، وكان عدد كبير من المواطنين المتطوعين يتواجدون في جبهات القتال، أو يقدمون المساعدات للاجئين، في حين كانت الحكومة العراقية تمتنع عن تقديم المساعدة لحكومة الإقليم في مقابل إيوائها وإسكانها للاجئين الذين كان العدد الأكبر منهم من المواطنين السنة ومن محافظات الوسط، أي معظمهم كانوا من العراقيين.

لماذا لم تسهم حكومة العراق في إيواء اللاجئين ومساعدة الإقليم، رغم أنها كانت تمتلك أموالاً طائلة؟ ألم يكن إقليم كردستان جزءاً من العراق؟ أم أن أصحاب السلطة في بغداد كانوا لا يعدون إقليم كردستان جزءاً من العراق؟. لقد بحثت موضوع امتناع بغداد عن مساعدة الإقليم في مجال إيواء اللاجئين، عشرات المرات مع الضيوف الأجانب والوفود العراقية، ولكن بقي دون نتيجة. خلال زيارتي بان كيمون^{٣٢} السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة لإقليم كردستان في ٢٤/ تموز/ ٢٠١٤ و ٢٦/ آذار/ ٢٠١٥ أبلغته أن أوضاع اللاجئين صعبة للغاية، والإقليم وحده يتحمل المسؤولية، والمساعدات الأجنبية ليست بالمستوى المطلوب، والحكومة العراقية لم تقدم أية مساعدة لحكومة الإقليم، وإن بغداد لا تعتبر اللاجئين العراقيين مواطنيها لذلك لا تساعدهم.

٣٢- بان كيمون دبلوماسي ووزير خارجية سابق لكوريا الجنوبية، كان سكرتيراً عاماً لمنظمة الأمم المتحدة لعشر سنوات، من ٢٠٠٦ لغاية ٢٠١٦.

خيبة أمل الكورد من العراق الجديد

منذ العام ٢٠١٠ أدركتُ أن العراق الجديد بعد ٢٠٠٣، يتّجه نحو الهاوية والدكتاتورية، وقد أشرتُ إلى ذلك الخطر في العديد من اللقاءات والتصريحات، كما حاولتُ أن أبلغ جميع الأطراف أن الاستمرار في خرق الدستور وعدم مراعاة الشراكة، سيصيب العراق بمصيبة كبيرة. للأسف لم تؤخذ تلك التحذيرات والنصائح بشكل جدّي. وتدهورت أوضاع العراق، يوماً بعد يوم، وزادت المشكلات في العلاقات بين الإقليم وبغداد.

كان شعب كوردستان يسأل عن الطريق الذي يجب أن يسلكه؟ وعن الحل الأساسي؟ وقد تم هضم حقوقه وشراكته في العراق سواءً في العهد الملكي والجمهوري، وفي العهد البعثي تعرّض للإبادة الجماعية، كما فقد الأمل بالعراق الفيدرالي الديمقراطي بعد ٢٠٠٣. ماذا يفعل الكورد؟ هل يستمرون في القتال لقرن آخر؟ نحن لا نستطيع بالحرب إنهاء دولة العراق، ولا الحكومات العراقية استطاعت إنهاء شعب كوردستان وصهره بالعنف والحصار والإبادة الجماعية. حسناً لماذا يستمر هذا الجحيم؟ لماذا يجب أن تكون المشكلات

والصراعات حاضرة دوماً؟ لماذا لا نفكر في سبيل آخر يضمن السلام والتآخي الدائمين بيننا؟

التجارب التاريخية تقول لنا إن الانفصال القسري بين الشعوب، لا ينجح. وكذلك فإن الدمج الإجباري لا يثمر أيضاً. بعد الحرب العالمية الثانية تم تقسيم ألمانيا إلى ألمانييتين، شرقية وغربية، رغم استمرار هذا التقسيم لعقود عدة إلا أنه في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ومع إسقاط جدار برلين انتهى التقسيم القسري واتحدت الألمانيتان. هذا الموضوع كان بالنسبة للجيك والسلوفاك بشكل آخر، حيث تم توحيدهما بالقوة وبشكل قسري وتشكلت منهما دولة جيكوسلوفاكيا. ولكن في النهاية انفصلتا، وهما الآن دولتان مستقلتان، وتعيشان بسلام بجوار بعضهما.

دمجكمونات العراق مع بعضها بالقوة في القرن الماضي في دولة واحدة، تسببَ بحدوث كوارث كبيرة. ربما يتعرّض اثنان من الإخوة في بيت واحد إلى الكثير من المشكلات والنزاعات، ولكن لو استقلَّ كل واحد منهما في بيت، ستنتهي الخلافات، وسيبقيان أخوين يساندان بعضهما إلى النهاية. هذا هو الحل الأساسي للعلاقات بين كوردستان والأجزاء الأخرى من العراق، بالطبع هذه الأسئلة كانت قد تحوّلت إلى حديث يومي للكوردستانيين والمراكز السياسية. لماذا لا نصبح جارين وأخوين بالتفاهم والتآخي، لكي نعيش إلى الأبد في سلام ووثام؟ لماذا لا نصبح داعمين ومساندين لبعضنا، لماذا لا نصبح العمق الاستراتيجي والاقتصادي والأمني لبعضنا البعض؟ ولماذا لا نكمل بعضنا في مجالات التنمية والتقدم الاقتصادي وكافة المجالات الأخرى، ونهني إلى الأبد الكوارث والمشكلات المعقدة؟ جاءت هذه الأسئلة إلى الوجود لأنهم، للأسف، أغلقوا كل الطرق الأخرى أمام شعب كوردستان لكي يعيش

بسلام وبدون مشكلات داخل دولة العراق. اختبرنا كل الطرق، ولكن النتائج كانت فاشلة. طوال السنوات السابقة بحثت هذا الموضوع مع الكثير من الشخصيات والمسؤولين العراقيين، وكذلك مع الشخصيات والدبلوماسيين الأجانب، وأبلغتهم أننا نواجه مشكلة مزمنة عمرها مئة سنة. تعبنا، ولا نطبق الاستمرار في العيش مع المشكلات والأزمات والحروب. تعالوا، وقولوا لنا ماذا يفعل شعب كردستان لكي يبقى العراق موحداً؟ الدستور هو الضامن الوحيد لبقائنا ضمن العراق، والدستور منتهك، ويتم التجاوز بشكل يومي على مطالب وحقوق أهالي كردستان.

لم تكن للحركة التحررية الكوردية مشكلات مع إخواننا العرب أبداً، مشكلاتنا كانت مع الأنظمة والعقليات الحاكمة في العراق. وكدليل على ذلك المبدأ كان الشعار الرئيسي لثورة أيلول هو: الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان. وطوال التاريخ النضالي لثورات شعب كردستان، لم تلجأ تلك الثورات لعمل إرهابي أو ترهيب المدنيين العرب ولو لمرة واحدة، لكي لا تتحول المشكلات السياسية القائمة بيننا وبين الحكومات إلى مشكلة قومية. ولكن لو استمرت المشكلات الموجودة الحالية، هناك احتمال كبير لتحويلها إلى مشكلات ونزاعات قومية وعرقية، وحينها تبدأ الكوارث الحقيقية.

وفي المجال ذاته وبالتوازي مع حرب داعش، لاحظنا، للأسف وجود تيار يحاول إثارة الشارع العراقي ضد الكورد. كان ذلك عملاً بعيداً عن الضمير والإنسانية، حيث كانت بعض الأطراف العراقية تحاول تمهين قاعدتها وزيادة مؤيديها عن طريق معاداة حقوق الكورد. هذه الأمور كانت نواقيس خطر جدية تهدد مستقبل العراق، وتجعله مظلماً ومجهولاً. كانوا متضايقين من إعمار وتقدم الحياة في الإقليم. وكانوا يقولون إن الكورد أصبحوا أغنياء

بنفط العراق. وفي الحقيقة أن دولة العراق تأخذ نفط كوردستان منذ مئة سنة، وبنفط كوردستان أصبحت دولة، واشترت الأسلحة، وحاربت بها الكورد ودول الجوار.

في هذه الظروف فقدنا الأمل بشكل قاطع في البقاء ضمن العراق، وأصبح من الضروري أن نتحدث علانيةً عن حقوقنا المشروعة التي هي الاستقلال والسيادة. شعب كوردستان يمتلك كل الأسس الرئيسية التي تؤهله لتكون له دولة أسوة بالشعوب الأخرى في العالم. ولكن يجب تطبيق ذلك الحق بالطرق السلمية والحوار مع بغداد والدول الأخرى في المنطقة والعالم. وكنا نعلم جيداً أن الحقوق إذا لم تؤخذ لا تمنح، وإن انتظرت كوردستان لكي يقدموا لها الاستقلال على طبق من ذهب، فبالتأكيد لن يتحقق ما تنتظره أبداً.

بعد ١٩٩١، أثبتنا للجوار أننا لا نشكّل مصدراً لتهديدهم، إذ إنهم قبل ذلك كانوا ينظرون بريبة إلى الفدرالية ويعتبرونها تهديداً لهم. وكذلك الحال بالنسبة للداخل العراقي حيث كان هناك قلق تجاه النظام الفيدرالي. ولكن معنى الفيدرالية البسيط الذي تنتهجه العديد من بلدان العالم، ذات المكونات القومية المتعددة، يعني التقسيم العادل للقوة والثروات.

في ٢/ شباط/ ٢٠١٥، خلال مؤتمر ميونخ^{٣٣} في ألمانيا التقيتُ عدداً من قادة العالم، ك (أنجيلا ميركل) مستشارة ألمانيا و(جو بايدن) نائب الرئيس الأميركي. كان جميع الرؤساء والقادة يبذلون الإعجاب لانتصارات وشجاعة البيشمرکه في الحرب ضد الإرهاب. شعرت أن الحديث عن استقلال كوردستان بالنسبة للمجتمع الدولي لم يبق محظوراً أو ممنوعاً كما كان في السابق.

٣٣- مؤتمر الأمن في ميونخ، مؤتمر دولي واسع، يعقد سنوياً في مدينة ميونخ الألمانية بمشاركة ممثلي الدول في المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية، والإستخباراتية.

وإنه بالإمكان التحدث بصراحة عن الحقوق الطبيعية لشعب كوردستان. وفي المؤتمر ذاته تحدث مع العبادي، رئيس الوزراء العراقي بشأن الخطوات نحو الاستقلال وقلت له، يجب أن تتم معالجة هذا الموضوع بالتفاهم والسلام. وإنه بالإمكان التحدث بصراحة عن الحقوق الطبيعية لشعب كوردستان. وفي ذات المؤتمر تحدث مع العبادي، رئيس الوزراء العراق بشأن الخطوات نحو الإستقلال وقلت له، يجب أن يتم معالجة هذا الموضوع بالتفاهم والسلام.

الزيارة إلى أميركا

في شهر أيار ٢٠١٥ زرنا أميركا، واجتمعنا مع الرئيس باراك أوباما وجو بايدن الذي كان آنذاك نائباً للرئيس. قبل الزيارة اجتمعتُ مع جميع الأحزاب السياسية في كوردستان، واستفسرتُ منهم، هل تفضلون التحدث مع الرئيس أوباما بشأن الاستقلال؟ جميع الأطراف استحسنت الفكرة، وأيدت الحديث مع أوباما بخصوص استقلال كوردستان.

بعد كسب ذلك التأييد السياسي من جميع الأطراف في الإقليم، قمنا بتهيئة الاستعدادات اللازمة لزيارة أميركا. في تلك الزيارة تعمّدتُ أن يكون قوباد طالباني نائب رئيس الحكومة ونجل المرحوم مام جلال، ودرپاز كوسرت الذي كان وزيراً في حكومة الإقليم، نجل السيد كوسرت رسول، وكذلك مصطفى سيد قادر من حركة التغيير والذي كان وزيراً للبيشمركة، ضمن الوفد الكوردستاني الذي يزور البيت الأبيض. أردتهم أن يكونوا شهوداً

على كيفية حديثي مع الرئيس أوباما والمسؤولين الأميركيين الآخرين حول الاستقلال وحقوق شعب كردستان، وليشاهدوا الموقف الأمريكي، وينقلوه إلى أحزابهم وجماهيرهم، أردتهم أن يكونوا مع الفكرة وشهوداً لكي لا يقال أن الاستقلال موضوع شخصي لمسعود بارزاني. بل ليعلموا أن الاستقلال يتعلق بحياة ومصير جميع المواطنين، وحق للجميع دون أية اختلافات سياسية أو قومية أو دينية.

حسب جدول زيارة وفد الإقليم إلى أميركا، استقبلنا الرئيس أوباما يوم ٥/ أيار/ ٢٠١٥ في البيت الأبيض، حضر اللقاء جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، وكذلك سفير أميركا في بغداد وعدد من المستشارين في البيت الأبيض. تحدثت للرئيس الأمريكي بصراحة متناهية عن معاناة شعب كردستان خلال مئة سنة، وقلت له، نحن اختبرنا كل الطرق، وأرهقتنا هذه الأوضاع. شعب كردستان يُضْحَى منذ مئة سنة وحسب جميع القوانين والأعراف السماوية والإنسانية يحقُّ له تقرير مصيره، وأن يمتلك قراره، ويسلك السبيل الذي يراه جيداً. قلت له، نحن نخطو الآن نحو الاستفتاء، ولكن الأولوية الرئيسية الآن هي لحرب داعش. بغداد لا تقبل بالشراكة ونحن لا نستطيع القبول أن نكون كتابعين، إن استمرت بغداد على هذه السياسة، نحن لا نستطيع الاستمرار معهم. لقد أصغى الرئيس أوباما جيداً لحديثي وقال، "قرأت حول الكورد وأناي مطلع على تاريخ ونضال الكورد ومأساة شعب كردستان، وأناي أتفهم طموح شعب كردستان في الاستقلال. وأناي سعيد أن أسمع منك أن الأولوية الآن هي للقضاء على داعش". كما قال الرئيس أوباما، الملف الكوردي عند نائب الرئيس جو بايدن، اجتمعوا معه، وتحدثوا حول هذا الموضوع. في اليوم التالي ٦/ أيار/ ٢٠١٥، كنت في ضيافة نائب الرئيس الأميركي، اجتمعنا

عدة ساعات، وتحدثنا بالتفصيل عن مئة سنة من التاريخ المشترك مع العراق وموضوع استقلال كردستان. استعرض، بايدن، وجهة نظر بلاده بشكل دقيق حيال استقلال كردستان والمشكلات والعقد في الشرق الأوسط، وفي نهاية حديثه قال، "أنا وأنت، نحن الاثنان، سنرى في حياتنا وبأعيننا استقلال كردستان". وفي تلك الزيارة لأميركا اجتمعت، أيضاً، مع آشتن كارتر وزير الدفاع الأميركي وعدد من أعضاء الكونكرس الأميركي، وكذلك مع رئيس الغرفة الاقتصادية وعدد من الأكاديميين والإعلاميين والجالية الكوردية في ذلك البلد. لم نسمع في تلك اللقاءات أي شخص يعارض إجراء الاستفتاء، أو يعارض الذهاب نحو الاستقلال، بل كانوا يسألون عن مواعده فقط.

المسؤولون والسياسيون الأميركيون أعربوا عن شكرهم لتضحيات البيشمرکه وعن تقديرهم لصمود شعب كردستان ولسعة صدره لإيواء مئات الآلاف من اللاجئين الذين توجهوا لإقليم كردستان خوفاً من ظلم وتهديدات داعش الإرهابي.

بعد العودة من أميركا، اجتمعتُ على الفور مع الأطراف السياسية الكوردستانية، وتحدثت لهم عن نتائج الزيارة، وفي الاجتماع التاريخي الذي عقدناه في ١٨/ أيار/ ٢٠١٥ عبرت الأطراف الكوردستانية عن تأييدها العلني الصريح لعملية الاستقلال. أتذكر، أنه في ذلك الاجتماع أعرب السيد علي بابير أمير الجماعة الإسلامية عن إعجابه بنتائج زيارتنا لأميركا، وقال: "سيادة كاك مسعود، يظهر أنكم عدتم لكوردستان وأنتم مفعمون بالأمل والوعود، هذا عملٌ عظيمٌ ومسؤولية كبيرة. هل أنت مستعد لقبول وتحمل هذه المسؤولية؟". قلت له: "نعم يا أستاذ إنها مسؤولية كبيرة وتاريخية، وإني مستعد لتحملها، ولكن بشرط أن لا يتم طعنها أو تخريبها من الداخل".

حقيقة، كان ذلك الجواب بسبب إني لم أكن متأكداً من استمرار بعض الأحزاب ضمن عملية الاستقلال، والبقاء مع شعب كردستان حتى النهاية. وهل إنهم سيديرون ظهورهم عن رغبة واردة شعبيهم، في وسط الطريق؟ بعد شهر من ذلك الاجتماع، وعوضاً عن العمل لأجل قضية مصيرية كالاستقلال، لاحظنا انشغال بعض الأحزاب في برلمان كردستان بصناعة أزمة وتدبير انقلاب، ونتج عن ذلك أحداث الثالث والعشرين من حزيران وما تلاه. لو التزمت الأطراف بتعهداتها في ٢٠١٥، ولو لم تتجه نحو صناعة الأزمات، لكننا الآن في وضع مختلف. وأثناء الاستفتاء، شاهدنا وقوف بعض الأطراف بكل قوتها ضد الاستفتاء، والأحداث التي تلت الاستفتاء تشير إلى مشروعية استمرار مخاوفي.

الزيارة إلى بغداد

في ٢٩/ أيلول/ ٢٠١٦، عندما تكبّد داعش الخسارة تلو الأخرى، ووصل إلى حالة ضعف، زرتُ بغداد برفقة وفد رفيع من الأطراف السياسية الكوردستانية. في المحطة الأولى لزيارتنا لبغداد التقينا بحيدر العبادي، رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت. بحثنا مع العبادي التحديات المشتركة التي تواجه العراق والإقليم، والتي كانت تتجسّد في الحرب ضد داعش وقضية النازحين واللاجئين. وأبلغته أن وفد الإقليم حضر إلى بغداد ليسلط الضوء على مستقبل العلاقات ونوعها والجهود المشتركة في سبيل ترسيخ الاستقرار والنمو الاقتصادي وإعادة الإعمار. أردنا أن نقول لرئيس الوزراء إننا جنّنا لنحدث بلغة التفاهم وبالنوايا الصادقة حول المستقبل، ولنجعل العراق والإقليم عمقين استراتيجيين لبعضهما البعض، ولمصالحهما المتبادلة.

وفي اليوم ذاته عقدنا اجتماعاً موسّعاً مع بعض الشخصيات العراقية ورؤساء الكتل السياسية العراقية، ودعوتهم للتفكير في حل أساسي لجميع المشكلات، كما التقينا مع الكتلة الصدرية وائتلاف الوطنية والائتلاف العربي والقادة السُنَّة وقيادة حزب الدعوة، ومساء ذات اليوم عقدنا اجتماعاً موسّعاً مع الأطراف والشخصيات الشيعية في منزل السيد عمار الحكيم.

خلال الاجتماع قدّمتُ كلمةً للحاضرين تحدثت فيها عن الرسالة التي نحملها في سبيل معالجة مشكلة عمرها مئة سنة. وقلت لهم، بجهود جميع الأطراف يتجه داعش نحو الخسارة والاندحار، لذلك من الضروري أن نهيئ أنفسنا لمرحلة ما بعد داعش. وأوضحتُ بصراحة، للشخصيات الشيعية، أن الكورد بعد ٢٠٠٣ كانوا يعتقدون أن الدستور أساس العملية السياسية والحياة الجديدة. ولكن للأسف حصل الاختلاف، وأصبح الشيعي الذي يوصف بالنزيه والجيد، يعادي حقوق الكورد. كان نصيبنا من الشراكة مع دولة العراق ٤٥٠٠ قرية مدمرة، و١٢٠٠٠ مفقود من الشباب الكورد الفيليين، و٨٠٠٠ بارزاني مؤنفل، و١٨٢٠٠٠ من المواطنين الكورد المؤنفلين، والآلاف من ضحايا السلاح الكيماوي. بعد ١٩٩١ وفي سبيل العراق وفتح صفحة سلام جديدة، جلسنا مع المجرمين وصافحنا الأيادي المُلطَّحة بدماء شعبنا. في ذلك الوقت عندما جنّت إلى بغداد، سرت وسط نهر من دماء شعبي نحو بغداد. من أجل مصلحة العراق، ومن أجل التعايش والسلام وفتح صفحة جديدة. مع ذلك، اعتبروا أننا لا نستحق ذلك، ونظروا إلينا كمتهمين. والآن، للأسف الشديد، بعد ٢٠٠٣ أقدم الشيعة الذين كانوا حلفاء للكورد على قطع أرزاق الكورد. قلت للقادة الشيعة، نحن فشلنا في الشراكة خلال المرحلتين، ويجب أن نبحث عن طريق جديد للحل، ونبني المستقبل على أساس آخر.

تعالوا لنصبح أخوين وجارين حقيقيين بالتفاهم، وما دمنا لا نستطيع أن نكون شركاء، ندعوكم أن تفهمونا. في تلك الجلسة الموسّعة كان الكثير من الشخصيات الشيعية متفقة على كثرة الأخطاء المرتكبة في الماضي، وعلى ضرورة البحث عن طريق للحل، ولكن إن تم سلوك أي طريق أو تم اللجوء لأي اختيار يجب أن يكون بعيداً عن الحرب وسفك الدماء. وهناك أيضاً تم اتخاذ قرار تشكيل لجنة خاصة من قبل بغداد للحوار ولدراسة العلاقات المستقبلية، وهل نبقى شركاء أم نتحوّل إلى جارين؟ وفي كل الحالات لابدّ من وجود التفاهم بين الجانبين.

قرار إجراء الاستفتاء

زيارة بغداد، وإيصال رسالة الإقليم للأطراف العراقية، لم تُغيّر شيئاً من الوضع، والحكومة العراقية استمرت في قطع الموازنة، رغم وجود التنسيق بين قوات البيشمركه والقوات العراقية خلال الحرب ضد داعش.

قبل زيارتي إلى بغداد، بفترة، زارني وفد من الأطراف الشيعية، ضم هادي العامري وخالد العطية وصادق الركابي. أبلغت الوفد، تعالوا لنجد حلاً لهذا الوضع، إما تنفيذ الشراكة، أو أن نصبح، بطريقة سلمية، أخوين وجارين، أو حسب المعطيات الموجودة سيحدث القتال بيننا.

آنذاك قال هادي العامري، أعوذ بالله، من المستحيل حدوث القتال بيننا، بعدها استشهد بآية من القرآن الكريم، وقال: "فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان".^{٣٤}

٣٤- فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان، بداية الآية ٢٢٩ من سورة البقرة في القرآن الكريم، تتحدث عن موضوع الطلاق.

الخروقات الدستورية التي حدثت، مع انتهاك الاتفاقات وتهديم التوافق في التشريعات وعدم بقاء التوازن في مؤسسات الدولة وقطع الموازنة وممارسة الضغوط على كردستان، أرغمنا على التوصل إلى الاعتقاد أننا لسنا شركاء في العراق بعد ٢٠٠٣، ولا يمكن أن يعتبرونا شركاء في المستقبل، لذلك يتحتم علينا البحث عن طريق للحل.

وفي الإطار ذاته، كنت قد زرتُ برلمان كردستان في ٣/ تموز/ ٢٠١٤. وهناك أقيمت كلمة تحدثتُ خلالها عن الأوضاع السياسية والأزمة الأخيرة. وأشارت إلى أن كردستان حاول لعشر سنوات إنجاح العملية السياسية والديمقراطية والتعايش في العراق، ولكن خرق الدستور والفكر الدكتاتوري ونزعات الهيمنة والتهميش حالت دون نجاح جهود كردستان، كما أوصلت العراق إلى اليوم الذي نراه الآن.

وقلت إن كردستان ليست السبب لما وصل إليه الوضع الحالي في العراق بأي شكل من الأشكال، وعلى الذين تسببوا بذلك تحمّل المسؤولية. الآن هو الوقت المناسب ليقرّر شعب كردستان مصيره، وهذا حق دستوري، والدستور العراقي يسمح لكوردستان لتقرير مصيرها، لأن الدستور ينصّ على أن الالتزام بهذا الدستور يضمن وحدة العراق. كما دعوت البرلمان للاستعجال في إقرار قانون مفوضية الانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان، وتشكيل الهيئة العليا لمفوضية الانتخابات بأسرع وقت، وأن يستعد برلمان كردستان لإعداد الإجراءات الضرورية للاستفتاء الذي يحدد مصير شعب كردستان.

بعد ذلك التاريخ، استمرت تجاوزات وانتهاكات الحكومة العراقية، وكما أشرت سابقاً، دفع الإقليم ضريبة إنسانية واقتصادية كبيرة في الحرب ضد

داعش. حيث استضاف مئات الآلاف من النازحين واللاجئين، والحكومة العراقية استمرت في قطع أرزاق المواطنين وتحججت بأعذار مختلفة لكي لا تسهم في حل المشكلات، والذي كان يدعو للأسف الشديد، لم نسمع المرجع الشيعي، ولو لمرة واحدة، ينصح الحكومة العراقية بضرورة إرسال موازنة الإقليم التي قطعها بطريقة غير قانونية.

خلال عمليات تحرير الموصل، تم الاتفاق على أنه بعد تحطيم المواقع الدفاعية لداعش والتي كانت بطول ١٠٧ كيلومتراً من قبل البيشمركة، تعود قوات البيشمركة إلى المواقع التي كانت فيها قبل ١٧/١٠/٢٠١٦ يوم بدء عمليات تحرير الموصل. قوات البيشمركة حاربت وحطمت الخط الدفاعي وسلمت مفتاح الموصل للقوات العراقية والتزمت بالاتفاق بشكل كامل، (الخارطة رقم ٥) لكن الحشد والقوات العراقية انتهكت الاتفاقية.

وكان مقررًا أن يرسل رئيس الوزراء العراقي، خلال عمليات تحرير الموصل، مبلغ عشرة مليارات دينار لمساعدة قوات البيشمركة واتخاذ الاستعدادات اللازمة لتعزيز الخطوط الجديدة للبيشمركة، إلا إنه تجاهل وعده، ولم يرسل المبلغ المذكور.

إضافة لذلك، كانت عندنا معلومات عن أن القوات العراقية والحشد اللتين انتهكتا الاتفاق المتعلق بعمليات تحرير الموصل، تخططان لعدم الانسحاب من المنطقة، وكانتا تدعوان البيشمركة للعودة إلى حدود ٢٠٠٣. في حين كانت حدود ٢٠٠٣ بين البيشمركة ونظام البعث، ولم تكن بأي شكل حدوداً سياسية أو إدارية (الخارطة رقم ٦). كما كانوا يخططون للاستيلاء على شنغال والمناطق الأخرى الخاضعة للمادة ١٤٠ والتي كان البيشمركة يحمونها بدمائهم خلال أربع سنوات.

حينما ترك داعش مدينة تلعفر^{٣٥} دون قتال، وسلمها لقوات الحشد، وعندما تم تأجيل عمليات تحرير الحويجة بحجج واهية. كنا ندرك مخاطر تأجيل تحرير الحويجة إلى ما بعد تحرير الموصل. لقد كان لتأخير تحرير الحصن الأخير لداعش الحويجة^{٣٦} دلالة واضحة على أنهم يريدون بعد تحرير جميع المناطق من داعش، وبحجة تحرير الحويجة جلب قوات كبيرة إلى أطراف كركوك. لأنهم بالأساس كانوا يريدون إخراج كركوك من يد البيشمرکه، وخرق الاتفاق المتعلق بعمليات تحرير الموصل تضمن إشارات خطيرة. نحن الذين نسقنا وتعاوننا مع القوات العراقية بنوايا صادقة في سبيل تحرير الموصل، لم نفكر أبداً في إنهم سيخونونا بهذا الشكل، وسيخرقون الاتفاقية، ويتصرفون بهذا الأسلوب.

لم نتوقع أن الإخوة الشيعة الذين على أكتافنا وبمساعداتنا وصلوا إلى السلطة، ستكون لهم مواقف عدوانية ضد الكورد. وبسببنا، أيضاً، وافق الأمريكيون، بعد سقوط النظام السابق، على التعامل مع بعض السياسيين الشيعة. مع ذلك كنا على يقين أن كوردستان خالية من المشكلات الطائفية، ولا تصبح جزءاً من المشكلة العميقة التي كانت موجودة في العراق. كوردستان يمتلك مبادئ الدولة ومن حقه أن يعبر عن ذاته. والدستور الذي أصبح أساساً لوحدة المكونات العراقية، قد تم خرقه، حيث جاء بشكل واضح في ديباجته، أن الالتزام بهذا الدستور يضمن بقاء وحدة العراق. الحكومة العراقية خرقت ٥٥ مادة دستورية. كما تم انتهاك مبادئ

٣٥- تقع في غرب محافظة نينوى وتبعد سبعين كيلومتراً عن الموصل وحوالي ستين كيلومتراً عن الحدود السورية، أغلبية سكانها من المكون التركماني).

٣٦- تقع في جنوب غرب كركوك، وتبعد مسافة ثمان واربعين كيلومترا عن كركوك، غالبية سكانها من العرب السنة.

الشراكة في الحكم والتوازن في مؤسسات الدولة والجيش والاقتصاد، وتم خرق التوافق في تشريع القوانين، بشكل تام. وحل منطلق فرض رأي الأغلبية محل تلك المبادئ التي تأسس عليها العراق. وبموجب منطلق فرض رأي الأغلبية، سوف لا يبقى أي ساحة أمام الكورد والمكونات الأخرى، وكان على الدوام يتم خرق الاتفاقات. في كل عام كانوا يحاولون تقليل المستحقات المالية للإقليم في قانون الموازنة وأخيراً قطعوها. وهكذا لم يبق أي دافع ليمكننا الاستمرار والعيش مع عقلية لا تؤمن بقبول الشريك. والسؤال الذي طرح نفسه هو: ماداموا لا يفسحون المجال أمامنا أن نكون شركاء في البلد، بأي أمل نقبل أن نكون أعضاء فيه؟. في مراحل كثيرة، في سبيل العراق واعتماداً على وعود الأمريكيين، تفاضينا عن الكثير من حقوقنا وعن تجاوزات الحكومة العراقية.

كل تلك الأسباب أدت إلى وصولنا مع الأطراف الكوردستانية إلى نتيجة مفادها، إما الشراكة في دولة العراق وإما الدوران في حلقة فارغة كما كان الحال خلال المئة السنة السابقة، وعندما لا تستطيع بغداد قبولنا كشركاء، لا بد من سلوك طريقنا الخاص.

كانت الأزمات السياسية والداخلية تواجه الإقليم وبعض الأطراف انضمت إلى الجبهة المعادية للخطوات المتجهة نحو الإستقلال. ولكن كان قد حان الوقت ليسمح للشعب ليقول كلمته وليعلم الجميع رغبة شعب كوردستان. ومن أجل سد الطريق أمام الحجج التي كانت تدعي أن الاستفتاء موضوع شخصي أو يصفونه برغبة طرف معين، كان لا بد من العودة إلى أعلى مصدر للشرعية والتي هي رغبة وأمنية الشعب.

في يوم الأربعاء المصادف، ٧/ حزيران/ ٢٠١٧، وخلال اجتماع تأريخي قررت رئاسة الإقليم والأطراف السياسية في إقليم كردستان وممثلو المكوّنات في كردستان، قراراً تاريخياً وحددت يوم ٢٥/ أيلول/ ٢٠١٧ لإجراء الاستفتاء. في الحقيقة، لم يكن أحدٌ يعرف قبل الاجتماع اليوم الذي يجري فيه الاستفتاء. جاء تحديد ذلك اليوم من قبل الأطراف السياسية بالتشاور مع المفوضية العليا للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان. ومراعاةً للإجراءات اللازمة في سبيل إجراء تلك العملية الكبيرة كانت المفوضية بحاجة إلى الوقت اللازم، وممثلي المفوضية الذين حضروا الاجتماع أعلنوا أنهم يستطيعون إجراء العملية في الأيام المحصورة بين العشرين والثلاثين من شهر أيلول. لذلك قرر الاجتماع تحديد يوم ٢٥/ أيلول لإجراء الاستفتاء في إقليم كردستان والمناطق الكردستانية التي تقع خارج إدارة حكومة الإقليم. من الجدير الذكر أن الأطراف السياسية قد شددت خلال الاجتماع على ضرورة شمول كركوك وبقية المناطق المشمولة بالمادة ١٤٠ بالاستفتاء.

وخلال ذات الاجتماع، أيضاً، وبعد تحديد ذلك اليوم، وفي سبيل ضمان الإجماع الوطني، اتّفق الحاضرون على تفعيل البرلمان وبذل الجهود لأجل إنهاء الخلافات السياسية الداخلية. وفي الوقت ذاته العمل من أجل تحسين الظروف المعيشية للأهالي والموظفين وبقية شرائح المجتمع. كما قرر الاجتماع تشكيل اللجنة العليا للاستفتاء برئاسة رئاسة الإقليم كما تم تكليف الأحزاب السياسية بتسمية ممثليها للجان الخاصة بالاستفتاء.

الأحزاب التي وقعت على مسودة الاجتماع هي:

الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاتحاد الإسلامي الكوردستاني، الحركة الإسلامية في كوردستان، الحزب الشيوعي الكوردستاني، الحزب الإشتراكي الديمقراطي الكوردستاني، حزب الكادحين الكوردستاني، حزب العمال والكادحين الكوردستاني، حزب الإصلاح والتقدم الكوردستاني، قائمة أربيل التركمانية، جبهة تركمان العراق، حزب التنمية التركماني، قائمة الأرمن في برلمان كوردستان، الحركة الديمقراطية الأشورية، المجلس الشعبي الكلداني السرياني الأشوري. وبعد انتهاء الاجتماع صدر بلاغ إلى شعب كوردستان حول ذلك القرار التاريخي، هذا نصه:

في يوم الأربعاء ٧ / حزيران / ٢٠١٧، اجتمع ممثلو الأحزاب السياسية في برلمان كوردستان وحكومة الإقليم وبحضور نائب رئيس الإقليم ورئيس الحكومة ونائب رئيس المفوضية العليا للانتخابات في الإقليم مع رئيس إقليم كوردستان.

خلال الاجتماع، جرى بإسهاب بحثُ موضوع الاستفتاء وانتخابات برلمان كوردستان والمشكلات السياسية الداخلية للإقليم وكذلك الأوضاع الإقليمية والدولية، كما استعرض الحاضرون في الاجتماع آراءهم حول ضرورات الاستفتاء ومعالجة القضايا الداخلية والأوضاع الذاتية والموضوعية للإقليم.

وفي ذات الاجتماع، اتفق الحاضرون وبالإجماع على النقاط التالية:

أولاً: تحديد يوم ٢٥/ أيلول/ ٢٠١٧ كيوم لإجراء الاستفتاء في إقليم كوردستان العراق والمناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم.

ثانياً: بهدف ضمان الإجماع الوطني، تعمل الأطراف الكوردستانية، منذ يوم انتهاء الاجتماع ولغاية إجراء الاستفتاء، في سبيل تفعيل البرلمان ومعالجة المشكلات السياسية.

ثالثاً: التأكيد على تحسين الحياة المعيشية للمواطنين والالتفات إلى المشكلات الاقتصادية لمواطني كوردستان والموظفين والشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود.

رابعاً: تم اتخاذ قرار تشكيل المجلس الأعلى للاستفتاء برئاسة رئيس الإقليم كما تقرر تكليف الأحزاب السياسية بتسمية ممثليها للجان الخاصة بالاستفتاء وما بعده في موعد أقصاه يوم ١٢/ حزيران ٢٠١٧.

الحزب الديمقراطي الكوردستاني

الاتحاد الوطني الكوردستاني

الاتحاد الإسلامي الكوردستاني

الحركة الإسلامية في كوردستان

الحزب الشيوعي الكوردستاني

الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني

حزب الكادحين الكوردستاني

حزب العمال والكادحين الكوردستاني

حزب الإصلاح التركماني
 قائمة أربيل التركمانية
 جبهة تركمان العراق
 حزب التنمية التركماني
 قائمة الأرمن في برلمان كردستان
 الحركة الديمقراطية الأشورية
 المجلس الشعبي الكلداني السرياني الأشوري

في اليوم التالي، وبالأمر الإقليمي ذي العدد ١٠٦ في ٨/ حزيران/ ٢٠١٧، أصدرتُ أمر إجراء الاستفتاء وتحديد يوم ٢٥/ أيلول/ ٢٠١٧ موعداً له، وكلفت المفوضية العليا للانتخابات والاستفتاء لتنفيذ ذلك الأمر.^{٣٧}

كما تم في الأمر تعيين الحدود التي يشملها الاستفتاء في كردستان والمناطق الإدارية خارج إدارة الإقليم. وكان سؤال الاستفتاء بالشكل التالي: (هل تريد أن يصبح إقليم كردستان والمناطق الكوردستانية خارج الإقليم دولة مستقلة؟).

وتكون الإجابة على السؤال بـ (نعم أو لا) من قبل المواطنين. كما أن الأمر كلف المفوضية بتهيئة المجال أمام مواطني كردستان في خارج البلاد للمشاركة في الاستفتاء.

وجاء في الأمر الإقليمي أيضاً، أنه لا يحق للمؤسسات الحكومية والحزبية، بأي شكل من الأشكال، التدخل في شؤون المسؤولين والمشرفين والذين ينفذون عملية الاستفتاء. هذا الأمر الإقليمي ضم مقدمة وثلاث عشرة مادة، وخلال المقدمة تم توضيح الأسباب التي كانت وراء إصدار الأمر الإقليمي الخاص بإجراء الاستفتاء.

٣٧- للمزيد من المعلومات انظر إلى الوثيقة رقم ١ في الصفحة ٢٠١ .

عقب تلك الخطوة، في ١٠ / حزيران / ٢٠١٧، اجتمعتُ في صلاح الدين مع ١٩ حزباً وطرفاً سياسياً من خارج حكومة الإقليم وبرلمان كردستان، وبعد توضيح أسباب اتخاذ قرار إجراء الاستفتاء، دعا الحاضرون في الاجتماع إلى إفساح المجال أمامهم لكي يكون لهم أدوار في الاستعدادات لعملية الاستفتاء، وأكدوا على تسخير كل طاقاتهم السياسية والجماهيرية لخدمة عملية إنجاح استفتاء شعب كردستان. وكانت الأطراف السياسية المشاركة في الاجتماع هي:

الاتحاد القومي الديمقراطي الكوردستاني، الحركة الديمقراطية لشعب كردستان، الحزب القومي الكوردستاني، الحركة الإسلامية الكوردستانية، الحزب التقدمي الديمقراطي الكوردستاني، حركة الحرية الديمقراطية الكوردستانية، حزب بيت نهرين الديمقراطي، حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني، المجلس القومي الكلداني، الحزب الوطني الأشوري، اتحاد بيت نهرين الوطني، المنبر الديمقراطي الكلداني، الحركة الديمقراطية التركمانية، حركة التركمان المستقلين، الحزب الديمقراطي التركماني الكوردستاني، جمعية الثقافة التركمانية في كردستان، حزب الشعب التركماني، جمعية الليبراليين التركمان، حزب الإنقاذ القومي التركماني).

وبهدف اتخاذ الخطوات العملية بشكل أدق، وتنظيم الإعلام وشؤون المجلس الأعلى للاستفتاء وتنفيذ توصياته، وقعتُ على الأمر الإقليمي ذي العدد ٤ في ١١ / أيلول / ٢٠١٧. ٣٨

كان مضمون ذلك الأمر الإقليمي عبارة عن قرار من ست نقاط. تم بموجبه تشكيل سكرتارية المجلس الأعلى للاستفتاء، تكون مهمتها تنظيم اجتماعات المجلس الأعلى للاستفتاء وتوثيقها، وإعداد منهاج الاجتماعات ومتابعة قرارات المجلس وإبلاغ النتائج لأعضاء المجلس الأعلى، إضافة إلى تنظيم زيارات الوفود والتنسيق مع الحكومة العراقية ودول الجوار والمجتمع الدولي.

كما كان تشكيل اللجنة الإعلامية الخاصة، نقطة أخرى في ذلك القرار. وبموجبه وقع على عاتق تلك اللجنة ثلاثة واجبات رئيسية هي: إعداد منهاج النشاطات الإعلامية الداخلية والعربية والعالمية، وتعريف المواطنين بكل ما يتعلق بعملية الاستفتاء وتشجيع مواطني كردستان للمشاركة في عملية الاستفتاء.

كانت النقطة الثالثة من القرار متعلقة بتعيين المتحدث باسم المجلس الأعلى للاستفتاء، وتم تسمية الدكتور فؤاد حسين كناطق باسم المجلس الأعلى للاستفتاء.

النقطة الرابعة من القرار تضمنت إعداد المسودات والوثائق الخاصة بحقوق المكونات في دولة كردستان القادمة، وفي سبيل ذلك تم تشكيل لجنة خاصة بإشراف الدكتور خليل إبراهيم.^{٣٩}

النقطة الخامسة من القرار كانت متعلقة بإعداد مسودة إعلان المبادئ الأساسية للدولة في دولة كردستان القادمة، وتم تكليف الدكتور كاوه محمود لإعداد تلك المسودة.^{٤٠}

ودعت النقطة السادسة من القرار إلى إرسال وفد لزيارة الأطراف العربية في كركوك. وعلى ضوء اجتماع ٨/ تموز/ ٢٠١٧ للمجلس الأعلى للاستفتاء والأحزاب السياسية، وفي سبيل التوجه العملي في الاستعدادات، تم تحديد هيكلية المجلس واللجان الفرعية.

كانت مهمتي في هيكل المجلس الأعلى للاستفتاء، هي رئاسة المجلس الأعلى للاستفتاء، أما أعضاء ذلك المجلس فكانوا ملا بختيار والدكتور روژ نوري شاويس وهوشييار زيباري وسعدي أحمد بييره والدكتور فؤاد حسين

٣٩- للمزيد من المعلومات انظر إلى الوثيقة السياسية الخاصة بحقوق المكونات في الصفحة ١٨٧.

٤٠- للمزيد من المعلومات انظر إلى الملحق الخاص ب(إعلان المبادئ الدستورية) في الصفحة ١٩١.

والدكتور خليل إبراهيم وممثلي التركمان وممثلي المكون المسيحي. وفي قسم من الاجتماعات وحسب المستجدات والضرورات السياسية كان كوسرت رسول نائب رئيس الإقليم ونيجيرفان بارزاني، رئيس حكومة الإقليم، ومسرور بارزاني مستشار مجلس الأمن، وأعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني والاتحاد الإسلامي والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الإشتراكي وحزب الكادحين والأحزاب الأخرى يشاركون في الاجتماعات.

كما تقرر أن يكون للمجلس الأعلى للاستفتاء سكرتارية خاصة لمتابعة الواجبات اليومية للمجلس والعمل التنسيقي. وفي الاجتماعات الأخرى تم اتخاذ قرار تسمية الناطق باسم المجلس. وكان مقر تلك السكرتارية في ديوان رئاسة الإقليم في مدينة أربيل.

في اجتماع ٨ / تموز / ٢٠١٧ بين المجلس الأعلى للاستفتاء والأحزاب السياسية، تم الاتفاق، أيضاً، على تشكيل سبع لجان فرعية لتسهيل المهمات، وهي اللجنة القانونية ومفوضية الانتخابات، لجنة الحوار مع مكونات كركوك وسهل نينوى، لجنة التنسيق والشؤون الإعلامية، اللجنة السياسية والاقتصادية لضمان الدعم داخل الإقليم، اللجنة الدبلوماسية للعلاقات بين أمريكا والاتحاد الأوروبي وروسيا وبريطانيا والصين والدول الأخرى، اللجنة الدبلوماسية للعلاقات مع البلدان العربية والإسلامية وإيران وتركيا، وكذلك لجنة الحوار مع الحكومة والأطراف السياسية العراقية.



٧ حزيران ٢٠١٧

صلاح الدين / مكتب رئيس إقليم كردستان.
أعضاء المجلس الأعلى للاستفتاء،
قرار تحديد يوم إجراء الاستفتاء.



ردود الأفعال والضغط الدولية

بعد أن حدد إقليم كردستان يوم الخامس والعشرين من أيلول كموعداً لإجراء الاستفتاء، حاولنا إيصال رسالة شعب كردستان وتوضيح أسباب اتخاذ هذا القرار للأطراف العراقية وممثلي الدول والمجتمع الدولي ودول الجوار. وفي شهري تموز وأب ٢٠١٧، اجتمعت مع عدد كبير من السفراء والقناصل والضيوف الأجانب. وفي منتصف شهر آب زار وفد الحوار مدينة بغداد، واجتمع مع رئيس الوزراء والأطراف الشيعية والسنية، حيث أوضحوا بدقة الأسباب التي شجعت شعب كردستان على اتخاذ قرار التوجه نحو الاستفتاء. وأنا شخصياً زرت أوروبا وعدداً من البلدان العربية، في البرلمان الأوروبي، وفي يوم ١١/ تموز/ ٢٠١٧ ألقى كلمة قدمت في بدايتها أعضاء الوفد المرافق لي لزيارة الاتحاد الأوروبي، وأشرت إلى أن هذا الوفد المؤلف من هوشيار زيباري عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، ونجم

الدين كريم عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني ومحمد هاودياني عضو قيادة الإتحاد الإسلامي ومحمد سعدالدين، ممثل التركمان ووحيدده ياقو هرمز ممثل المسيحيين والشيخ شامو ممثل الإيزيديين، يحمل رسالة شعب كوردستان. بعدها قلت لممثلي أوروبا، نريد أن تسمحوا لنا لكي نعبر عن رأينا حول موضوعين، الأول: هو بشأن الاستفتاء المقرر، والثاني بخصوص الإرهاب. نحن كأهل كوردستان، وكافة المكونات بذلنا كافة جهودنا خلال المئة السنة الماضية لكي نتمكن من بناء شراكة حقيقية، وخلال الفترة الأخيرة لبناء عراق فدرالي ديمقراطي، لكن للأسف كانت دون نتيجة.

وخلالكلمتي تحدثت عن تأريخ حياة شعب كوردستان مع دولة العراق، وتحدثت عن التطلعات الحقيقية للكوردستانيين، وقلت: لو أردنا تقسيم علاقاتنا مع بغداد، نستطيع تقسيمها إلى مرحلتين، الأولى من الحرب العالمية الأولى إلى ٢٠٠٣. والثانية بعد ٢٠٠٣ حتى الآن. في الأولى كان الحكم للسنة، وفي الثانية الشيعة يحكمون العراق. ربما يتم التوقع كثيراً أنه لو حدث هذا، فإن أمن المنطقة سيتعرض للخطر، ولكن، العكس هو الصحيح، والخطر يكمن في عدم حدوث هذا (أي عدم إجراء الاستفتاء)، عندها سيواجه أمن واستقرار المنطقة مخاطر كبيرة. في الدستور العراقي الذي تم التصويت عليه في ٢٠٠٥ وشارك الكورد في تلك العملية بنسبة كبيرة، ذكر ان الالتزام بالدستور يضمن وحدة العراق، للأسف أريد أن أقول لكم، لم يتم أي التزام بهذا الدستور، والدستور ذاته يسمح لنا أن نخطو هذه الخطوة. نحن نعتز بثقافة شعبنا التي هي ثقافة التعايش وقبول الآخر، الأديان والمكونات المختلفة تعيش مع بعضها، وهذا القرار هو قرار شعب كوردستان بكافة مكوناته، وفي المستقبل سنلتزم بحماية حقوق جميع المكونات القومية والدينية في كوردستان لكي يكونوا راضين بمشاركتهم.

نحن لا نريد أن نترك المأساة والكوارث التي شاهدناها والتي شاهدها الجيل السابق، للجيل الذي يأتي بعدنا، نود أن يقرأ أولادنا وأن يكونوا أحراراً، نحن ككل شعوب العالم، لنا ذلك الحق. لا أعلم لماذا يحق لكل العالم أن يكونوا أحراراً، بينما لا يحقُّ لنا؟. نطلب من أصدقائنا الدعم والمساندة، وإن كانوا لا يستطيعون دعمنا لأي سبب كان، فإنه على أقل تقدير يمكنهم عدم الوقوف ضدنا، ومن الآن ندعوكم لكي يكون لكم ممثلون في عملية الاستفتاء وأن يشاركوا كمراقبين.

خلال الشهرين أو الثلاثة التي تلت اتخاذ قرار الاستفتاء. في البداية لم تهتم الدول والمجتمع الدولي وحتى بغداد بهذا الموضوع. وفي بعض الأماكن كان يقال إن الإقليم ليس جدياً في عملية الاستفتاء، ويستعمله كورقة ضغط فقط ضد بغداد. مواقف غالبية الدول كانت تتمحور حول عدم وجود أي مشكلة لهم مع ممارسة شعب كردستان لحقوقه، ولكن كانت لها ملاحظات حول وقت الاستفتاء. أغلبها كانت تتحدث عن معالجة المشكلات مع بغداد عن طريق الحوار والتفاوض. في النهاية، وعندما تأكد جميع الأطراف من جدية إقليم كردستان في إجراء الاستفتاء، بدأوا بممارسة الضغوط الكثيرة على الإقليم في سبيل عدم إجراء الاستفتاء والتخلي عنه. دون أن يقدموا البديل المناسب لكي يتنازل شعب كردستان عن هذا الحق. كانت تلك الضغوط تمارس في وقت كان الاستفتاء قد تحول من قضية سياسية إلى موضوع وطني وقومي، وتحول إلى قبضة الشعب. ولم يعد قضية لطرف سياسي أو شخص معين لكي يستطيع بسهولة اتخاذ قرار عدم إجرائه.

اجتماع سحيلا

كان اجتماع سحيلا^٤ ورسالة تيلرسون وزير الخارجية الأميركي، والاتصال الهاتفي لوزير خارجية بريطانيا، والاتصال الهاتفي للرئيس ماكرون، رئيس فرنسا، من أهم التحركات الدبلوماسية في شهر أيلول ٢٠١٧.

بهدف المشاركة في الحملات والاحتفالات الجماهيرية المساندة للاستفتاء، زرت محافظة دهوك. هناك أبلغوني أن وفداً رفيعاً من التحالف الدولي والأمم المتحدة قد دعوا للقائي. في يوم الخميس ١٤ / أيلول / ٢٠١٧ وفي مقر قيادة الحرب ضد داعش في سحيلا في غرب دجلة، اجتمعت مع الوفد الذي ضم بريث ماككورك، المبعوث الخاص للرئيس الأميركي إلى التحالف الدولي ضد داعش، ويان كوبيج المبعوث الخاص للسكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة، ودوكلاس سليمان سفير أمريكا في العراق، وفرانك بيكر سفير بريطانيا في العراق. كان مكان انعقاد الاجتماع بجانب نهر دجلة وبالقرب من الحدود السورية.

٤١ - منطقة حدودية تقع في الضفة الغربية لنهر دجلة وقريبة من الحدود السورية وفيشخابور.

كان ذلك المكان نقطة وموقع انطلاق هجوم قوات بيشمركة كوردستان على داعش الإرهابي.

أعلن الوفد خلال الاجتماع أنهم يتفهمون رغبة شعب كوردستان، ولكنهم يفضلون عودة كوردستان إلى طريق الحوار، وإن لم يصلوا إلى نتيجة، سيجلبون معهم رسالة من وزير الخارجية الأميركي يذكر فيها تفهمه لضرورة إجراء الاستفتاء، وكان الهدف الرئيسي للوفد من ذلك الاقتراح هو تأجيل الاستفتاء. رداً على اقتراح الوفد الدولي، قلت، إن قرار الاستفتاء ليس قرار فرد واحد، بل هو قرار لجميع الأحزاب الكوردستانية التي شاركت في إصداره، ولا أستطيع وحدي أن أصدر أي قرار بهذا الشأن، كما أبلغتهم إننا لا نغلق أبداً باب الحوار مع بغداد، لكن هم لا ينظرون إلينا كشركاء حقيقيين، وينظرون إلى شعب كوردستان كتابع، ونحن بعد كل تلك المأساة نرفض أن نكون تابعين. وقلت لهم بوضوح، هدفنا هو أن نصبح بطريقة سلمية، جارين جيدين، والاستفتاء طريق للوصول إلى هذا الهدف. وإن كان لدى أمريكا أو المجتمع الدولي طريق آخر لإيصالنا إلى ذلك الهدف، عندها لا تبقى ضرورة للاستفتاء. ولكن اقتراحكم خال من الالتزام والضمان، وعندما يكون عندكم بديل يحقق ذات هدف الاستفتاء، سوف لا نحتاج إلى الاستفتاء.

الموضوع الذي أثار جدلاً واسعاً في وسائل الإعلام والمراكز السياسية خلال الأيام التي سبقت الاستفتاء والأيام التي تلتها، هو رسالة وزير الخارجية الأميركي الموجهة لي، والتي ذكر فيها مجموعة من الأفكار والمقترحات مقابل عدم إجراء الاستفتاء. في الحقيقة، الرسالة لم تكن رسالة رسمية، بل كانت مسودة رسالة قام بإعدادها بريث ماككورك، المبعوث الخاص للرئيس الأميركي إلى التحالف الدولي ضد داعش (الذي أشار له لاحقاً الرئيس ترامب

في تغريدة على تويتر أنه لا يعرفه)، ودوكلاس سليمان سفير أمريكا في العراق وعدد آخر من الأشخاص. ولم يتبين، هل أن الرسالة تصادق وتوقع من قبل الوزير أم لا؟ الدبلوماسيون الأمريكيون كانوا قد اعتبروا أن الوزير سيوقع الرسالة بعد اتخاذ قرار التأجيل أو إتخاذ قرار إلغاء الاستفتاء.

بالنسبة لنا كانت الرسالة جيدة من ناحيتي الصياغة والمضمون، ولكنها كانت خالية من الضمان المطلوب لكي نستطيع أن نعتد عليها أو نثق بها، ولكي نتمكن عن طريقها إقناع شعبنا بالتنازل عن حقهم الطبيعي المشروع. كان البديل المقترح في رسالة تيلرسون مبنياً على أساس التفاوض مع بغداد، وكان الموقف الأمريكي هو دعم تلك المفاوضات. ولكن نحن لنا تجارب طويلة من المفاوضات والإتفاقات مع العراقيين، ولكنها في النهاية كانت تهمل بكل بساطة. مع كل ذلك كان القرار هو تقييم رسالة تيلرسون والمقترح والبدائل الأخرى من قبل المجلس الأعلى للاستفتاء. كان ذلك في وقت تم فيه عرض كل الضغوطات والمقترحات قبل أيام من إجراء الاستفتاء، وبعد تحول الاستفتاء من يد الأشخاص والأطراف السياسية إلى يد أهالي كردستان.

كان يمكن أن تصبح رسالة تيلرسون مبدأً يتضمن بديلاً يقنع شعب كردستان للتنازل عن الاستفتاء. لذلك في الفقرة التي تحدثت عن تأجيل الاستفتاء لسنتين، وقالت إذا لم تفلح المفاوضات مع العراق، في حينه يجري شعب كردستان الاستفتاء، وأمريكا (تحتزم) نتأجه. طلبت من الحكومة الأمريكية تغيير كلمة (تحتزم) في الرسالة إلى كلمة (تدعم)، لكن الأمريكيين أعفوا أنفسهم من ذلك، وقالوا، لا نستطيع استعمال كلمة (ندعم). وأنا بدوري قلت لهم، إذا كنتم لا تستطيعون تبديل كلمة واحدة، كيف تنتظرون منا أن نقنع شعب كردستان لكي يتنازل عن الاستفتاء؟

كانت كل تلك الضغوطات متزامنة مع وعيد وتهديدات دول الجوار والأطراف العراقية التي كانت متشعبة بروائح الشوفينية، ووصلت الأمور إلى حد محاربة إرادة شعب كوردستان. في ذلك الوقت كان السؤال الرئيسي هو: هل نحن شعب نمثلك إرادتنا، أم أن الآخرين يقررون مصيرنا؟. كان ذلك ظلماً كبيراً بحق شعب كوردستان. إذا كانت المعادلات الدولية لا تسمح لشعب كوردستان ليقرر حقه في تقرير المصير، هل تجريده من حق الكلام ومنعنا من التعبير عما نريد هو حق؟ في الأيام الأخيرة وصلت الأمور إلى محاربة إرادة شعب كوردستان وتجاهل عدالة رغباته عند ذلك، قررنا إجراء الاستفتاء في موعده المقرر وليحدث ما يحدث، ولكننا لا نسمح بتحطيم إرادة شعبنا.

من جانب آخر، كان ربط إرادة شعب كوردستان بفوز أو خسارة شخص معين، إهانة لهذا الشعب، الأمريكيون كانوا يعتقدون أن إجراء الاستفتاء سيتسبب بإضعاف العبادي، وعدم إجرائه سيجعله قوياً، وسيطرّد الإيرانيين من العراق. قبل يوم ويومين من الاستفتاء زادت الاتصالات والضغوطات علينا من قبل كل الجهات (أمريكا والأطراف الإقليمية) في سبيل إلغاء نتائج الاستفتاء. والأمر الذي أثار دهشتنا هو، تشابه كلام الجميع. في مجال معاداة الحقوق المشروعة لشعب كوردستان، كان هناك تنسيقٌ وتناغمٌ فيما بين أمريكا وبريطانيا وإيران وتركيا والعراق، في ممارسة الضغوط الدبلوماسية والسياسية. كلامهم كان متشابهاً جداً، وجميعهم كانوا يطلبون التراجع، تراجعٌ على حساب حقوق شعب كوردستان فقط. ومن جانب آخر لو كنا قد تراجعنا عن قرار إجراء الاستفتاء، لكان الخصوم والأعداء الداخليون للاستفتاء يتحدثون بلغة أخرى، ويوزعون التهم، على اعتبار أن الفرصة كانت سانحة أمام شعب كوردستان، ولكن بتراجعهم ضيعوا تلك الفرصة.

في اليومين اللذين سبقا التصويت حاولوا عدم إجرائه في كركوك، في الحقيقة، قبل ٧/ حزيران/ ٢٠١٧ كانت هناك فكرة عند القيادة السياسية الكوردستانية لعدم إجراء الاستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى الخاضعة للمادة ١٤٠. من منطلق عدم منح أية ذريعة لأعداء شعب كوردستان، ولكي تبقى كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها للمفاوضات. وعندما وُضعت كركوك على خريطة الاستفتاء، كانت بناءً على إلحاح وإصرار ذلك الطرف الذي تسبب لاحقاً بأحداث السادس عشر من أكتوبر. يعني الذين سلموا كركوك، هم الذين كانوا قد قالوا في ٧/ حزيران/ ٢٠١٧ يجب أن يجري الاستفتاء في كركوك أيضاً.



٢٢ أيلول ٢٠١٧

أربيل، ملعب الشهيد فرنسو هريري الدولي،
مهرجان جماهير أربيل المساندة للإستفتاء.



الشعب أدلى بصوته

خلال عملية طويلة الأمد، استغرقت ما يقارب المئة سنة، تعرّض شعب كوردستان داخل دولة العراق إلى المأساة والتهجير والإبادة الجماعية. الكورد وفق شرط الشراكة شاركوا في تأسيس العراق، ولكن كانت كلُّ الإجراءات والقرارات للحكومات العراقية المتعاقبة تهدف إلى تثبيت المركزية وتهميش الكورد وإهمال تطلُّعاتهم المشروعة. وإضافة لذلك سلكت السلطاتُ العراقيةُ سبيلَ الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد الكورد. بعد ٢٠٠٣، رغم مشاركة الكورد النشطة، وبنوايا صادقة، في إعادة بناء عراق فيدرالي ديمقراطي ووضع الدستور لحماية النظام الجديد، إلا أن هذه الجهود لم تنجح، أيضاً، في تأمين الحياة الطبيعية السلمية والديمقراطية مع العراق.

حان الوقت ليدليَ المواطنون وسكان إقليم كردستان، في أجواء حرّة وخلال عملية سلمية وديمقراطية، بأرائهم بشأن البقاء أو عدم البقاء مع العراق. حان الوقت ليتم الاستفسار من شعب كردستان، هل تريدون دولة مستقلة، أم تريدون الاستمرار مع التجربة الفاشلة التي عمرها مئة سنة؟ منذ السابع من حزيران ٢٠١٧ عندما صدر قرار إجراء الاستفتاء ولغاية الخامس والعشرين من أيلول كان إقليم كردستان منشغلاً بالإعداد لتلك العملية. وفي يوم تاريخي مشرق، حان موعد ممارسة العدالة، وقال المواطنون كلمتهم وأوصلوا صوتهم إلى العالم. شرعية ذلك الصوت فوق كافة الشرعيات وأصوات الأفراد والأطراف والأحزاب. هذا لم يكن جريمة أو عملاً ضد القانون، أو تحرشاً أو احتلالاً أو إرهاباً. بل كان ممارسة مواطني كردستان لحقّهم المشروع والطبيعي بطريق سلمية.

في النهاية جاء اليوم العظيم، وفي صبيحة ٢٥ / أيلول / ٢٠١٧، توجّه المواطنون في إقليم كردستان والمناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم، ولأول مرة في التاريخ وبصورة حرة وسلمية وبعيدة عن العنف والهيمنة والفوضى، نحو صناديق الاقتراع وأدلو بأصواتهم. كان يوم الاستفتاء شبيهاً بالعيد. عيد وضع فيه جميع مواطني كردستان اختلافاتهم ونزاعاتهم جانباً، وشاركوا في عملية مشروعة وتاريخية. كان يوم الاستفتاء يوماً للشعب والمواطنين الكوردستانيين فرداً فرداً. خلال التصويت لم يدل أحدٌ بصوته لهذا الشخص أو تلك الجهة، الجميع صوّتوا لأنفسهم ولبلدهم، صوّتوا لبعضهم البعض وللأجيال القادمة ولمصيرهم. كان ذلك صناعة لروح وطنية مشتركة، وتوافقاً بين المواطنين الكوردستانيين. كان طلباً للحقوق وممارسة للحق والإرادة، ولا أعتقد أن هناك شيئاً أنبل في الحياة السياسية

للشعوب من ممارسة حق التصويت الشعبي، وانتصار إرادة الشعب. لذلك يمكننا القول أن يوم الاستفتاء كان يوماً مباركاً.

كان الهدف من الاستفتاء هو اطلاع العراق وبلدان المنطقة والعالم على الرغبة الحقيقية لشعب كردستان. لم يقرر أحد أنه بعد يوم الاستفتاء سيقوم بإعلان الدولة المستقلة، بل كان في سبيل حصول القيادة السياسية للإقليم على تفويض الشعب وتخويله في المرحلة المقبلة، والتفاوض والحوار مع حكومة العراق، وقد بحثنا هذا الموضوع بصراحة مع بغداد وأمريكا والبلدان الأخرى، وقلنا لهم إن الاستفتاء هو للسماح لشعب كردستان ليقول كلمته.

بعد الاستفتاء بيومين، أعلنت المفوضية العليا للانتخابات، والاستفتاء في الإقليم عن النتائج الأولية للاستفتاء وكان ٩٢,٧٣٪ من المصوتين قد صوتوا بنعم. كان ذلك انتصاراً لإرادة الشعب في سبيل الوصول إلى الاستقلال. الغالبية العظمى من أهالي كردستان كانوا لا يريدون استمرار المأساة والظلم والتجربة الفاشلة، بل كانوا يريدون دولة مستقلة. وكان هذا نصراً لعملية الاستفتاء، والاستفتاء كان يصاب بالفشل في حالة تصويت شعب كردستان بلا عن السؤال.

أما بالنسبة لكركوك والمناطق الأخرى خارج إدارة الإقليم فقد كان الاستفتاء نصراً ومكسباً مهماً، وأهمية إجراء الاستفتاء في تلك المناطق وانتصاره تتجسّد في إنه رغم الجهود المبذولة لعشرات السنين في حملات التعريب والترهيب والترعيب، ورغم الخروقات الدستورية الكثيرة فقد عبر سكان تلك المناطق بكافة مكوناتهم عن صوتهم الحقيقي، وقالوا للعالم

ما هو حق ومشروع، وإنهم يريدون العيش مع دولة كردستان المستقلة. في تلك المناطق صوتت المكونات القومية والدينية والإخوات والإخوة العرب والتركمان والمسيحيون لصالح العيش مع دولة كردستان المستقلة. وتجلت في يوم الاستفتاء الإرادة الحقيقية للمكونات التي عبرت عن رغبتها في العيش مع دولة تؤمن بالتعايش الديني والقومي ولا توجهها الشوفينية القومية أو الطائفية.

ردود أفعال الحكومة العراقية

لاحظنا مقابل الرسالة السلمية لشعب كردستان للأسف، مجموعة ردود أفعال غير معقولة من رئيس الوزراء والمسؤولين العراقيين، كانت تفوح منها بوضوح روائح الشوفينية والإنكار. ردود الأفعال تلك، أظهرت حقيقة وجوه جميع الذين كانوا في الأساس يعادون حقوق شعب كردستان، ويعرفون فقط منطق التهديد والهيمنة.

بعد الاستفتاء بيومين، أصدر مجلس النواب العراقي، خلال جلسة واحدة، وبدون حضور النواب الكورد، ثلاثة عشر قراراً غير قانوني وغير دستوري ضد الإقليم، كانت تهدف جميعها إلى معاقبة أهالي كردستان بصورة جماعية. تلك القرارات مهدت للعبادي ليتحدث كل يوم بلغة التهديد والاستهزاء، وأطلقت يده لاستعمال القوة والسلاح ضد الإقليم والمناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم. في أحد القرارات تم إلزام قائد القوات المسلحة بنشر القوات في المناطق المتنازع عليها وفي كركوك. وكان ذلك إشعاعاً واضحاً للضوء الأخضر للحرب واستعمال القوات المسلحة في حسم النزاعات السياسية، كما

كان خرقاً للدستور العراقي الدائم الذي ينصُّ على منع استعمال القوات المُسلَّحة في قمع الشعب. وفي قرار آخر صدر من مجلس النواب العراقي بعد الاستفتاء، تم خرق مبدأ الفصل بين السلطات، وحلَّ مجلس النواب محلَّ السلطات القضائية عندما دعا إلى معاقبة مسؤولي الإقليم، وعدَّ إجراء الاستفتاء جريمة. في اليوم ذاته قرَّر مجلس النواب إغلاق الحدود وفرض الحصار وتجويع أهالي إقليم كردستان.^{٤٢}

ولأول مرة، استطاع مجلس النواب خلال جلسة واحدة، إصدار كل تلك القرارات، طبعاً، دون مراعاة مبدأ التوافق ودون حضور النواب الكورد في البرلمان. ولأن القرارات كانت ضد إقليم كردستان، ويطغى عليها النُفَس الشوفيني، تم التصويت عليها بأقصى سرعة، وبالإجماع من قبل الحاضرين. وقبل ذلك، أي في ١٢ / أيلول / ٢٠١٧ ودون مراعاة مبدأ التوافق كان مجلس النواب العراقي قد وافق على مجموعة من القرارات المعادية للاستفتاء.

في الحقيقة، بعد عشرات السنين، لم تتغير العقلية والتفكير الشوفيني في بغداد. كنتُ على يقين أن التغيير في بغداد شملَّ الوجوه فقط، وأن العقلية الشوفينية المتسلطة في بغداد على الدوام لا تؤمن بالشراكة وصوت الحق والعدالة. ومن خلال قرارات البرلمان العراقي والتصرُّفات القاسية وغير الدستورية لرئيس الوزراء في ذلك الوقت، تبين أن عدم ثقتنا بالوعود والضمانات الفارغة الأمريكية والحكومة العراقية قبل الاستفتاء كانت صحيحة وفي محلها. تجاوزات العبادي وصلت إلى حد إغلاق مطارات الإقليم، وفي أحاديثه استخدم عبارة شمال العراق بدلاً عن الإقليم كما كان شائعاً في عهد صدام. كما كان يتبجح أنه يفرض سلطة القانون على كردستان في حين عجز عن فرض سلطة القانون حتى على المنطقة الخضراء!

٤٢- للمزيد من المعلومات انظر إلى الملحق الخاص ب(الأسس القانونية والدستورية لاستفتاء إقليم كردستان) في الصفحة ١١٨.

كانت كل الإجراءات اللا دستورية بذريعة ترسيخ السيادة، علماً أن الإجراءات ذاتها كانت انتهاكاً للسيادة وبالذات عندما كان تهديد استعمال القوة موجوداً بالتنسيق مع دول الجوار. حكومة العراق وبمساعدة أجنبية وضع أهالي كردستان تحت التهديد وفرض عليهم الحصار الجائر.

ردود الأفعال المخجلة تلك، أظهرت أن المسؤولين العراقيين لم يتعضوا من التاريخ، ولم يكن عندهم أبداً وفي أي وقت أية نوايا لمعالجة المشكلات. خلقوا أجواءً مليئة بالمعاداة لحقوق شعب كردستان، وجميعهم كانوا متفقين فيما بينهم، وسخروا جميع الأجهزة التشريعية والقضائية والأمنية والاقتصادية للدولة باتجاه تلك المعاداة. قبل ذلك ولمدة مئة سنة، جربت الأنظمة العراقية المتعاقبة نفسها في تحطيم إرادة شعب كردستان بقوة السلاح، ولكنها أصيبت بالتحطم والانهيار. أما موقفنا في مقابل ردود الأفعال تلك، فقد كان رفض لغة التهديد والسلاح، وبالنسبة لإقليم كردستان أعتبرت جميع القرارات غير قانونية، ومعادية للدستور والسيادة والتعايش والسلام. نعم، كان جوابهم لرسالة السلام لشعب كردستان هو السلاح الشوفينية التي رافقت الدولة العراق طوال عمرها، وقد أشرتُ لذلك في معظم اللقاءات الدبلوماسية والمقابلات والتصريحات خلال السنوات التي سبقت الاستفتاء.

كان قسمٌ كبيرٌ من الإجراءات العنيفة ضد الإقليم ترتكب من قبل الأطراف الشيعية التي كانت معنا سابقاً في خندق واحد، وبمساعدة الكورد وصلت إلى بغداد واستلمت الحكم.

بعد ٢٠٠٣ كانت الأطراف الشيعية تتمنى أن يصبح العراق دولة فيدرالية، ليحصلوا على مكان فيه، حينها كان السُّنة ضد الفيدرالية، وكانوا يريدون دولة مركزية على غرار الزمن السابق. وعندما قبضت الأطراف الشيعية

على السلطة، ساروا على ذات السياسة الخاطئة التي كانت تُمارَس سابقاً في العراق. والفرق الوحيد بينهما كان في أن هذه المرة جاءت مترافقة مع الطائفية ورغبة في السيطرة على الكامل المنطقة، بعد الانتهاء من داعش. في ذلك. ودون مراعاة سيادة العراق والدستور وماهية دولة العراق الجديد، أصبحوا جزءاً من أجندة إقليمية وطائفية عامة في المنطقة. وكان قطع الموازنة وحصار كردستان خلال الحرب ضد داعش ومعاقبة أهالي كردستان والإجراءات غير الدستورية بعد الاستفتاء باتجاه تلك الأجندة. نحن، ومنذ زمن بعيد كنا ندرك تلك المؤامرة التي تهدف إلى تضيق الخناق على شعب إقليم كردستان ومهاجمته بعد الحرب ضد داعش.

بعد الاستفتاء، كان طلب حكومة العراق هو إلغاء نتائج الاستفتاء، وكان ذلك الطلب في سبيل زيادة الضغط وزيادة تعقيد الأوضاع، لأنهم كانوا يعرفون جيداً أن أي شخص أو طرف أو مؤسسة لا تملك قوة وطاقته الغاء نتائج الاستفتاء. كيف يمكن إلغاء أصوات ثلاثة ملايين إنسان؟.

إجراء الاستفتاء لم يكن عملاً غير قانوني، كما كان يصفه الخصوم وأعداء الاستفتاء، بل كان تعبيراً عن رغبة ورأي أهالي كردستان حول موضوع مرتبط بمصيرهم. وفي جميع أنحاء العالم يعدُّ التعبير عن الرغبة والرأي حقاً، ومسموحاً به. من جهة أخرى، شعب كردستان أدلى بصوته فقط، ومن جانب الإقليم لم يتم إعلان الاستقلال لكي تهاجم حكومة العراق والآخرين كردستان بهذه الطريقة والقوات المسلحة. وكان استعمال القوة عملاً غير دستوري وغير قانوني. ولكن ولأن الكورد كانوا وحيدين، وبسبب تجاهل وإهمال حقوقهم المشروعة (المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة)، أيدت البلدان التي لها مصالح مع الحكومة العراقية، وسمحت لها بتحريك القوة بطريقة غير قانونية ضد شعب كردستان.

السادس عشر من أكتوبر

بعد عملية تحرير الموصل من سيطرة داعش وقبل أن يقرر شعب كردستان إجراء الاستفتاء، كان يمكن ملاحظة بعض التحركات السلبية في استعدادات الحكومة العراقية، تحركات تدلُّ على نوايا سيئة تجاه المناطق المتنازع عليها وتجاه إقليم كردستان. أما انتهاك الاتفاق المتعلق بتحرير مدينة الموصل من قبل العراق وتأجيل عملية تحرير الحويجة ومغادرة داعش للحويجة التي كانت مركزاً قوياً لداعش، دون قتال، ومغادرة داعش لتلعفر دون قتال، فقد كانت موضع أسئلة كبيرة. وتبين أن هناك نوعاً من التنسيق بين القوى الإقليمية في سبيل استعادة السيطرة على المناطق المتنازع عليها وممارسة الضغوط على كردستان. مجيء قوات الحشد إلى تلعفر وسهل نينوى، الذي كان متنافياً مع الاتفاقات، واستمرار الحكومة العراقية في قطع الموازنة، وكذلك التصريحات الشوفينية وتهديدات القادة

١٠٣ للتاريخ..

العسكريين في الحشد، كانت إشارات تثبت أن للعراق برنامجاً آخر تجاه كوردستان. كان ذلك خلال حالة الحرب مع داعش، عندما كان الإقليم يقدم المساعدات الكبيرة للعراق، وينسّق معه بشكل تام. وكان هناك مؤامرة لمهاجمة الإقليم، تلك المؤامرة كانت ستنفذ حتى في حالة عدم إجراء الاستفتاء. ولكن الاستفتاء أصبح ذريعة فقط لتنفيذ المؤامرة بشكل أسرع بالتعاون مع قوة داخلية كردية وتدخل علني من القوى الإقليمية والأجنبية.

بعد نجاح الاستفتاء، كانت هناك أنباء حول انشغال قسم من الاتحاد الوطني الكوردستاني بعقد صفقة) سرية مع الحشد في سبيل تسليم كركوك. وفي ١٢/ أكتوبر سحبوا قسماً من قواتهم من جنوب كركوك، دون تنسيق مع وزارة البيشمركة، بحجة انتفاء الحاجة إلى وجود القوات في تلك المناطق بعد الحرب مع داعش. في اليوم ذاته حاولت قوة من الحشد التقدم في محور جنوب وغرب كركوك، لكن قوات البيشمركة تصدت لها. وفي ١٣/ أكتوبر، وبأمر من مسؤول عسكري تابع للاتحاد الوطني الكوردستاني أخلت قوات الإسناد الثانية قرية عبادات الاستراتيجية، بين كركوك وخورماتو، وبذلك وقع الطريق الرئيسي بين كركوك وخورماتو تحت سيطرة الحشد الشعبي كما تم عزل البيشمركة الذين كانوا في المنطقة الواقعة بين داقوق وخورماتو. في ١٢ و ١٣/ أكتوبر، لغاية ١٥/ أكتوبر وعلى طول الجبهات في ذلك المحور، تم تسليم مناطق سبعة نيسان وداقوق ودوزخورماتو ومريم بك، ومن خلال اتفاق سري، مع القوات الإيرانية والحشد الشعبي.

في ١٥/ أكتوبر/ ٢٠١٧، شاركت في منزل المرحوم مام جلال في مصيف دوكان، في اجتماع المكتبيين السياسيين للحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني. خلال الاجتماع تحدّث الأصدقاء في الاتحاد عن مقترح

للتنسيق بين القوات الثلاث، البيشمرکه والأمريكية والعراقية، وتموضعها في معسكر (K١) في كركوك في سبيل إبعاد القتال عن كركوك، وأن يقوم لواء الحرس الجمهوري بحماية مدينة كركوك. ظهر بوضوح أن المقترح ليس صحيحاً، لأن التنسيق بين القوات الأمريكية والبيشمركة والقوات العراقية، كان من الأمور الاعتيادية وكان هناك مراكز للتنسيق بين تلك القوات. كما كان من الصعب أن يسمحوا بمجيء لواء الحرس الجمهوري إلى كركوك. في بداية الاجتماع تبين أن هناك أجواء غير طبيعية لدى الأصدقاء في الاتحاد. بعدها وجه لهم نيجيرفان بارزاني الذي كان في ذلك الوقت رئيساً لحكومة الإقليم، سؤالاً مفاده: هل عقدتم أي اتفاق؟ رد الذين كانوا قد أبرموا الاتفاق، وكذلك والذين لم يكونوا يعلمون به، بالنفي. لكن تبين لاحقاً أن عدداً من الأشخاص من داخل الاتحاد، قد عقدوا الاتفاق، دون علم المؤسسات والمجلس السياسي الأعلى وقيادة كردستان، بل أن عدداً من أعضاء المكتب السياسي للاتحاد لم يكونوا على علم بذلك الاتفاق الذي تم على أساسه تسليم كركوك إلى قوات الحشد الشعبي والقوات الإيرانية والعراقية. في نهاية اجتماع دوكان تقرر عودة رئيس الجمهورية إلى بغداد، بأسرع وقت، بهدف التنسيق والحوار البناء بين الإقليم وبغداد. عاد رئيس الجمهورية إلى بغداد ولكن لم يكن هناك أحد مستعداً للجلوس معه. وفي ختام الاجتماع صدر بلاغ مشترك من الحزبين، هذا نصه:

بلاغ اجتماع دوكان

في (١٥ / أكتوبر / ٢٠١٧) عقد في دوكان، وفي المنتجع الصيفي للرئيس مام جلال، اجتماع مشترك بين المكتبين السياسيين (للاتحاد الوطني والديمقراطي) الكوردستانيين، تم خلاله تقييم الأوضاع في العراق والمنطقة وكوردستان، وانتهى الاجتماع بمايلي:

١- التأكيد على وحدة صف شعبنا والقوى السياسية في كردستان. لأنها تضمن تنفيذ المهام المشتركة في المرحلة الحالية.

٢- عبر الاجتماع عن إصراره على معالجة كل المشكلات بالحوار البناء، وبدون الشروط المسبقة بين أربيل وبغداد.

٣- ما زالت القوى الكردستانية، حتى الآن، مستعدة لإجراء المفاوضات البناءة ودون الشروط المسبقة وفق مصالح أربيل وبغداد واعتماداً على المبادئ الدستورية.

٤- يعتقد الاجتماع أنه من صالح جميع الأطراف، مشاركة الجهات السياسية الرئيسية في العراق وكردستان في المفاوضات بين أربيل وبغداد، وأن يتم مراقبة العملية من قبل الأطراف الدولية.

٥- حيال المشكلات العسكرية والأمنية في المناطق الكردستانية خارج إقليم كردستان، أو أي منطقة أخرى، يعتبر الاجتماع أن التدخّلات العسكرية وتحريك القوات وإطلاق التهديدات، تؤثر سلباً على العلاقات بين الإقليم وبغداد، وتعتبر تهديداً لكل الجهود المخلصة التي تهدف إلى معالجة المشكلات بطرق سلمية، كما تعتبر خرقاً للقوانين المقررة التي ترفض استعمال القوات المسلحة العراقية في حسم الصراعات الداخلية.

وفي الختام بعث الجانبان التحايا إلى البيشمرکه الأبطال، الذين نالوا هوية حماية حرية العالم، في الحرب ضد داعش، والذين هم الآن في الخنادق الأمامية في سبيل تحقيق أهدافنا.

وفي يوم اجتماع دوكان في ١٥ / أكتوبر / ٢٠١٧. وخلال الاجتماع، اتصل بي هاتفياً جلالة الملك عبدالله ملك الأردن، ودعاني لزيارة الأردن مع العبادي، لتكون ضيوفاً عنده، ولنبحث المشكلات وتوصل إلى تفاهم.

وكان أياد علاوي على علم بدعوة ملك الأردن. فقلت له أنا مستعد للمجيء ولكن المطارات مغلقة من قبلهم. فقال الملك عبدالله سأرسل لك طائرة خاصة.

أما العبادي، ورداً على دعوة الملك الأردني فقد كان قد قال، حضوري لذلك الاجتماع مرتبط بشرط ظهور مسعود بارزاني على شاشات التلفزيون والإعلان عن إلغاء الاستفتاء. ذلك الشرط غير المعقول للعبادي، رغم يقينه أن أحداً لا يملك حق إلغاء صوت الملايين من المواطنين، أظهر بوضوح غروره ونوعية عقليته.

قبل الاستفتاء بكثير، كنت أعلم حقيقة أن القوات العراقية، لو تهيأت أمامها الظروف، فإنها ستهاجم المناطق المتنازع عليها وإقليم كردستان، وقد بحثتُ هذا الموضوع عدة مرات مع الأمريكيين والأوروبيين والأطراف الكوردستانية. كان الاستفتاء طريقاً لعرض حل، ولسد الطريق أمام اندلاع القتال. ولكن كما رأينا في اليوم التالي لاجتماع دوكان، في ١٦ / أكتوبر / ٢٠١٧ وفي تجمُّع عدواني إقليمي، وتسهيل داخلي خياني، وتحت أنظار الأمريكيين وبالأسلحة والدبابات الأمريكية، قامت قوات الحشد بالتعاون مع عدد كبير من الحرس الثوري الإيراني بقيادة إقبال بور، بمهاجمة كركوك والمناطق المتنازع عليها. نحن كنا لا نتوقع أبداً مهاجمة قوات البيشمرکه تحت أنظار الأمريكيين وبالأسلحة الأمريكية، كما كنا لا نتوقع أن تتجاوز قوة داخلية إرادة وصوت شعبها والمؤسسات في إقليم كردستان، لتتفق مع قادة الحشد في سبيل احتلال أرض كردستان، (الخارطة رقم ٧ و رقم ٨).

هذه الخيانة، من الناحية النفسية، وجَّهت ضربة كبيرة للبيشمركة، وقطعت التنسيق والعلاقات العسكرية بين صفوفه في جبهات القتال، وكلنا

١٠٧ .. للتاريخ

نعلم تأثيرات الخيانة في جبهات القتال على الروح القتالية للمحاربين، لذلك وفي بعض المناطق انسحبت قوات البيشمركة دون أوامر. وأرغمت البيشمركة الذين حطموا أسطورة داعش على ذرف دموع اليأس، في ذلك الوقت بذلت كل جهودي في سبيل أن لا تصبح هذه الخيانة سبباً لسفك الكثير من الدماء مع العراقيين، أو أن يتم إرغام البيشمركة على الدخول في حرب داخلية.

في شنغال، وفي سبيل خلق الانشقاق بين الأيزيديين وتشيتيهم، كان قد تم سابقاً، تشكيل الحشد الأيزيدي. وفي السادس عشر من أكتوبر تعرضت منطقة شنغال إلى الموجة الغادرة والمؤامرة السوداء. في تلك الأثناء دعت شخصيات ووجهاء شنغال إلى انسحاب البيشمركة من شنغال، منعاً لنشوب قتال داخلي بين الأيزيديين وقالوا إننا لا نتحمل كوارث أكثر. لذلك، بشرط تسليم شنغال لأيدي الشنغاليين وإدارتها من قبل الأيزيديين، ومنعاً لحدوث القتال وسفك دماء الأيزيديين، أمرت أنسحاب البيشمركة من منطقة شنغال. ولكن حتى الآن لم تعاد شنغال إلى أيدي الأيزيديين، وما زال الآخرون يحكمون هناك، ولم يعد إليها أهلها.

هنا أريد أن أذكر للتاريخ الدور السلبي لاثنين من الدبلوماسيين، أحدهما بريطاني والآخر أمريكي. بعد ٧/ حزيران/ ٢٠١٧ وبعد أن تم إقرار إجراء الاستفتاء، كان فرانك بيكر سفير بريطانيا في العراق في البداية مُنفتحاً، ويتحدث عن التنسيق والتعاون بين بلاده وكوردستان في المراحل المقبلة. ولكنه في النهاية أدى دوراً سيئاً للغاية ضد إقليم كوردستان، وكان على علم بالكثير من الفتن والمؤامرات السرية ضد كوردستان، وكان متورطاً فيها. كما أدى دوكلاس سليمان سفير أمريكا في العراق دوراً سيئاً في تشجيع أعداء كوردستان من جهة، وفي رفع التقارير والمعلومات المضللة حول كوردستان

إلى واشنطن، من جهة أخرى. والجنرال بول فانك الذي كان قائداً للعمليات العسكرية الأمريكية في العراق، هو الآخر أدى دوراً سلبياً ضد استفتاء شعب كوردستان.

بخصوص الاستفتاء، صحيح أن الأمريكيين قالوا لنا لا نحبذ إجراءه ويجب أن لا تجروه. لكنهم لم يقولوا سنسلم الأسلحة والأبرامز إلى الحشد لكي يقاتلوا بها ضد البيشمركة. في حين كانت الأسلحة والدبابات الأمريكية قد سلمت للجيش العراقي لمحاربة داعش، وليس لتسليمها للحشد. وكان بإمكان الأمريكيين سد الطريق أمام ذلك العدوان، أو في الأقل كانوا يستطيعون عدم تسليم الأبرامز للحشد ليستعملها ضد البيشمركة، ولكنهم لم يفعلوه.

مواقف الأمريكيين، وبالذات موقف السفير الأمريكي في بغداد شجّع الأعداء بصورة مضاعفة لكي يعلنوا النفير العام ضد الإقليم. وفي يوم ١٧ أكتوبر أرسل دوكلاس سليمان السفير الأمريكي في بغداد، رسالة إلينا بهذا النص: (العالم تغير، اليوم ليس كما أمس، يجب مراجعة أنفسكم). كان ذلك بعد احتلال كركوك والمناطق الأخرى ونزوح عشرات الآلاف من المواطنين وارتكاب الكثير من الجرائم والانتهاكات من قبل قوات الحشد ضد أهالي كركوك ودوز. كما أصيب العبادي وقادة الحشد بالغرور، واعتقدوا أن الفرصة أمامهم مواتية للسيطرة على أربيل ودهوك وبموجب حساباتهم، لكي يعدموا رؤوس الاستفتاء، ويجعلوا بعض الخونة متحدثين بالنيابة عن الكورد وممثلين لهم. كنت في الأساس ضد القتال والحرب، ولكن عندما وصل الأمر إلى حالة تحطيم إرادة شعب كوردستان، كان لابد من المقاومة للحفاظ على إرادة شعبنا. وفي يوم العشرين من أكتوبر ٢٠١٧ حاولت قوات الحشد والعبادي التقدم نحو أربيل، وعندما علمنا أن لديهم خطة لاحتلال الإقليم وإنهاء

كيانه الدستوري، قررنا المقاومة الشاملة وفي العشرين من أكتوبر، في بردي، سجّلت قوات البيشمركة ملحمة عظيمة وحطمت هجوم الحشد والقوات العراقية. ولأول مرة في التاريخ تم تحطيم دبابة أبرامز أمريكية بأيدي قوات بيشمركة كوردستان، كانت تستخدم من قبل الحشد.

بعد ذلك النصر العظيم، قررتُ الرد على رسالة السفير الأمريكي دوكلاس سليمان، فقلت فيها. قولوا لسعادة السفير: (اليوم ليس مثل أمس، وغداً لن يكون كما اليوم). واستمرت قوات البيشمركة في المقاومة في جميع الجبهات، وفي ٢٦/ أكتوبر، في جبهة المحمودية وسحياً أرادت القوات العراقية والحشد، بالتعاون مع القوات الإيرانية وحزب الله اللبناني بقيادة مباشرة من أحد ضباط الحرس الثوري الإيراني يدعى سيد مختار (والذي أصيب بجراح في تلك المعركة)، أرادت احتلال بيشخابور، وهاجمت خنادق البيشمركة. ولكنها تكبدت خسائر كبيرة جداً. ويمكن القول إن معركة سحياً واحدة من أكبر الملاحم في التاريخ الحديث لشعب كوردستان. تلك الخسارة غيرت المعادلات، وبدأت المفاوضات. مع ذلك ظلّ العبادي مستمراً في تكبره وغروره، ولم يكن مستعداً لإجراء المفاوضات السياسية، بل كان يدعو إلى التفاوض بين اللجان الفنية العسكرية فقط، خلال تلك المفاوضات كان العراقيون يتحركون وفق توجيهات وأوامر ممثلي إيران وحزب الله. وكان مجيء الأجنب لاتخاذ القرار بشأن خطوط التماس، منتهى الإهانة لسيادة العراق من قبل العبادي. لذلك قررتُ منع اجتماع فريقنا التفاوضي معهم.

كلمة أخيرة

في السادس عشر من أكتوبر، كان الحاقدون على كردستان يرغبون، لو استطاعوا، إنهاء تجربة إقليم كردستان، لكنّ صمودَ شعب كردستان والبيشمركة سدّ السبيل أمام نجاح تلك المؤامرة. ولكن مادامت عقلية الإنكار والشوفينية لها موطىء قدم في العراق، فإن التهديد سيستمرُّ ضد التطلُّعات المشروعة لشعب كردستان.

لشعب كردستان قضيةٌ قوميةٌ وتاريخيةٌ ودستوريةٌ مشروعة، ولا تستطيع أية أحداث أو عقبات التقليل من عدالة تلك القضية. شعب كردستان يدافع بالأمل والقوة عن تلك القضية.

رغم جرائم الحكومات العراقية ضد الكورد، فإن الحركة التحررية الكوردية، طوال تاريخها النضالي، لم تسمح بتحوُّل نزاعاتها السياسية مع النظام

التاريخ..

السياسي ودولة العراق إلى نزاعات قومية وطائفية بين شعب كردستان وأهالي العراق، ولم تسمح بتسرُّب النزاعات إلى صفوف الجماهير، تلك النظرة للحركة التحررية الكوردية كانت حاضرة في كافة المراحل، وما زالت حاضرة الآن وستبقى في المستقبل أيضاً، وفي جميع الحالات يجب أن لا تُدمر العلاقات الأخوية بين الكورد والعرب.

بعد ٢٠٠٣ نسي الحكام الجدد للعراق التاريخ الدموي العراقي المليء بالإنكار، ذلك التاريخ الطويل والبعيد الزاخر بدموع ودماء شعوب العراق. وكان من الممكن أن يتحوَّل، ذلك التاريخ، إلى درس قيِّم جداً تستفيد منه السلطات بعد ٢٠٠٣ في ترسيخ مبادئ الشراكة والتعايش بين مكُونات العراق. ولكنهم لم يتعظوا منه، بل مارسوا الأسوأ منه، وللأسف، عملوا من أجل نقل النزاعات السياسية إلى صفوف الجماهير والرأي العام لكي تأخذ الطابع القومي والطايفي. كان ذلك خطأً جسيماً وخطيراً أبعدت المسافة بين المكُونات العراقية، ووجهت ضربةً كبيرةً للتعايش، كما تركت جرحاً عميقاً على جسد العراق، جرح يصعب اندماله، وبحاجة إلى زمن طويل.

الأنظمة العراقية السابقة، لم تفلح في تحويل الخلافات السياسية إلى خلافات جماهيرية وطائفية، لكن بعد ٢٠٠٣ فعلها الحُكَّامُ الجددُ في العراق. الآن للأسف، بدلاً عن تضميد جراح شعب كردستان، خلقوا أجواءً يحصل فيها المعادي الأكثر لحقوق شعب كردستان على موقع أكبر، يحولون معاداة الحقوق المشروعة لشعب كردستان إلى مواد للدعاية السياسية والانتخابية. وفي الشأن المتعلق بالموازنة، يكررون كل يوم، أن الإقليم يأخذ موازنة العراق، ويعدونها هبة لأهالي كردستان، هذا في حين أن الدولة في العراق تشكلت بنفط وثروات كردستان.

على دولة العراق تعويض أهالي كردستان وإرسال الموازنة، دولة العراق مرغمة على عمل ذلك، لأنها أبادت شعب كردستان وارتكبت الجرائم.

إلى جانب كل ذلك، نعرف جيداً أن هناك الكثير من الأفراد بين صفوف السياسيين العراقيين لم يكونوا مع ممارسة العدوان واستعمال القوة والعنف من قبل حكومة العراق ضد شعب كردستان، ويتفهمون جيداً القضية العادلة لشعبنا.

لقد خطأ إقليم كردستان، إضافة إلى وجود النواقص، خطوات كبيرة جداً على طريق الاستقرار وضمان الأمن والبناء والإعمار. أما بغداد فلم تستطع تحقيق النجاح المشابه للإقليم، وحُكَّام بغداد الذين لم يستطيعوا تحقيق أيِّ تقدُّم في حياة العراقيين، كانوا يحسدون شعب كردستان، لذلك حاولوا إيقاف التقدُّم والازدهار في الإقليم. حصة الإقليم من الموازنة السنوية العراقية، التي كانت ١٧٪، لم يرسلوا، في أي وقت سوى ١٠٪ أو ١٢٪، وفي النهاية وصلت بهم الأمر إلى قطع جميعها. إقليم كردستان، إلى جانب قطع حصته من الموازنة السنوية من قبل بغداد والحرب ضد داعش وهبوط أسعار النفط، تعرّض إلى مشكلة اقتصادية كبيرة، في حين كانت عائدات النفط في العراق خلال السنوات السابقة أكثر من ٨٠٠ مليار دولار، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أين ذهبت كل تلك العائدات، وعلى ماذا صرفت؟. تم تخصيص ٦٠ مليار دولار في سبيل تحسين وضع الكهرباء في العراق، ولكن دون جدوى، ولا يتبين أين هو ذلك المبلغ؟ وكيف تم صرفه؟ تلك الواردات وبدلاً عن صرفها في مجالات الخدمات والإنماء والإعمار، تم سرقتها وهدرها في الفساد والتسيب. للأسف بعض السياسيين العراقيين يريدون إخفاء فشلهم في إدارة البلاد عن طريق

توجيه الإتهامات إلى إقليم كردستان والهجوم عليه. في العام ٢٠١٩، زارني وفدٌ من محافظات المثنى والبصرة، تحدثوا عن انعدام الخدمات وهضم حقوقهم وارتفاع نسبة الفقر بين سكان محافظاتهم وسكان المحافظات الجنوبية. حينها، شعرتُ بقلقٍ شديدٍ تجاه الفقر المنتشر هناك، وعدم تقديم الخدمات من قبل الحكومة العراقية التي كان تحت تصرفها الكثير من الأموال. هذه الأمور تشجّعنا على أن نتشارك الهموم مع إخواننا العراقيين في الوسط والجنوب، وأن نعمل من أجل استمرار العلاقات الأخوية بين الشعبين. وبالتأكيد فإن الخلافات السياسية والأداء السيئ للحكام العراقيين لا يؤثر أبداً على التآخي والعلاقات بين شعب كردستان والشعوب العراقية.

الطريق الوحيد لحلّ مشكلات العراق وإنهاء العقد والخلافات بين الإقليم وبغداد، والطريق الوحيد للوصول إلى السلام والتقدم، هو ترك العقلية الشوفينية وانتهاج ثقافة قبول الآخر.

إن كانت السلطات العراقية، كالمراحل السابقة، تريد إنهاء شعب كردستان، فإن هذا بالتأكيد سيزيدُ العقد، ويعمّق المشكلات، ويستمر هذا الوضع، ويبقى البلد في أزمة دائمة. شعب كردستان كما كان دائماً يتطلّع بروح أخويةٍ إلى الحل السلمي لكافة المشكلات.

لقد كان الاستفتاء مكسباً قومياً ووطنياً لشعب كردستان. الاستفتاء انتصر، لأن الغالبية صوتت بنعم لصالح الاستقلال، كان الاستفتاء سيُعدُّ فاشلاً لو كان صوت (لا) أكثر من نعم، وإذا كان شعب كردستان لم يدعُ إلى الاستقلال. لقد انتصر صوت الحق ومطلب شعب كردستان، الآن العالم بأسره، يعرف الرغبة

الحقيقية لشعب كردستان. وفي الوقت ذاته فإن الاستفتاء حمل معه دروساً كثيرة جداً ومليئة بالمعاني لشعب كردستان ولأجيال المستقبل، واحدة من تلك الدروس هي: إذا لم تكن أنت، ولم تعتمد على ذاتك وأهلك وقدراتك، ستحسب وكأنك غير موجود.

من خلال سلوك ومواقف المجتمع الدولي تجاه الاستفتاء تبين بوضوح تام، أن الذي يحرك المعادلات في العلاقات الدولية، هو ليست القيم ومبادئ الحقوق والعدالة، بل هو منطق القوة والمصالح. شاهدنا وقوف جميعهم ضد صوت الحق، ولم يمنع أحدهم استعمال السلاح والعنف والقوة والحصار ضد شعب كردستان. مواقف الكثير من البلدان المعروفة بالعالم الحر والمجتمع الديمقراطي وأصحاب المبادئ، كانت ضعيفة ومهزوزة، وكانت أما صامتة وبدون موقف، وإما كانت لها موقف خجول وبدون تأثير. وكانت مواقف قليل منها متزنة.

من هنا أرى أنه من الضروري أن أوجه جزيل الشكر إلى عموم الكورد في الأجزاء الأخرى والكورد القاطنين في خارج كردستان لمواقفهم المشرفة ودعمهم للمطالب المشروعة لشعب كردستان خلال الاستفتاء. نصيحتي لكل فردٍ ولكل سياسي كوردي حيال موضوع الحقوق المشروعة لشعبنا هي ألا يعتمد على الآخرين، بل يعتمد على شعبه لأن العالم هو عالم المصالح، فإذا كانت لهم مصالح منسجمة مع الكورد، سيصبحون أصدقاء، وإن تعارضت مصالحهم مع الكورد سيهملونكم، ويتجاهلونكم. لذلك اعتمدوا فقط على الله وعلى أنفسكم، وما دمننا نملك البيشمرکه والقوة الذاتية، فكوردستان تستطيع حماية ذاتها. وإن أصبحنا ضعفاء فلا أحد يحمينا، وسيبيدوننا.

في الاستفتاء تبين مستوى الحقد والكراهية العدوانية لأعداء كردستان، وتبين أصل وحقيقة الشوفيين وسواد قلوبهم، وتبين أنهم لم يستفيدوا أبداً من التاريخ.

الاستفتاء والسادس عشر من أكتوبر أظهر، عدم جواز التوقيع من الانتهازيين وفاقدي القيم والمبادئ أن يكونوا وراء قضية كبيرة. أو أن ننتظر منهم موقفاً كي يكونوا أصحاباً للقضية. لذلك فإن وحدة الصف مع هؤلاء تبقى دون معنى. وحدة الصف لا تعني وقوف الوطني مع الخائن في خندق واحد. وبالتأكيد لو لم تمارس الخيانة في السادس عشر من أكتوبر ضد البيشمركة وأهالي كردستان، لكانت الأوضاع الحالية والمعادلات بشكل آخر. ربما هناك بعض الجهات في خارج إقليم كردستان تطمئن قلوبها وتعتقد أن بإمكانها إرغام الشعب الكردستاني على التنازل عن قيمه وأهدافه، عن طريق التضليل والإعلام والسلاح والمال والبعض من الفاقدين للمبادئ والفئة البائعة للأرض. لكن هذا خطأ فادح، لأن في مقابل هؤلاء هناك الملايين من الشباب الكورد المؤمنين بالقيم والأهداف العليا، ويحمون كرامة وسيادة شعبهم.

الاستفتاء لم يكن جريمة، وشعب كردستان الذي أدلى بصوته لم يرتكب جرماً. وما مارسه الكوردستانيون لم يكن منافياً للدستور، لأن الدستور في ديباجته منح ذلك الحق لشعبنا، وفي ديباجة الدستور جاء بوضوح "إن الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعباً وأرضاً وسيادة". المجرمون هم أولئك الذين خرقتوا الدستور، وردوا على صوت الحق السلمي لشعب مظلوم بالسلاح والخيانة. ولغة السلاح والهيمنة والخيانة لا تحقق النجاح أبداً.

الاستفتاء أظهر أن الذين مدوا أيديهم للسلاح والحرب والعنف، في مقابل الصوت السلمي لشعب كردستان كالمراحل السابقة، لم يتلقوا أي درس من التاريخ.

هؤلاء ظلموا أنفسهم وبلدهم، قبل أن يظلموا شعب كردستان، إن قضية شعب كردستان قضية سياسية وجغرافية وقومية وتاريخية وقانونية عادلة، ومنذ مئة سنة، يستعملون مختلف الأسلحة لإبادة وتحطيم إرادة شعب كردستان وإنهاء قضيته العادلة، لكن شعب كردستان ما زال باقياً، لا هم استطاعوا إنهاءه ولا الكورد استطاعوا إنهاءهم.

نحن أردنا الحلّ السلمي والإخوة، ونريد إنهاء المشكلات، وأن تخطو شعوب المنطقة بسلام نحو التقدم والازدهار، ونعتقد أن إنكار حقوق شعب كردستان والحرب لا تعالج المشكلات، وسواء أ كنا معاً أم لم نكن معاً، يجب أن يسود بيننا التفاهم والاحترام. في حين هم لا يعالجون المشكلات فحسب، بل يعمقونها وينقلونها إلى الأجيال القادمة. هذا خطأ وظلم كبيران يُرتكبان تجاه السلام والتعايش والاستقرار. مع ذلك في حياة الشعوب خسارات وانتصارات، ولكن النضال والتصدي للظلم والشوفينية والعنصرية سيستمر، لأن الظلم والشوفينية والعنصرية ضد الطبيعة الإنسانية، شعب كردستان يريد أن يكون جزءاً من الإنسانية، وليس جزءاً من الظالمين.

الملاحق

- ١١٨ • الأسس القانونية و الدستورية لاستفتاء إقليم كردستان العراق
- ١٧١ • نص البيان الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن
- ١٨٧ • الوثيقة السياسية لضمان حقوق المكونات القومية والدينية في كردستان
- ١٩١ • اعلان المبادئ الدستورية

الأسس القانونية و الدستورية لاستفتاء إقليم كوردستان العراق

إعداد: لجنة المستشارين في الدائرة القانونية للحزب الديمقراطي الكوردستاني

- المحامي بختيار حيدر .
د. عبدالحكيم خسرو .
د. چواس حسن .
د. عبدالفتاح عبدالرزاق .
د. كاوان إسماعيل .

المقدمة

الإستفتاء الذي أجراه شعب كوردستان العراق في ٢٥-٩-٢٠١٧ لتحديد مصيره، كان خطوةً تاريخيةً كبيرةً وهامةً لجميع الكوردستانيين في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه كان له صدىً ووقع كبير على أعلى المستويات السياسية والدبلوماسية لدى الأوساط الإقليمية والدولية، وبالتزامن مع المواقف السياسية للدول أعاد إلى الساحة النقاشات الفكرية والعلمية حول مبدأ حق تقرير المصير مثل من له حق تقرير المصير؟ هل هذا الحق هو لجميع الشعوب أم هو للشعوب المُستعمرة فقط ؟ متى يمكن ممارسة هذا الحق؟ و كثير من الأسئلة الأخرى.

هذا جهة ومن جهة أخرى، وعلى المستوى الداخلي للعراق ودستوره تجددت، واحتدمت النقاشات حول دستورية الاستفتاء من عدمه، هل للاستفتاء أساس دستوري؟ هل هناك علاقة بين عدم تطبيق بنود الدستور وممارسة هذا الحق؟ هذا بالإضافة إلى ردود أفعال المؤسسات الاتحادية على مستوى السلطات

التشريعية، القضائية والتنفيذية على استفتاء شعب كردستان والتي أتت في يوم ١٦-١٠-٢٠١٧ بهجوم عسكري واسع على المناطق الكردستانية التي تقع خارج إدارة الإقليم، وهذا ما يحدو بنا أن نقف عندها، ونقيّمها قانونياً لنعرف هل كانت ردود الافعال تلك ضمن الإطار الاعتيادي؟ أم كانت ردود أفعالٍ مبالغاً فيها ولا مبررٍ أو مسوّغٍ لها؟.

في هذا الإطار، سيحاول هذا التقريرُ إلقاء الضوء على الجوانب الثلاثة الرئيسية التي تمت الإشارة إليها في أعلاه وذلك من خلال الفصول الثلاثة التالية:

الفصل الاول

حق تقرير المصير للشعب الكوردي في إطار القانون الدولي العام

المحور الأول: مفهوم حق تقرير المصير وتطوّره

طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان لحقّ تقرير المصير، بوصفه حقاً يبيح للشعوب والأمم أن تقرّر بحريّة وضعها السياسي الخاص بها، تأثيراً هائلاً على المجتمع الدولي. عليه، أشارت وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي لهذا المبدأ، وكذلك جاءت الثورة الفرنسية لتؤكد مرة أخرى على حق الشعوب في تقرير مصيرها في إعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي الذي وضعته الجمعية الوطنية الفرنسية في عام ١٧٨٩.^١

في بداية القرن التاسع عشر بدأ عددٌ من الكُتّاب الألمان يؤكدون على أن الأمة وحدةٌ طبيعيةٌ، ولها الحق في تطوير نظمها (مؤسساتها) السياسية

١- د.مسعد عبدالرحمن زيدان قاسم: تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر: الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٣٠١.

الخاصة من غير تأثير أو عرقلة الآخرين، ولها في عالم السياسة، التعبير عن شخصيتها الوطنية الفريدة. لذا فإن كل أمة يجب أن تمتلك دولتها المنفصلة القومية (Nation-State).^٢

أما صعيد العلاقات الدولية، فقد جاء ذكر مبدأ تقرير المصير لأول مرة من قبل الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن (Woodrow Wilson) في مبادئه الأربعة عشر في كانون الثاني ١٩١٨. ولم تكن معاهدات ما بعد الحرب العالمية الأولى تتضمن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث جاء ذكر المبدأ لأول مرة في وثيقة دولية، عندما نص ميثاق الأمم المتحدة عليه في الفقرة الثانية من المادة (١) والمادة (٥٥) والمادة (٥٦).

وجدير بالذكر أن مبدأ حق تقرير المصير قد تعزز وترسخ أكثر فأكثر من خلال العديد من القرارات والإعلانات والمعاهدات الدولية، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشأن، القرار رقم (XV) ١٥١٤ في عام ١٩٦٠ الذي عُرف بقرار (تصفية الاستعمار)، بالإضافة إلى أن المبدأ قد أخذ موقعاً رفيع المستوى في المادة (١) من كلا العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) وللحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (ICESCR).

وبناءً على ما تقدّم، تحوّل مبدأ حق تقرير المصير بعد عام ١٩٤٥ من مجرد مبدأ سياسي إلى مبدأ قانوني. ويؤكد الرأي الراجح في الفقه على أن حق تقرير المصير للشعوب أصبح قاعدة من القواعد الأمرة في القانون الدولي، بحيث تنشأ بموجبها مطالب والتزامات قانونية داخلية ودولية. كذلك لا يجوز الاتفاق على مخالفتها إلا بقاعدة أخرى لها نفس الطبيعة.^٢

2- See: Thomas D. Musgrave. Self Determination and National Minorities. Oxford University Press: New York. First Published 1997, First Issued In Paperback: 2000. p. 5.

٢- الدكتور إبراهيم محمد العناني، القانون الدولي العام، ط٥، دار النهضة العربية: القاهرة، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص٤١٤.

وفيما يتعلّق بمضمون حق تقرير المصير، فقد جرت عليه عبر الزمن تغييرات من حيث المعنى والمضمون. فهو يمكن أن يشير إلى قدرة شعب ما أو أقلية ما ليختار بحرية في مجال العلاقات الدولية خيار الاستقلال أو الاتحاد مع دولة أخرى، أو أن يشير إلى حق مواطني الدولة في المشاركة بعملية صنع القرار في بلدهم.

هل يُمارَس حقُّ تقرير المصير مرّةً واحدة فقط من قبل الشعوب؟

يجب التنويه إلى أن إقرار شعب ما لمعنى من معاني حق تقرير المصير، كاختيار البقاء ضمن دولة ما، لا يعني حرمان هذا الشعب من اختيار معنى آخر لهذا الحق، كاختيار الانفصال في المستقبل مثلاً. ذلك لأن حق تقرير المصير حق غير قابل للتقادم بمرور الزمان، ولا يسقط بالممارسة. فعلى سبيل المثال إن ممارسة حق تقرير المصير من قبل شعب تيمور الشرقية في عام ١٩٧٤ من خلال الاستفتاء الذي جرى تحت إشراف الأمم المتحدة، واختار فيه الشعب التيموري تقرير مصيره بالانضمام إلى اندونيسيا، فإن هذا الحق لم يُسقط بهذا الاستعمال، ولم يُحرّم الشعب التيموري من استعماله مرة أخرى في عام ١٩٩٩ وتقرير مصيره هذه المرة بالاستقلال عن أندونيسيا. كما أن الشعب الكوردي في العراق قد اختار في بداية ثورة أيلول المجيدة في عام ١٩٦١، صيغة الحكم الذاتي في إطار دولة عراقية ديمقراطية، ولكن بسبب عدم تحقيق هذه الصيغة حقوقه وتطلعاته، تحوّلت مطالبه إلى صيغة الفيدرالية التي أقرها البرلمان الكوردستاني المنتخب عام ١٩٩٢.

٤- الدكتورة بدرية عبدالله العوضي: موقف القانون من الأحداث المحلية والدولية، جامعة الكويت: الكويت، ١٩٨٠، ص ١١٨-١١٩.

المحور الثاني: المخاطبون بحق تقرير المصير (أصحاب الحق في تقرير المصير)

لم تحدد الوثائق، التي أشرنا إليهم فيما تقدّم، بشكل دقيق، مَنْ (المجموعة، الشعب، الأمة) له الحق في ادّعاء حق تقرير المصير؟ ذلك لأن المبدأ يشير إلى حق (الشعوب) في تقرير مصيرها، وهذا يعني أن الشعوب وحدها مُخوّلة لممارسة هذا الحق، وبالتالي تحديد مصيرها السياسي، مما يقتضي ضرورة تحديد المقصود بالشعب؟

يبدو أن الفقه قد اختلف في تحديد مدلول (الشعوب) الواردة في المبدأ، وثمة ثلاثة اتجاهات رئيسية بهذا الصدد:

الاتجاه الأول: يرى أن مصطلح الشعوب (Peoples) الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، يقصد منه الدول (States)، لذلك كلمة (الشعوب) تشير إلى معنى (الدول) نفسه.^٥

غير أن هذا الرأي يتناقض مع مفهوم حق تقرير المصير، ويفرغه من محتواه، ولا يتفق مع روح الميثاق، وهو رأيٌ منتقدٌ لدى غالبية الفقه، ولهذا القصد يشيرون أنه عند صياغة الفقرة الثانية من المادة (١) من ميثاق الأمم المتحدة رأى المندوب البلجيكي أن كلمة الدول (States) أنسب من كلمة (الشعوب)، لكن رفضت لجنة الصياغة مقترحه. كما جاء في الفقرة (١) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ (XXV) أن جميع الشعوب (All Peoples) لها حقُّ تقرير المصير وأن كلَّ دولة (Every State) عليها التزام باحترام هذا الحق.^٦

5- See: Thomas D. Musgrave. Op. Cit. p. 148.

6- See: Thomas D. Musgrave. Op. Cit. p. 149.

ومن جانب آخر، نجد أن ميثاق الأمم المتحدة قد ميّز بين مجموعة من المصطلحات مثل (الأمم، الشعوب، الدول، أعضاء الأمم المتحدة، الدول غير الأعضاء، الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي...) عند استخدامها، كل حسب مفهومها المتميّز.

الاتجاه الثاني: والذي يذهب إلى أن مصطلح (الشعب) الوارد في مبدأ حق تقرير المصير ينصرف إلى شعوب الأقاليم المستعمرة دون تلك التي حُدِّد مصيرها النهائي، وأصبحت جزءاً من سكان إحدى الدول المستقلة^٧. لكن نظرة فاحصة لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة في نهاية العقدين الأخيرين من القرن الماضي، نرى أنها تتعارض مع رأي هذا الاتجاه، وإن جاءت في سياق تصفية الاستعمار، إلا أن عباراتها جاءت بحيث تشمل جميع الشعوب. كما أن هناك بعض قرارات الأمم المتحدة إعترفت لبعض الشعوب بالحق في تقرير المصير، وهي ليست بشعوب مستعمرة، كالشعب الفلسطيني، وحالة قبول استقلال بنجلادش، أو الاعتراف بالدول الجديدة التي ظهرت نتيجة تفكك الاتحاد السوفييتي و يوغسلافيا في نهاية القرن الماضي^٨.

الاتجاه الثالث: يربأ أصحاب هذا الاتجاه أن المخاطبين بحق تقرير المصير هم الشعوب، وليست الدول، فلجميع الشعوب المستعمرة وغير المستعمرة حقٌّ قانونيٌّ في أن تقرر بحريّة مستقبلها السياسي، وتشكيل دولتها المستقلة^٩. وهذا الإتجاه الأخير هو الراجح فقهاً، وهو، بخلاف الاتجاهين الأول والثاني، يتفق وروح ميثاق الأمم المتحدة ومنطق حق تقرير المصير وموقف المنظمة الدولية وما وصلت إليه العلاقات الدولية والقانون الدولي من تطور.

٧- انظر إدمون جوف: علاقات دولية، ترجمة: منصور القاضي، ط ١، المؤسسة الجامعية: بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٥٣-٢٥٤.

8-See: Michael Akehurst. A Modern Introduction to International Law. London: The ACADEMIC Division of Unwin Hyman Ltd. Sixth Edition. Second Impression. 1988. p. 300.

٩- د.حكمت شبر: الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، إصدارات وزارة الإعلام- بغداد، ١٩٧٤، ص ٣٤-٣٥.

المحور الثالث: حق الأقليات القومية في الانفصال عن الدولة الأم
هل أن مصطلح الشعوب يشمل الأقليات أيضاً ليتسنى لنا القول بحقها
في تقرير مصيرها، وبالتالي الانفصال عن دولة الأم؟

في الحقيقة يدل مصطلح (الأمة) على مجموعة من الأشخاص الذين
يشتركون في عدد من الصفات المهمة مثل: الأصل العرقي، الدين، العقيدة
السياسية، الخوف من عدو مشترك. لذلك بدأ الفقهاء بالاعتقاد أنه لا
يوجد تمييزاً بين مصطلحات القوميات (Nations)، الجنسيات (Nationalities)،
الشعوب (Peoples)، والشعوب الأصلية (Indigenous Peoples)، بل كلها
تتضمن بشكل جوهري نفس الفكرة^{١٠}. كما أن الواقع الدولي أيضاً يؤكد
على أنه يمكن للأقلية أن توصف بكونها شعباً لأغراض ممارسة حق تقرير
المصير، وبالتالي الانفصال عن الدولة الأم إذا توافرت الشروط الآتية^{١١}:

(أ) يجب أن تتمتع الأقلية بخصائص الأمة وتنتظر بكونها
شعباً مستقلاً.

(ب) وجود رغبة مشتركة لدى أفراد الأقلية في تشكيل كيان
سياسي مستقل.

(ج) أن تحتل الأقلية إقليماً معيناً.

(د) توافر إحدى مبررات ممارسة حق تقرير المصير (سنتناولها
لاحقاً في هذا الفصل).

10- Thomas D. Musgrave. Op. Cit P.169.

١١- د. عبدالفتاح عبدالرزاق محمود، الإعلان عن الدولة، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر: القاهرة،
٢٠٠٩، ص ٤٤٤.

المحور الرابع: حق ولايات الدولة الفيدرالية في الانفصال

في مجال القانون الدستوري يُلاحَظ أنه هناك بعض الدساتير الفيدرالية، كما في الاتحاد السوفييتي (السابق) والاتحاد اليوغسلافي (السابق)، تقر صراحة بحق ولاياتها المكوّنة للدولة الفيدرالية في تقرير المصير والانفصال. وقد يقر الدستور هذا الحق، ليس لمكوناتها الإقليمية فحسب بل لمكوناتها الأثنية أيضاً، ومن ذلك الدستور الفيدرالي الاثيوبي لعام ١٩٩٤. ١٢ كما أن في بعض الدول الفيدرالية استطاعت بعض المجاميع الأثنية تفعيل حق تقرير المصير والانفصال. ففي بداية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر تمكنت فنزويلا من الانفصال عن فيدرالية كولومبيا العظمى، وتمكنت سنغافورة في العام ١٩٦٥ من الإستقلال والانفصال عن دولة ماليزيا الفيدرالية وبشكل سلمي. لكن النزاع المسلح كان سبباً لانفصال بنغلادش عن دولة باكستان.

في الحقيقة إنَّ عدم النص في الدستور الفيدرالي على حق الولايات في الانفصال، وإن كان يجرّد الولاية من توفير أساس قانوني في الانفصال من الناحية الداخلية، إلا أنه لا يعني حرمانها من الانفصال ممارسة لحق تقرير المصير من الناحية الدولية إذا كانت تمثل شعباً لأغراض تقرير المصير، وتوافرت فيه الشروط والمبررات القانونية، فالقانون الدولي العام لا يمنع الانفصال، إذ ليست هناك قاعدة دولية تحرم الانفصال عن دولة قائمة، عليه ليس في القانون الدولي ما يمنع الولايات في الانفصال عن الدولة الفيدرالية، كما أن محاولات وتجارب الانفصال تؤكد أن مسألة انفصال الولايات عن الدولة الفيدرالية مسألة داخلية، وقد تتقرر

١٢- انظر الدكتور فلاح إسماعيل حاجم: مبدأ السيادة وحق انفصال الأقاليم في الدولة الفيدرالية، مقال منشور في: <http://www.iraqcp.org/members4/0061022wwz18.htm>

بالوسائل السلمية، كالرجوع إلى نص الدستور في حالة وجود دستور يضمن حق الانفصال، أو إلى رأي المحاكم العليا في الدولة أو الرجوع إلى الشعب عن طريق الاستفتاء، أو تتقرر بالوسائل غير السلمية، كاستخدام القوة من الجانبين، وفي هذه الحالة مهما كانت النتيجة فهي ستكون مشروعة في نظر القانون الدولي.^{١٣}

إذن: من الناحية القانونية يكون للمجموعة التي تشكل ولاية في الدولة الفيدرالية، الحق في المطالبة بحق تقرير المصير إذا انطبق عليها وصف الشعب، وتوافرت فيها الشروط اللازمة لممارسة هذا الحق.

المحور الخامس: شروط وآليات تطبيق حق تقرير المصير

يجب أن نقول إن حق تقرير المصير حقٌّ مقررٌ قانوناً لجميع الشعوب والأمم والأقليات التي تدعي كونها شعوباً لتقرير المصير. لكن تطبيق هذا المبدأ على إطلاقه وعلى جميع هذه المجموعات بدون شروط وآليات قانونية دولية سلمية، قد يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية، بل قد يؤدي إلى انتهاك حق تقرير المصير ذاته.

لذلك يشدد بعض الفقهاء على مراعاة مجموعة من الشروط التي يجب أن تتأكد منظمة الأمم المتحدة قبل كل شيء من تحققها لتمنح الرخصة للشعوب في ممارسة حق تقرير المصير. عليه حدّد التقرير الذي نشرته الأمم المتحدة عام ١٩٨١ والذي عرف بتقرير كريتسكو (Critescu Report) الشروط التي يجب توافرها في شعب أو جماعة ما لكي تكون مؤهلة للمطالبة بحق تقرير مصيرها، وهذه الشروط هي:^{١٤}

13- Michael Akehurst. Op. Cit. Pp. 53 - 54.

14- Critescu Report. UN Doc. E/CN. 4/sub. 2404// Rev. 1. 1981.

- (أ) أن تملك الجماعة لغة أو ثقافة متميزة أو ديناً متميزاً.
- (ب) أن يكون هناك إحساس بالتاريخ المشترك بين أفراد الجماعة.
- (ج) أن يكون هناك تعهد من قبل أفراد الجماعة بالمحافظة على الهوية الذاتية.
- (د) أن ترتبط الجماعة بإقليم محدد.

والتأكد من هذه الشروط ليس بالأمر الصعب في أغلب الأحوال، كما هو الحال على سبيل المثال مع (أهل التبيت والمورد)، كما بالإمكان التعرف على هوية العديد من الشعوب بالإشارة إلى الوثائق العامة أو الإدارة العامة لدولة من الدول، كما في حالة السلوفاك الذين نعموا بحماية خاصة في ظل الدستور التشيكوسلوفاكي والاسكتلنديين الذين يتمتعون بنظام قضائي وتعليمي منفصلين عن نظيرهما في إنجلترا، كما أن إجراءات الدولة ضد مجموعة معينة قد تساعد في التعرف على هذه المجموعة كشعب.^{١٥}

لكن في حالة المطالبة غير السلمية أي في حالة الكفاح المسلح، فإن البعض حدد بالإضافة إلى هذه الشروط شروطاً أخرى لحركات التحرير الوطنية لتشملها الحماية ولكي يتم الاعتراف لها بممارسة حق تقرير المصير، وهذه الشروط هي:^{١٦}

- (أ) أن يكون الصراع ضد السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو أنظمة حكم عنصرية.

١٥- روبرت ماك كوركوديل: حقوق الانسان وتقرير المصير، بحث منشور في مؤلف: مورتمر سيلرز: مصدر سابق، ص ٣٤.

١٦- مورتمر سيلرز: المصدر السابق، ص ١٨٩.

ب) يجب أن تكون حركة التحرير قوة مُنظمة تحت قيادة مسؤولة مزودة بنظام ضبط وربط داخلي مُكلف من بين أشياء أخرى بتنفيذ الالتزام بالقانون الإنساني.

ج) إن حركة التحرير يجب أن تمارس سيطرة على جزء من التراب الوطني.

ويذهب بعض الفقهاء إلى ضرورة وجود وضع آليات لتحقيق وإنجاز حق تقرير المصير، ومن الضروري أن ترسى هذه الآليات في نظام الأمم المتحدة مع تشكيل لجنة خاصة بتقرير هذا الحق.

المحور السادس: معوقات وموانع ممارسة حق تقرير المصير

بالرغم من أن حق تقرير المصير هو حق معترف به عالمياً لجميع الشعوب وفقاً للشروط التي أشرنا إليها أعلاه، غير أن تطبيق هذا المبدأ يثير في بعض الأحيان مشاكل وعوائق قانونية نتيجة تعارضه مع بعض المبادئ والقواعد القانونية المعترف بها، هذا بالإضافة إلى اصطدام تطبيق المبدأ بحواجز سياسية وتاريخية وجغرافية، وبأطماع وسياسات توسعية كما في قضايا (مشكلة كشمير، كوردستان، أرمينيا، فلسطين، قبرص، كيوبك، فيتنام، الصحراء الغربية.. الخ).^{١٧}

ويقصد بالحواجز والعوائق القانونية التي قد تعترض تطبيق مبدأ حق تقرير المصير هو الأحوال التي يكون فيها تطبيق المبدأ انتهاكاً لأحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي التي تتسم بصفة القواعد الآمرة، وهذا يقتضي منا ضرورة إما إجراء التوافق بينهما أو التضحية بإحدهما. فأيهما أجدُر بالتضحية؟ هذا ما سنتناوله عند دراستنا لهذه المبادئ والقواعد، أدناه:

١٧- زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، ج١، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، ١٩٩٤، ص٤٠.

أ) قيد مبدأ السلامة الإقليمية على ممارسة حق تقرير المصير
ان أولى المشاكل التي تتعرض لها الجماعة التي تنوي ممارسة حقها في تقرير المصير، في حالتها الانفصال والتفكك، هي مشكلة اختيار الأرض التي تنشئ عليها دولتها المستقلة.^{١٨} لأن من الناحية القانونية لا بد وأن تكون تابعة لإحدى الدول وتم الاعتراف بها كأرض هذه الدولة، وقد أقر كل من عهد عصبة الأمم في المادة (١٠)، وميثاق الأمم المتحدة في المادة (٢) فقرة (٤) بمبدأ سلامة الأراضي الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول، بل ألزم الميثاق جميع الدول بذلك.

أما من الناحية التطبيقية، فالمشاهدات الواقعية لأوضاع العالم تظهر بوضوح أن سلامة الأراضي الإقليمية للدول لم تكن محترمة بصورة مطلقة، بل ظهور عدد كبير من الدول نتيجة للانفصال عن الدول أو نتيجة تفكك الدول، بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة، والاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي وقبولهم كأعضاء في المنظمة مثل حالات (تفكك الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا، وانفصال اريتيريا عن أثيوبيا، وانفصال تيمور الشرقية عن أندونيسيا، وجنوب السودان عن السودان...) تُظهر أن هذا المبدأ لم يكن قيداً حقيقياً أمام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ب) قيد مبدأ الاحتفاظ بالمكتسبات

ان ممارسة حق تقرير المصير من أجل التحرر من الاستعمار أو الاستقلال والانفصال عن دولة مستقلة قد تكون مقيدة بمبدأ الاحتفاظ بالمكتسبات (Uti possidetis)، الذي يهدف إلى المحافظة على الحدود التي رسمها الاستعمار باعتبار أن ممارسة حق تقرير المصير في هذه الأحوال تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي، وبالتالي تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين.^{١٩}

١٨- انظر الدكتور مسعد عبدالرحمن زيدان قاسم: مصدر سابق، ص ٣٧٣.

19- See: Uti possidetis. From Wikipedia, the free encyclopedia. Available at: http://www.Wikipedia.org/wiki/Uti_possidetis.

ولكن من الضروري التأكيد على أن هذا المبدأ، أثر من آثار الاستعمار الذي فرض حدوداً إقليمية بحسب مصالحها دون مراعاة مصالح الشعوب الساكنة داخل هذه الحدود،^{٢٠} كما أنه إذا كان حرمان شعب ما من حقه في تقرير المصير بحجة احترام مبدأ الاحتفاظ بالمكتسبات التي فرضتها سياسة الأمر الواقع، فإن هذا المبدأ الذي أساسه الواقع لا يمكن أن يكون قييداً قانونياً لمبدأ يقره القانون، ويعدّه قاعدة من قواعد الأمانة، وعليه لا يجوز الإقرار بحدود فرضها الواقع بمخالفة لمبدأ قانوني معترف به، ولا سيما إذا كانت لا تستجيب لرغبات الشعوب الساكنين داخل هذه الحدود.^{٢١}

ج) قيد مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الخارجية على ممارسة حق تقرير المصير:

قد تنشأ الدولة نتيجة استخدام القوة، كأن ينفصل إقليم ما عن الدولة الأم بطريق العنف أو نتيجة المساندة العسكرية الخارجية أو الاحتلال العسكري، أو قد تنشأ الدولة الجديدة بالاتحاد بين دولتين نتيجة استخدام القوة أو معاهدة دولية فرضت بالتهديد باستخدام القوة، وفي هذه الأحوال فإن الوسيلة التي أتخذت لقيام الدولة تكون مخالفة لأحد أهم المبادئ المستقرة في القانون الدولي وهو مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية كما جاء في المادة (٢) فقرة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

غالبية الفقهاء متفقون على عدم قانونية خلق أوضاع إقليمية نتيجة استعمال القوة^{٢٢}، ولكن مع ذلك فإنه لا ينبغي أن يفهم أن استخدام القوة العسكرية بشكل قييداً مطلقاً لتحقيق حق تقرير المصير في جميع الحالات.

20- See: Raul R. Hensel, Michael E. Allison and Ahmed Khanani: The Colonial Legacy and Border Stability: Uti Possidetis and Territorial Claims in the Americas. p. 7.

٢١- د. عبدالفتاح عبدالرزاق محمود: مصدر سابق، ص ٤٦٤.

٢٢- د. محمد عزيز شكري: المدخل الى القانون الدولي العام وقت السلم، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٣، ص ١٣٢.

فابتداءً يجب أن نميّز بين استخدام القوة في النطاق الداخلي وبين استخدامها في العلاقات الدولية.^{٢٣}

فيالحقيقة إن الفقرة (٤) من المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة تحرم التهديد باستعمال القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية فقط، أما استخدام القوة بين الدولة الأم والإقليم المنشق، فهي تدخل في مفهوم (الحروب الاهلية) ولا يشملها الحكم الوارد في الفقرة المذكورة،^{٢٤} وتعد مسألة داخلية، وليست هناك قاعدة دولية تحرم ذلك. وقد أكدت العديد من القرارات الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة على شرعية الكفاح المسلح للشعوب التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها ضد الحكم الاستعماري ومن ذلك الفقرة (١٠) من قرار الجمعية العامة المرقم (xx) ٢١٠٥ في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٥، والمادة (٧) من تعريف الأمم المتحدة للعدوان.^{٢٥}

د) قيد حقوق الإنسان (الفردية والجماعية) على ممارسة حق تقرير المصير لا يمكن الاستناد إلى حق تقرير المصير كأساس للانفصال وإعلان الدولة إذا كان في تأسيس الدولة الجديدة انتهاك خطير لحقوق الإنسان ولاسيما حقوق الإنسان الجماعية كحق تقرير المصير.^{٢٦} إذ أن تأسيس الدولة بمخالفة لحق تقرير المصير في نظر القانون الدولي غير شرعي. وقد سبق لعصبة الأمم أن وضعت شروطاً لحماية حقوق الأقليات عند ممارسة حق تقرير المصير للدول التي كانت تتشكل من قوميات وطوائف متعددة، مثل القبول المشروط للعراق في عضوية العصبة يتعلق بتعهد العراق احترام حقوق الكورد والقوميات الأخرى التي تشكل أقلية فيه.^{٢٧}

٢٣- د.عبدالفتاح عبدالرزاق محمود: مصدر سابق، ص ٤٧٠.

24- See: Thomas D. Musgrave. Op. Cit. P. 282.

٢٥- د.عبدالفتاح عبدالرزاق محمود: مصدر سابق، ص ٤٧٠.

26- Michael Akehurst. Op. Cit. p. 298.

٢٧- د.عبدالفتاح عبدالرزاق محمود: مصدر سابق، ص ٤٧٣.

المحور السابع: دوافع ومبررات ممارسة حق تقرير المصير
الحالات التي تصبح الدوافع والمبررات الكافية لأي شعب لكي يمارس حقه
في تقرير مصيره، وهي كالآتي:

(أ) حفظ السلم والأمن الدوليين:

يعد حفظ السلم والأمن الدوليين من أهم وأسمى مقاصد منظمة الأمم
المتحدة، وهو الهدف الأساس من إنشاء هذه المنظمة. وعليه إذا كان النزاع
متعلقاً بالمطالبة بحق تقرير المصير، وكان من شأنه تعريض السلم والأمن
الدوليين للخطر، فيكون من واجب الأمم المتحدة التدخل فيه لتسويته، ولها
أن تتخذ كافة السبل لتحقيق ذلك، بما في ذلك إصدار القرارات التي تسهل
ممارسة حق تقرير المصير.^{٢٨}

(ب) التعرض للإضطهاد:

تعد نظرية الاضطهاد (The Oppression Theory) من أكثر النظريات شهرةً
حول تبرير الانفصال ممارسة لحق تقرير المصير، وبحسب هذه النظرية
يكون انفصال جزء من سكان الدولة أو الأقلية فيها والاستقلال من دولة الأم
ممارسة لحقها في تقرير المصير مبرراً إذا كانت تعاني من اضطهاد الاغلبية^{٢٩}.
وهذه النظرية تعد من بين النظريات العلاجية للانفصال (Remedial Theory
of secession)، التي تنطلق من منطق مفاده:

ان من واجب الحكومة أن تحمي الحقوق الأساسية لمواطنيها وطالما
أنها تفعل ذلك فإنها تستحق الطاعة من جانبهم، أما إذا انتهكت

٢٨- د. عبدالفتاح عبدالرزاق محمود: مصدر سابق، ص ٤٧٧.

29- See: Y. N. Kly and D. Kly: In Pursuit of The Right to Self-Determination. Collected Papers & Proceedings of the FIRST International Conference on the Right to Self-Determination & the United Nation. Geneva 2000. P. 1.

الحكومة، وبشكل مُنظَّم ومتواصل هذه الحقوق فعندئذ يصبح بإمكانهم التمرد والانفصال عن الدولة عندما لا يكون هناك ثمة علاج آخر، وبالتالي لا تستطيع الدولة التذرع بمبدأ سلامة الأراضي الإقليمية والاستقلال السياسي ضد طلبات حق تقرير المصير ولو كانت على شكل الانفصال عنها،^{٣١} لأن في هذه الحالة يستند (الانفصاليون) إلى الفرضية التي تقول "إن الدولة وإن اكتسبت الشرعية تحت القانون الدولي وإن ادعائها الإقليمية صحيحة، غير أنه مع ذلك فإن مثل هذه الادعاءات يمكن تجاوزها وإبطالها تجاه الأنماط الدائمة من الظلم الخطير ضد المجموعات ضمن الدولة".^{٣١}

والإضطهاد كمبرر لتقرير المصير، له مفهوم واسع، كالإخضاع (Subjugation)، والهيمنة (Domination)، والاستغلال (Exploitation). في حين يعتقد بعض الفقهاء إن الحرمان من المشاركة في الحكومة التمثيلية مبرر أيضاً لتطبيق حق تقرير المصير.^{٣٢}

كما أن المحكمة الكندية العليا قد أقرت بهذه النظرية أيضاً، وذلك عند نظرها في قضية إدعاء مقاطعة كيويك في حقها في الانفصال على أساس تقرير المصير، أنها أشارت إلى حالتين استثنائيتين يمكن أن يتضمّن حق تقرير المصير الحق في الانفصال، وهاتان الحالتان حددتهما المحكمة بحالة تعرّض جزء من سكان الدولة للاضطهاد، وحالة حرمان مجموعة ما من الوصول إلى الحكومة لمواصلة تنميتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية

٣٠- الحاكم عبدالرحمن سليمان الزبياري: الوضع القانوني لإقليم كردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام، ط١، مؤسسة موكرياني للطباعة: اربيل، ٢٠٠٢، ص٣٥٥.

31- See: Brilmayer, L. 1991, "Secession And Self-Determination. A Territorial Interpretation. Yale Journal of International Law 16. 177202-. And Moore, m. 1998. Introduction in Secession and National Self-Determination. M. Moore (ed) oxford: oxford university press. Quoted from: Stanford Encyclopedia of Philosophy. <http://plato.stanford.edu/entries/secession/>

32-Thomas D. Musgrave. Op. Cit. P. 182.

والثقافية، وكذلك في نفس الاتجاه ان اللجنة الفرعية التابعة للأمم المتحدة الخاصة بمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات، قد عدت في عام ١٩٨١ أن حالات انتهاك حقوق الإنسان تُعدُّ استثناءً من قاعدة عدم جواز انفصال جزء من إقليم دولة مستقلة ذات سيادة.

ولكي تكون نظرية الاضطهاد مبررة لممارسة حق تقرير المصير فإن أعضاء مجموعة الانفصال يجب أن يبرهنوا أنه لم يعد باستطاعتهم العيش في أمن وسلام أو أن يُحققوا طموحاتهم الشرعية ضمن المجتمع السياسي الأكبر، وأن يبينوا أن كل الترتيبات السياسية الأخرى القادرة على ضمان حقوقهم قد رفضت من قبل الأغلبية المهيمنة. وذلك إذا توافرت الشروط الآتية: ٣٣

١- أن يبرهن هذا الجزء من السكان أنهم يشكلون شعباً، لأن الشعوب وحدها مخاطبة بهذا المبدأ.

٢- أن يعاني اضطهاد الأغلبية بمعنى (الإخضاع والهيمنة والاستغلال)، بحيث يحرم عليه الوصول إلى الحكومة والتمثيل فيها.

٣- أن يبرهنوا أنهم لم يعد باستطاعتهم العيش في أمن وسلام ضمن الدولة التي تضمهم.

٤- رفض الدولة أو عدم قدرتها على وضع الترتيبات السياسية الأخرى القادرة على ضمان حقوقهم.

إن حالة الشعب الكوردي بعد الهجرة الجماعية عام ١٩٩١، وبعد كل ما عاناه هذا الشعب من قمع واضطهاد وتشريد لما يقارب سبعة عقود من الزمان، ورفض الحكومات العراقية جميع الترتيبات السياسية القادرة على

٣٣- د. عبدالفتاح عبدالرزاق محمود: مصدر سابق، ص ٤٨٤.

١٣٥ للتاريخ..

ضمان حقوقه كشعب حرّ متميز، كانت مبرراً كافياً ومقنعاً لإعلان الدولة الكوردية آنذاك، وبرأينا أنها كانت تحظى بالاعتراف الدولي كحالة مثالية من حالات الاضطهاد منقطعة النظير وباعتراف مجلس الأمن في قراره المشهور المرقم (٦٨٨) في ٥ نيسان ١٩٩١.

وكما جاء في إعلان الفيدرالية الذي أقره المجلس الوطني لكوردستان العراق في ٤ تشرين الأول ١٩٩٢، تمثلت الجرائم التي قامت بها الحكومات العراقية بالأعمال التالية:

- إلقاء القبض في ليلة ظلماء على أكثر من ثمانية آلاف بريء من البارزانيين في سنة ١٩٨٣ لا يعرف لهم مصير حتى الآن.

- إبادة أكثر من خمسة آلاف امرأة وطفل وشيخ بريء بالأسلحة الكيماوية والغازات السامة في مدينة حلبجة الشهيدة يوم ١٦ آذار ١٩٨٨، وأعداد أخرى في باليسان وبهدينان وكرميان وغيرها من مناطق كوردستان.

- حملة همجية تجاوزت كل الأرقام القياسية في الظلم والتعسف والوحشية فيما سُميت بعمليات الأنفال السيئة الصيت راح ضحيتها أكثر من مائة وثمانين ألف بريء كانوا ضحية التعذيب والتجريح والاعتصام والدفن الجماعي للأحياء.

- تدمير أكثر من (٤٥٠٠) قرية تمثل ٩٠٪ من ريف كوردستان العراق.

- هذا بالإضافة إلى ما تعرّض له الكورد الفيليون من قتل وتشريد وإبعاد، وإسقاط المئات منهم جنسيتهم العراقية

لأسباب سياسية وعنصرية، ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة.

ج) استحالة التعايش السلمي ضمن حدود دولة واحدة:

في بعض الأحيان تكون الحوادث الدموية التي وقعت على طول التاريخ السياسي لدولة معينة قد تسببت في آلام وجروح لدى الجماعات المختلفة بحيث يولد الشعور بالعداء والكراهية، بحيث لا تقبل أية مجموعة المجموعات الأخرى ويكون التعايش السلمي فيما بينها مستحيلاً. وفي هذه الحالة فإن المعايير الدولية الخاصة بحقوق الأفراد وحقوق الأقليات التي تضمنها العديد من الاتفاقيات والإعلانات الدولية، وكذلك الحلول الدستورية الأخرى كالحكم الذاتي والفيدرالية، لم تُعد فعالة وممكنة بل ومستحيلة، عليه يمكن تبرير ممارسة حق تقرير المصير في هذه الأحوال إذا كان العلاج الوحيد لضمان حقوق المجموعات المختلفة.^{٣٤}

د) الحقوق التاريخية:

يقصد بالحقوق التاريخية لجماعة ما كمبرر لممارسة حق تقرير المصير، تلك الحقوق النابعة من حقائق تاريخية تثبت أن جماعة ما قد حكمت نفسها ذاتياً في السابق، ومن ثم أصبحت لسبب من الأسباب داخل الحدود الجغرافية لدولة أخرى. وتشير بعض الدراسات إلى أن ما يزيد عن نصف الجماعات الطائفية تقريباً عبرت عن مطالب الاستقلال الذاتي في الثمانينيات، والمخرج المشترك لكل المطالب في الاستقلال الذاتي هو الحقيقة التاريخية أو الاعتقاد أن الجماعة قد حكمت نفسها ذات مرة.^{٣٥}

34- See: David A. Lake And Donald Rothchild. The International Spread of Ethnic Conflict. Fear, Diffusion, And Escalation. Princeton University Press: Princeton, Newjersey, 1998. P. 315.

٣٥- تيد روبرت جار: أقليات في خطر- ٢٣٠ أقلية في دراسة إحصائية وسياسية وإجتماعية، مراجعة وتقديم: د. رفعت سيد أحمد، تعريب: مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، ط١، مكتبة مدبولي: القاهرة، ١٩٩٥، ص١١٩.

وتجدر الإشارة إلى أن الشعب الكوردي، الذي كان يتمتع في الماضي بنوع من الاستقلال، وينحدر من أسلاف تمتعوا بالاستقلال الذاتي، كثيراً ما أستند في مشاريعه لبناء دولته القومية إلى حقوقه التاريخية، كمبرر لمطالبته بحق تقرير المصير. فعلى سبيل المثال عندما قدم شريف باشا المطالب الخاصة بكوردستان في ١٩١٩ بناءً على طلب الحلفاء، أكدت هذه المطالب أن ولاية الموصل منفصلة عن العراق، وأن سكانها لم يعتبروا أنفسهم يوماً ما جزءاً من العراق وخاضعاً لسيادته.^{٣٦}

ويلاحظ أن اللجنة الأممية المشكّلة من قبل عصبة الأمم لحل مشكلة الموصل قد أكدت هذه الحقيقة، بعد دراسة العديد من كتب المؤرخين والجغرافيين العرب القدماء وعدداً كبيراً من الخرائط العربية ومئات الخرائط الأوروبية التي رسمت بين القرن السادس عشر والقرن العشرين وكتب الأسفار لجميع الفترات والمراجع الجغرافية والكتب الجغرافية المدرسية المستعملة في المدارس الثانوية العربية في مصر. فتوصلت اللجنة إلى وجود ثلاث مناطق وهي: عراق العربي والجزيرة وكوردستان، ولا يمتد العراق شمالاً أبعد من هيت - تكريت أو منطقة جبل حميرين، وأكدت اللجنة أنه في جميع الأدبيات الجغرافية منذ الفتح الإسلامي العربي حتى تاريخ تحقيق اللجنة (١٩٢٥) لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الأراضي المتنازعة يوماً كجزء من العراق، وفي الماضي لم يكن الاسم (العراق) مألوفاً عند سكان ولاية الموصل كأسم لبلادهم.^{٣٧}

ويبدو أن قرار لجنة التحقيق الأممية بالحاق ولاية الموصل بالعراق كان من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة، إذ قررت اللجنة صراحة أنه من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة أن أفضل تسوية لولاية الموصل هي إلحاقها بالعراق، أما

٣٦- انظر حول هذه المطالب: الدكتور فاضل حسين: مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية - الانكليزية - التركية وفي الرأي العام، ط٣، مطبعة أشبيلية: بغداد، ١٩٧٧، ص ص٧٦-٧٧.

٣٧- الدكتور فاضل حسين، المصدر السابق، ص٧٨.

من وجهة نظر عنصرية فرأت اللجنة انه إذا اعتبرت الحجة العنصرية عاملاً حاسماً لحل المشكلة فيجب إيجاد دولة كردية مستقلة، ذلك لأن الأكراد كانوا يمثلون خمسة أثمان سكان الولاية. وحتى بالنسبة لإقتراح اللجنة حول إلحاق ولاية الموصل بالعراق، فإنها لم تستطع إنكار هذه الحقيقة أي تمايز المنطقة من الناحية العنصرية والجغرافية مع العراق العربي، وأكدت في إقتراحها، الذي صادق عليه مجلس العصابة، على تعهد الحكومة البريطانية بإعطاء الضمانات لحماية حقوق الأكراد في العراق الجديد بعد إلحاق الولاية بها.^{٣٨}

ه) عدم استفتاء شعب إقليم ما على إلحاقه بإقليم دولة أخرى: يقتضي مبدأ حق تقرير المصير، أن إلحاق أو ضم شعب ما بإقليم دولة أخرى لا يجوز أن يتم قبل استفتاء الشعوب القاطنة في الإقليم الذي يراد فصله وضمه لدولة أخرى.^{٣٩} وإلا سيعد سعيه باطلاً بطلاناً مطلقاً لأنه جرى انتهاكاً لمبدأ حق تقرير المصير. وعليه فإن عدم استفتاء شعب إقليم ما عند ضمه أو إلحاقه إلى دولة أخرى قد يشكل مبرراً قانونياً للمطالبة بحق تقرير المصير.^{٤٠}

نرى، ونحن بصدد هذا المبرر القانوني لممارسة حق تقرير المصير، ضرورة الإشارة إلى أن كوردستان الجنوبية (ولاية الموصل) قد تم إلحاقها بالعراق الجديد في عام ١٩٢٦، إثر قرار اللجنة الأممية المشكّلة من قبل عصبة الأمم، بدون إجراء استفتاء رسمي لسكان هذه الولاية بغالبيتها الكوردية، مما يُشكّل مبرراً قانونياً يمكن إضافته إلى المبررات الأخرى في حالة مطالبتها بممارسة حق تقرير المصير.

٣٨- انظر المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٤.

٣٩- د. عصام العطية: القانون الدولي العام، ط ٦، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: بغداد، ٢٠٠١، ص ٣٠٣.

٤٠- د. عبدالفتاح عبدالرزاق محمود: مصدر سابق، ص ٤٩٢.

(و انتهاك الميثاق (أو الدستور) المنشأ للاتحاد الفيدرالي:
 الفيدرالية هي اتحاد حر بين الدول أو الدويلات أو الأقاليم على أسس
 وشروط متفق عليها مسبقاً، والمدرجة في الميثاق أو الدستور المنشئ للاتحاد.
 وعلى ذلك فإن الانتهاك الخطير لهذه الأسس والشروط، قد يكون مبرراً قوياً
 للولايات الفيدرالية في الانسحاب من الاتحاد والانفصال عنه.

ومن الضرورة بمكان الإشارة، إلى أن ديباجة الدستور العراقي الفيدرالي،
 الذي أقره الشعب العراقي في الاستفتاء الذي أجري في عام ٢٠٠٥، جاءت
 بحكم يفيد ضمناً أن بقاء الاتحاد العراقي ووحدة شعبه وسيادته مرهون
 باحترام الدستور الفيدرالي والالتزام بأحكامه، حيث ختم المشرع الدستوري
 العراقي هذه الديباجة بالنص على أن: "الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق
 اتحاده الحر شعباً وأرضاً وسيادة". وعليه فإن عدم الالتزام بأحكام الدستور
 الفيدرالي العراقي، وانتهاكها انتهاكاً جسيماً قد يكون مبرراً دستورياً للمطالبة
 بحل الاتحاد، من قبل الجهة أو الجهات المتضررة من هذا الانتهاك.

إضافة إلى ذلك أثبت في تقرير خاص، الذي أعدته مجموعة من المتخصصين
 في القانون الدستوري والقانون العام في عام ٢٠١٧، أن الحكومة والسلطات
 الفيدرالية العراقية قامت، بشكل مباشر وغير مباشر، أنتهاك أكثر من ٦٠ مادة
 دستورية، التي تتعلق بحقوق الشعب الكوردي في العراق. وقد أشارت القيادة
 السياسية في إقليم كردستان، في مناسبات عدة، إلى هذه الحقيقة.

في نهاية هذا الجزء، نرى من الضروري أن نشير إلى الرأي الاستشاري لمحكمة
 العدل الدولي في ٢٢ تموز ٢٠١٠ بخصوص اعلان إستقلال كوسوفو عن صربيا
 من جانب واحد في ١٧ شباط ٢٠٠٨، والذي يعد سابقة دولية مهمة ونصراً كبيراً
 لمبدأ حق تقرير المصير، وحسم الكثير من الآراء المختلفة حول المبدأ. وقد
 أقرت محكمة العدل الدولية في رأيها هذا بالحقائق التالية:

١- لا يعدُّ إعلان استقلال كوسوفو عن صربيا من جانب واحد خرقاً لأحكام القانون الدولي.

٢- حق تقرير المصير كمبدأ حق لكل الشعب، ولا يرتبط فقط بالشعوب المستعمرة.

٣- حق تقرير المصير أعلى من مبدأ السلامة الإقليمية للدولة.

٤- مبدأ السلامة الإقليمية الذي يستعمل كمبرر لمنع الانفصال عن دولة الأم، حسب رأي المحكمة، هو مبدأ يخص فقط العلاقة ما بين الدول، وليس ما بين الدولة وجزء من شعبها.

٥- إعلان الاستقلال في الدولة الفدرالية، يمكن أن يكون من جانب واحد من دون موافقة الحكومة الفيدرالية في المركز.

٦- اعترفت المحكمة بمبدأ الانفصال العلاجي (Remedial Secession) عندما يكون التعايش داخل دولة واحدة مستحيلاً.

الفصل الثاني

انتهاكات دستور العراق الدائم

(المادة ١٤٠ - قطع الموازنة الاتحادية عن الإقليم- النفط والغاز)

المحور الأول: المادة (١٤٠):

في هذا السياق، سنسلط الضوء على الوضع القانوني للمناطق الكوردستانية التي تقع خارج إدارة الإقليم والمادة ١٤٠ من الدستور. كذلك سنبيِّن الأعمال والخطوات التي أنجزتها لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ من دستور العراق الدائم، وذلك منذ مباشرتها بأعمالها حتى نهاية العام ٢٠١٢، إضافةً إلى توضيح العوامل والعقبات التي حالت دون قيام لجنة المادة ١٤٠ أنجاز مهامها، والتي تُعدُّ بذاتها إحدى أهم انتهاكات دستور العراق الدائم بالشكل الذي أفرغ موضوع الشراكة مع العراق الجديد من أيِّ معنى حقيقي.

أولاً: تشكيل لجنة تنفيذ المادة ١٤٠

• تم تشكيل هذه اللجنة بموجب الأمر رقم (٤٦) بتاريخ (٩-٨-٢٠٠٦)، وذلك برئاسة السيد (هاشم الشبلي)، ثم تمَّ تغييره ليحلَّ محله السيد (د. محمد إحسان)، وزير شؤون المناطق خارج إدارة الإقليم سابقاً ورئيس هيئة المناطق الكوردستانية سابقاً، كذلك السيدة (نرمين عثمان)، وزيرة البيئة في الحكومة العراقية، التي كانت بدورها نائبة رئيس لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ وفي الوقت نفسه كانت تشغل منصب رئيس اللجنة المالية ضمن إطار لجنة تنفيذ المادة ١٤٠.

• إنَّ لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ عملت على إصدار (٧) قرارات، ومن بينها (٤) قرارات في غاية الأهمية بالنسبة إلى معالجة قضية المناطق المتنازع عليها. كذلك، من القرارات المهمة التي صدرت عنها بهدف تطبيع أوضاع المناطق الكوردستانية، تلك التي أقرَّها مجلس الوزراء العراق بموجب الأمر رقم (ق ٦٧٥٦ / ٢٧ / ١ / ٢) بتاريخ (١٩-٤-٢٠٠٧)، وعلى النحو الآتي:

١- إعادة جميع الموظفين المفصولين، أو المُبعدين، أو المنقولين خلال الفترة الواقعة بين (١٧ تموز ١٩٦٨) إلى (٩-٤-٢٠٠٣)، إلى وظائفهم ومناطق سُكناهم الأصلية أو إلى مناطق قريبة من مناطقهم الأصلية.

٢- إعادة العائلات، التي غادرت مناطقها أو هُجرت منها خلال الفترة الواقعة بين (١٧ تموز ١٩٦٨) إلى (٩-٤-٢٠٠٣) بسبب سياسات النظام السابق، إلى مناطقها الأصلية وتعويضها.

٣- إعادة العائلات العربية الوافدة، خلال الفترة الواقعة بين (١٧ تموز ١٩٦٨) إلى (٩-٤-٢٠٠٣)، إلى مناطقها الأصلية وتعويضها.

٤- إبطال كافة العقود الزراعية التي تمَّ إبرامها بهدف إحداث التغيير الديموغرافي في المناطق المتنازع عليها، وإعادة أوضاعها إلى ما كانت عليه قبل إبرام هذه العقود.

• وبعد انتهاء الفترة الزمنية التي أشارت إليها المادة ١٤٠، أي المتمثلة بتاريخ (٣١-١٢-٢٠٠٧)، أصبحت لجنة يونامي (UNAMI) جزءاً أو طرفاً ثالثاً بين حكومتَي بغداد وأربيل، بهدف المشاركة في معالجة مشكلة هذه المناطق،

وذلك بموجب القرار رقم (١٧٧٠) الصادر من مجلس الأمن في العام ٢٠٠٧. فقد عمل مجلس الأمن على تشكيل لجنة معنية برئاسة السيد (استيفان ديمستورا) والتي باشرت بأعمالها في هذا الشأن. بحيث استندت لجنة يونامي إلى ثلاثة أسس وهي: (سجلات نفوس العام ١٩٥٧، وقرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل) ومكتب لجنة شؤون الشمال (المُلغاة)، كذلك نتائج انتخابات العام ٢٠٠٥). بحيث تمخضت عن أعمال لجنة يونامي ثلاثة تقارير حظيت بقبول أطراف القضية.

• في العام ٢٠١١، تمَّ تغيير رئيس لجنة تنفيذ المادة ١٤٠، ليُصبح السيد (هادي العامري)، وزير المواصلات السابق، هو رئيس اللجنة هذه المرة، وذلك بموجب الأمر الديواني رقم (٧٨). ونتيجةً لهذا التغيير، فإن جميع الأعمال المنجزة قبل العام ٢٠١١ تم تغيير مسارها وتحريفه صوب اتجاهٍ آخر.

أعمال لجنة تنفيذ المادة ١٤٠:

المرحلة الأولى: التطبيع، وهي تشمل كلاً من:

- المرحلّين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين.
- العرب الوافدين.

• فيما يخص عودة المرحلّين وإعادة العرب الوافدين إلى مناطقهم الأصلية وتعويضهم بحسب الأموال المخصصة لتنفيذ المادة ١٤٠. حيث كان من الواجب تخصيص (٢ مليار و ٤٠٠ مليون دولار)، نجد ما يأتي ذكره:

• من العام ٢٠٠٦ الى العام ٢٠١٢، نجد أنَّ الميزانية المخصصة للجنة قد تمَّ إنفاقها وتوزيعها على الرغم من أنها كانت أقل من الميزانية المخصصة والضرورية لإتمام مرحلة التطبيع. وهذا وبالنتيجة زاد من احتمالية عدم إتمام هذه المرحلة، وعلى النحو الآتي:

كركوك:

- ١- إنَّ مجموع العائلات المُرَحَّلة، التي تمَّ إعادة قيد نفوسها وبطاقاتها للمواد الغذائية إلى كركوك، بلغت (٨٩٦٣٤) عائلة.
- ٢- إنَّ مجموع العائلات العربية الوافدة، التي تمَّ إعادة قيد نفوسها وبطاقاتها للمواد الغذائية من كركوك إلى مناطقها الأصلية السابقة، بلغت (٢٥٦٣٤) عائلة.

خانقين:

- ١- إنَّ مجموع العائلات المُرَحَّلة، التي تمَّ إعادة قيد نفوسها وبطاقاتها للمواد الغذائية إلى خانقين، بلغت (١٥٧٩٢) عائلة.
- ٢- إنَّ مجموع العائلات العربية الوافدة، التي تمَّ إعادة قيد نفوسها وبطاقاتها للمواد الغذائية من خانقين إلى مناطقها الأصلية السابقة، بلغت (١٥٤٧) عائلة.

شنغال (سنجار):

- ١- إنَّ مجموع العائلات المُرَحَّلة ضمن حدود مكتب شنغال (مكتب شنغال يشمل كافة المناطق الكوردستانية الواقعة ضمن حدود محافظة الموصل)، التي تمَّ إعادة قيد نفوسها وبطاقاتها للمواد الغذائية إلى شنغال، بلغت (٩١٩٧٧) عائلة.
- ٢- إنَّ مجموع العائلات العربية الوافدة بلغت (١٣٨٦) عائلة.

• العقود الزراعية وإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل) وجميع القرارات الصادرة من مكتب لجنة شؤون الشمال (المُلغاة):

● بالنسبة إلى القرار المرقم (٣٥٨) الصادر في العام ٢٠١١ من قبل رئاسة مجلس الوزراء العراقي في جلسته الاعتيادية رقم (٤٧) بتاريخ (٢٧-٩-٢٠١١)، فإنه عمد إلى تكليف لجنة المادة ١٤٠ بإعداد تقرير، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وممثلين عن كل من وزارات: الدفاع، والنفط، والداخلية، والمالية، والزراعة، وهيئة دعاوى الملكية)، ورفع التقرير إلى مجلس الوزراء، بهدف اتخاذ قرار نهائي في موضوع المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم. وبعد صدور هذا القرار، تم عقد عدة اجتماعات، وكذلك إعداد تقرير خاص بمعالجة المشكلات التي أوردناها أدناه، ومن ثم رفع التقرير إلى مجلس الوزراء العراقي. وكانت خلاصة هذا التقرير متمثلة في الآتي:

● قرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢، حيث تم إلغاء جميع القرارات الصادرة من لجنة شؤون الشمال (الملغاة) المتعلقة بإطفاء الحقوق التصرفية على الأراضي الزراعية العائدة لغير العرب وإلغاء العقود الزراعية المبرمة معهم.

● قرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٢، المتمثل في التوصية إلى مجلس الوزراء بإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل) وتكليف مجلس شورى الدولة بإعداد تشريع.

أ- فيما يخص قرارات لجنة شؤون الشمال (الملغاة):

● في الجلسة الاعتيادية الرابعة لمجلس الوزراء العراقي، التي انعقدت بتاريخ (٢٤-١-٢٠١٢) تم إصدار القرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢، والذي يُعنى بإلغاء كافة قرارات لجنة شؤون الشمال (الملغاة). وفي أثره، أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء كتاباً رسمياً رقم (٣١٢٩) بتاريخ (٢٥-١-٢٠١٢)، ووجهته إلى كافة الأطراف ذات العلاقة من أجل تنفيذ هذا القرار الصادر من مجلس الوزراء.

ب- فيما يتعلق بقرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل):

● في الجلسة الاعتيادية الرابعة لمجلس الوزراء العراقي، التي انعقدت بتاريخ (٢٤-١-٢٠١٢)، تمّ إصدار القرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٢ بخصوص تكليف مجلس الوزراء بإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل). وتم تكليف مجلس شورى الدولة بإعداد مشروع قانون. وهذا القرار جرى تعميمه من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم (٣١٠١) بتاريخ (٢٥-١-٢٠١٢) الذي وجهته إلى الأطراف ذات العلاقة لاتخاذ اللازم.

● وفي ضوء ذلك، تمت إعادة (١,٢٥٠,٠٠٠) دونم من الأراضي الزراعية في المناطق المتنازع عليها الى أصحابها الأصليين، ولكن بسبب عدم إتمام الحكومة العراقية للتفاصيل ذات الصلة بإعادة تلك الأراضي الزراعية من الناحية القانونية، وبسبب من التدخل السياسي في شؤون الوزارات والمؤسسات المعنية، فقد تم تأخير العمل بهذا القرار ولم يُنفذ بصورة كاملة. وحتى هذه اللحظة، لا يزال أصحاب تلك الأراضي الزراعية يسعون إلى معالجة مشكلاتهم بصورة قانونية، ولكن من دون جدوى.

٣- إعادة كافة الموظفين إلى مناطقهم الأصلية ممن كانوا مفصولين أو مَنفيين أو تم نقلهم خدماتهم إلى غير مناطقهم الأصلية:

- تم نقل أكثر من (١٦٢٦) موظفاً من سكان هذه المناطق بموجب أوامر نقل رسمية ليكون ذلك بمثابة مرحلة أولى.
- إنَّ مجموع الموظفين الذين يجب أن يَصْدَرَ بشأنهم قرار النقل الإداري يصل إلى (٢٢٦٢).
- إنَّ المجموع الكلي للموظفين الذين صدر بشأنهم كُتُب النقل الإداري وتمَّ رفع أسمائهم إلى مجلس الوزراء العراقي يصل الى (١٦٢٦).

- إنَّ مجموع الموظفين الذين صدر بشأنهم قرار النقل الإداري فعلياً يصل إلى (٥١٨).
- إنَّ مجموع الموظفين الذين يحوزون على ملفات نقلٍ إداري جاهزة يصل إلى (٦٣٤).

الإِنَّ هذه العملية لم تُستكمل بصورة تامة هي الأخرى، لأنَّ حكومة المركز لم ترضَ بدفع رواتبهم، بل وافقت أن يعملوا في المناطق الكوردستانية التي تقع خارج إدارة الإقليم، وعلى أن تُدفع رواتبهم من ميزانية إقليم كوردستان، بحيث طلبت اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ في العام ٢٠١١ من مجلس الوزراء العراقي القيام بذلك.

٤- التوصيات ذات الصلة بإحداث التغيير في الحدود الإدارية لأسبابٍ سياسية في المناطق المتنازع عليها:

في العام ٢٠٠٧، تمَّ إعداد مسودة مشروع قانون من قبل لجنة تنفيذ المادة ١٤٠، وبموجب الكتابين الرسميين (سري وخاص)، أولهما برقم (٣٦٢) بتاريخ (٣١-١٢-٢٠٠٧)، وثانيهما برقم (٣١٢) والصادر بتاريخ (١٦-٦-٢٠١١). واللذين تم توجيههما إلى رئيس جمهورية العراق، الذي عمد لاحقاً إلى إرسالهما بصيغة مشروع قانون إلى مجلس النواب العراقي، بموجب الكتاب رقم (٢٣٧٩) بتاريخ (٢-١١-٢٠١١) لغرض الموافقة عليه.

إنَّ لجنة لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم، طلبت في العام ٢٠١١ من مجلس النواب العراقي القيام بمناقشة واتخاذ قرار بشأن المشروع المقترح من قبل رئيس الجمهورية الذي يتعلق بإلغاء التغييرات في الحدود الادارية لأسباب سياسية في المناطق المتنازع عليها. ولكن حتى وقتنا الراهن لم يتم اتخاذ خطوات عملية بشأن إصدار القانون المُشار اليه.

المرحلة الثانية: الإحصاء السكاني في المناطق المتنازع عليها

كان من المفترض بعد إتمام مرحلة تطبيع الأوضاع، أن تقوم حكومة المركز بإجراء إحصاء سكاني في هذه المناطق، بهدف تمهيد السبيل لإنجاز المرحلة الثالثة من تنفيذ المادة ١٤٠ والمتمثلة بإجراء الاستفتاء. مع العلم إن هذا الإحصاء ليس له علاقة بالإحصاء العام لسكان العراق. وفي هذا الخصوص، لم تتخذ الحكومة العراقية أية خطوات ذات صلة بالإحصاء، وذلك بذريعة عدم إتمام مرحلة التطبيع التي كانت قد قطعت أشواطاً جديدة بالاعتبار حتى العام ٢٠١٢.

ففي التقرير النهائي للجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠، طلبت اللجنة في العام ٢٠١١ من رئاسة مجلس الوزراء العراقي ومجلس النواب العراقي ما يأتي ذكره:

أ- إصدار القانون المشار إليه مسبقاً، كذلك اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة في هذا الخصوص من قبل رئاسة مجلس الوزراء العراقي ومجلس النواب العراقي، فضلاً عن تخصيص الميزانية اللازمة لإجراء الإحصاء السكاني في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها.

ب- إجراء الإحصاء السكاني في كركوك والمناطق المتنازع عليها بهدف تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، لغرض الاعداد وتمهيد السبيل لإجراء الاستفتاء في هذه المناطق.

المرحلة الثالثة: الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها

في نهاية العام ٢٠٠٧، ومن أجل تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، مارست اللجنة المعنية أعمالها بتأثير ومتابعة الأعضاء الكورد في لجنة تنفيذ المادة

١٤٠ نفسها، بحيث تمّ التعاون مع المفوضية العليا للانتخابات، بهدف الاستعداد وتوفير المتطلبات الضرورية لإنجاز عملية الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها، ولكن الأسباب السياسية حالتُ مجدداً دون تنفيذ عملية الاستفتاء.

وفي هذا السياق، نجدُ أنّ لجنة تنفيذ المادة ١٤٠، طلبت من رئاسة مجلس الوزراء العراقي ومجلس النواب العراقي إعداد مسودة مشروع قانون واتخاذ التدابير المناسبة من أجل إجراء الاستفتاء في كركوك والمناطق المتنازع عليها، بهدف بيان رغبة وإرادة سكان هذه المناطق، ولكن حتى هذه اللحظة لم تُتخذ أية خطوات عملية بهذا الشأن.

وفي هذا السياق، نجدُ أنّ لجنة تنفيذ المادة ١٤٠، طلبت من رئاسة مجلس الوزراء العراقي ومجلس النواب العراقي إعداد مسودة مشروع قانون واتخاذ التدابير المناسبة من أجل إجراء الاستفتاء في كركوك والمناطق المتنازع عليها، بهدف بيان رغبة وإرادة سكان هذه المناطق، ولكن حتى هذه اللحظة لم تُتخذ أية خطوات عملية بهذا الشأن.

ثانياً - مستوى التزام الحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام ٢٠٠٣ بمعالجة قضية المناطق الكوردستانية

١- حكومة أياد علاوي:

خلال فترة هذه الحكومة، صدر الأمر الديواني رقم (١٥) في العام ٢٠٠٥ بقصد تشكيل لجنة عليا لتطبيق الأوضاع في كركوك والمناطق الكوردستانية الأخرى. ولكن ما حدث في واقع الأمر لم يتجاوز تشكيل اللجنة، ومن دون عضوية أي ممثل عن كوردستان، كذلك دون أن تتخذ هذه اللجنة أية إجراءات بسبب قصر الفترة الزمنية لحكومة السيد أياد علاوي.

٢- حكومة إبراهيم الجعفري

قامت هذه الحكومة بخلق العقبات فقط، وذلك للحؤول دون تنفيذ المادة ١٤٠، كما أن التدخل الإقليمي هو الآخر منع دون قيام الحكومة بتنفيذ هذه المادة عملياً. ومع ذلك، فقد تم تثبيت المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والتي تم إدراجها وتثبيتها بصيغة المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

٣- سياسة حكومة نوري المالكي الأولى بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١٠):

نصت الفقرة (٢٢) من برنامج حكومة نوري المالكي لعام ٢٠٠٦ على ما يأتي: تلتزم الحكومة بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور المعتمدة على المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والمتمثلة بتحديد مراحل ثلاث: التطبيع والإحصاء والاستفتاء، في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، وتبدأ الحكومة إثر تشكيلها في اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء التطبيع بما فيها إعادة الأفضية والنواحي التابعة لكركوك في الأصل. تنتهي هذه المرحلة في (٢٠٠٧/٣/٢٩)، ثم تبدأ مرحلة الإحصاء فيها بتاريخ (٢٠٠٧/٧/٣١)، ليتم بعدئذٍ الشروع في المرحلة الأخيرة المتمثلة في الاستفتاء بتاريخ (٢٠٠٧/١١/١٥).

٤- سياسة حكومة نوري المالكي الثانية (٢٠١٠ - ٢٠١٤)

نصت الفقرة (١) من برنامج حكومة الشراكة الوطنية برئاسة نوري المالكي في ٢٠١٠/١٢/٢٢ على الآتي:

الحفاظ على دستور العراق والالتزام به والعمل بكل ما أقره، وأن أية تعديلات لاحقة لا تجري إلا وفق المادة ١٤٢ من الدستور، وتفعيل جميع موادِه وبنوده بلا انتقائية ومتابعة عمل اللجان المشكلة وفقاً للدستور وبخاصة المادة ١٤٠، واعتماد السياقات القانونية مرجعاً رئيساً لعمل الحكومة، وحل جميع

الخلافت والإشكالات العالقة على أساسه، وأن تلتزم القوى السياسية وأعضاء مجلس الوزراء بالدستور والمنهاج الحكومي باعتباره الجامع المشترك للقوى والأحزاب المشاركة في العملية السياسية.

دور هادي العامري بوصفه رئيس لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ في حكومة نوري المالكي الثانية:

-عمل هادي العامري على تغيير كل التعليمات ذات الصلة بالمشمولين بأحكام المادة ١٤٠ بهدف شمول التعويض أيضاً للعائلات الوافدة من وسط وجنوب العراق. لذا، عمد إلى إصدار تعليمات جديدة في نهاية العام ٢٠١١. إذ أنه وفقاً لأصناف المتضررين من جرائم النظام العراقي السابق (١٩٦٨-٢٠٠٣)، أي (المفصولين، والمُرحّلين، والمهاجرين والمهجرين والمنفيين)، والتي باتت تشمل تعويض المتضررين في إقليم كردستان أيضاً. وبموجب هذه التعليمات الجديدة منذ العام ٢٠١٢، تم جمع معاملات المتضررين من الكوردستانيين في كل من المحافظات الثلاث، وبواسطة لجنة تنفيذ المادة ١٤٠. فكانت في أربيل (١٣٠) ألف معاملة، وفي السليمانية (٢٥٠) ألف معاملة، أما في دهوك فقد بلغ مجموعها (١٣٩) ألف معاملة. بحيث بلغ المجموع الكلي للمعاملات (٥١٩) ألف معاملة، ولكن واقع الأمر يكشف أنه بسبب عدم موافقة نوري المالكي، رئيس الحكومة الأسبق، على تعويض المتضررين من سكان إقليم كردستان، وذلك بتوجيه كتاب رسمي بيّن فيه أن هذه الجرائم لم تحدث في دهوك وأربيل والسليمانية. قام رئيس لجنة تنفيذ المادة (١٤٠) بمنع تعويض المواطنين المتضررين في إقليم كردستان.

-كذلك، عمد هادي العامري من جانبه باتخاذ قرار منفرد بإغلاق المكاتب ذات الصلة بتنفيذ المادة ١٤٠، التي كانت موجودة في أربيل، من مثل: (لجان

الحسابات، والتدقيق، والبيانات والمعلومات)، بحيث فصل كافة الموظفين ممن كانوا يعملون في أربيل لمصلحة لجنة تنفيذ المادة ١٤٠، كما نقل كافة الملفات والبيانات والمعلومات ذات الصلة الى بغداد.

-زيادةً على ذلك، لم يُبقِ هادي العامري على أية سلطة فعلية للممثلين الكورد في لجنة تنفيذ المادة ١٤٠، بل أنه ألغى الأعمال التي كانت للجنة تتخذ القرار بشأنها على أساس التوافق، بالشكل الذي أفضى إلى أن يكون هادي العامري صاحب الكلمة الأخيرة في هذه اللجنة.

٥- سياسات حكومة حيدر العبادي (٢٠١٤-٢٠١٨)

أ- في سياق برنامج عمل حكومة حيدر العبادي، تم عقد اتفاق تحت عنوان (وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية). حيث تُشددُ الفقرة (١٨) من هذا الاتفاق على: (إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة كركوك وسائر المناطق المتنازع عليها في إطار المادة (١٤٠) من الدستور، وبما يحفظ السلم الاهلي والتوافق بين مُكوّنات سكانها). بحيث إنَّ السقف الزمني لم يكن يتجاوز عاماً واحداً.

ب- وبموجب هذه الفقرة، كان من المفترض أن تعمل حكومة العبادي على تنفيذ أعمال المادة ١٤٠ خلال مدة عام واحد، ولكن واقع الأمر هو إنها لم تقم بشيء يُذكر في هذا الخصوص.

ج- إنَّ هجمات داعش في العام ٢٠١٤ على المناطق الكوردستانية التي تقع خارج إدارة الإقليم، أصبحت سبباً رئيساً لتهجير سكان تلك المناطق مرة أخرى، ناهيك عن ما ارتكبه تنظيم داعش من جرائم الإبادة البشرية، وجرائم حقوق الإنسان وجرائم الحرب، ناهيك التدمير والإحراق لممتلكات وأموال السكان الأصليين في هذه المناطق ولا سيّما في شنغال (سنجار) وسهل نينوى.

د- إلى ذلك، تم إحداث التغييرات في أوضاع المناطق الكوردستانية مرة أخرى، وبشكل خاص بعد هجمات الحشد الشعبي والجيش العراقي ضمن إطار خيانة ١٦ أكتوبر ٢٠١٧، مما تسبّب في الاضرار الفادح بسكان هذه المناطق، وإحداث المزيد من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، كذلك تدمير واحراق ممتلكات وأموال السكان الأصليين ولا سيّما في طوزخورماتو وكركوك، ناهيك عن محاولة إعادة تعريب كركوك والمناطق الكوردستانية الأخرى.

المحور الثاني: قطع حصة الإقليم من الموازنة العامة الاتحادية

إن من أهم الالتزامات الدستورية للدولة بمفهومَي الحديث هي توفير العيش الكريم لمواطنيها جميعاً دون إقصاء، من خلال قيامها بتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها ضمن موازنة عامة تعدها الحكومة قبل بدء السنة المالية، وتصادق عليها السلطة التشريعية باعتبارها ممثلة للشعب الذي هو مصدر السلطات وأساس شريعتها.

وبما أن الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية (الأقاليم أو الولايات أو الكانتونات) تتمتع عادةً باستقلال مالي، فيتم تخصيص جزء من الإيرادات العامة الفيدرالية لهذه الأقاليم، ومنذ نفاذ دستور جمهورية العراق في عام ٢٠٠٥، تم الاتفاق على تخصيص حصة إقليم كوردستان بنسبة (١٧٪) سبعة عشر من المائة من إجمالي النفقات الفعلية (النفقات الحاكمة) ونسبة (١٧٪) من مجموع الإنفاق الفعلي (النفقات الجارية) (النفقات التشغيلية، ونفقات المشاريع الاستثمارية) للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها بعد استقطاع النفقات السيادية، وجميع قوانين الموازنة العامة الاتحادية السنوية نصت على هذه النسبة، وألّزمت الحكومة الاتحادية (وزارة المالية العراقية) بصرفها.

بيد أن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٥ خرقت التزاماتها الدستورية، وأخذت تمارس سياسة اقتصادية تعسفية ممنهجة للتضييق على إقليم كردستان، وذلك من خلال:

١- تخفيض النسبة المخصصة للإقليم، حيث لم تتجاوز حصة الإقليم بين ١١ الى ١٢٪ في أفضل الأحوال.

٢- استبعاد النفقات السيادية عن النفقات العامة من حصة الإقليم، والمبالغة في تخصيص هذه النفقات وإضافة أنواع جديدة للنفقات السيادية، حيث حددت عدد هذه الأنواع في عام ٢٠٠٦ بـ(١٦) نوعاً من النفقات بموجب الفقرة (ب) من المادة ١٣ من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم ١ لسنة ٢٠٠٦، وتم زيادة هذه الأنواع باستمرار لتصل عددها إلى ٣٣ نوعاً من النفقات السيادية بالإضافة إلى فوائد القروض والحوالات وأقساط القروض وعددها ٣٤، بموجب الفقرة ثانياً من المادة ١٨ من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة ٢٠١٧ رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٧.

٣- تخفيض حصة الإقليم من الدواء، حيث لم تتجاوز حصة الإقليم منذ عام ٢٠٠٥ في أفضل الأحوال عن ٦٠ - ٦٥٪ ومنذ بداية تشرين الأول من عام ٢٠١٦ تم تخفيض هذه النسب الى ٢٥ - ٣٠٪.

٤- عدم صرف مستحقات إقليم كردستان من النفقات السيادية التي يستحقها الإقليم والمخصصة لكل من: (وزارة الدفاع بحرمان قوات البيشمركة من رواتبهم، و مشاريع السدود والنفق العام).

ان قطع حصة الإقليم من الموازنة العامة، وهذه السياسات التعسفية تعدّ انتهاكاً صارخاً لنصوص الدستور العراقي وأدى إلى إهدار العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطني الإقليم والذي نص عليها الدستور العراقي، وكانت هذه السياسة ولا تزال عاملاً أساسياً لفقدان المواطن الكوردستاني الأمل في جدوى البقاء ضمن دولة العراق ولاسيما بعد فشل الحكومة الاتحادية في جعل الدستور أداة لتعزيز وصيانة الوحدة الوطنية والضامن لحقوقه كمواطن عراقي أصيل.

ويمكن إجمال أهم المواد الدستورية التي تم انتهاكها بسبب انتهاج الحكومة العراقية سياستها تلك فيما يأتي:

١- المادة (٥): حيث أكدت هذه المادة على سيادة القانون الذي انتهكته الحكومة العراقية من خلال عدم الالتزام بالأحكام الخاصة بحصة الإقليم من الموازنة العامة في قوانين الموازنة العامة الاتحادية منذ شباط ٢٠١٤. علماً أن قرار قطع الميزانية كان قراراً منفرداً صدر عن رئيس مجلس الوزراء.

٢- مادة (١٤): ميّزت الحكومة العراقية بين مواطني الإقليم ومواطني بقية العراق بقطع رواتبهم ومصدر معيشتهم انتهاكاً لهذه المادة التي نصت على أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل).

٣- المادتان (٢٥ و ٢٦): إن الحكومة الاتحادية بخلاف هاتين المادتين اللتين (كفلتا قيام الدولة العراقية باصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته، وتشجيع

الاستثمار)، قامت بالإضرار باقتصاد الإقليم مما تسبب في إحداث أزمة اقتصادية حقيقية من خلال سياسة قطع حصة الإقليم من الموازنة العامة، حيث أثرت على التعاملات التجارية، لأن أكثرية المعاملات التجارية في الإقليم تعتمد على نظام الأقساط الشهرية، وخاصة مشاريع البناء والإعمار والبنوك والأسواق التجارية، فمعظمها تعتمد على أقساط أو سلف شهرية سواء أكانت من الحكومة أم المؤسسات التجارية أم الافراد. وأن عدم دفع هذه الأقساط والسلف أو تأخيرها أدى إلى تعطيل التعاملات التجارية، وبالتالي تعطيل مشاريع البناء، كما أن انهيار سوق العمل، لكون الغالبية العظمى من مواطني الإقليم يعتمدون على الوظيفة العامة في معيشتهم، أدى إلى شل القطاع الخاص وعزوف رأس المال (الوطني والأجنبي) عن الاستثمار في الإقليم.

٤- الفقرة الاولى من المادة (٢٩) والفقرتين اولا وثانيا من المادة ٣٠: ألزمت هذه الفقرات الدولة قيام بواجبها إزاء الأسرة باعتبارها أساس المجتمع من خلال الحفاظ على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية، وألزمته أيضاً بحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، ورعاية النشء والشباب وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم، وتأمين لكل فرد وأسرة عراقية الدخل المناسب والسكن الملائم، والرعاية والضمان الاجتماعي والصحي، وهذه الالتزامات في المقابل تعدُّ حقوقاً اجتماعية واقتصادية للفرد وللأسرة العراقية التي أهدرتها الحكومة العراقية بقطع حصة الإقليم من الموازنة العامة الذي نتج عنه:

أ- حرمان معظم الأسر في الإقليم من قوتهم، لكون معظمهم يعملون في الوظيفة العامة وتشكل رواتبهم مصدر رزقهم الوحيد. ويعد هذا الحرمان انتهاكاً صارخاً للفقرة الأولى من المادة ٣٠ التي أكدت على كفالة الدولة للمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة وتأمين الدخل المناسب والسكن الملائم لكل فرد وأسرته عراقية.

ب- مشاكل اجتماعية جمّة نتيجة فك روابط الكثير من الأسر من خلال الطلاق أو التفريق أو هجرة أرباب الأسر، ووصلت في بعض الأحيان إلى انتحارهم أو لجوئهم إلى طرق غير قانونية لتوفير لقمة العيش لعوائلهم.

ج- زيادة نسبة البطالة بين الأفراد وأرباب الأسر بسبب تعليق الأعمال في العديد من الشركات والمصانع أو تخفيض الإنتاج أو المعاملات التجارية بسبب الركود الاقتصادي، وعدم توفير فرص العمل وخاصة بالنسبة للشباب وخريجي الجامعات، ووفقاً للإحصاءات الرسمية لحكومة الإقليم كانت نسبة البطالة لم تتجاوز ٧٪ قبل عام ٢٠١٤ وازدادت هذه النسبة لتصل الى ١٥٪ في عام ٢٠١٧.

د- عزوف الشباب عن الزواج وتكوين الأسر، بسبب سوء أحوالهم المعيشية وتوقف حكومة الإقليم عن منح سلف الزواج، بعد قطع حصتها من الموازنة العامة.

هـ- حرمان المعوزين والعاطلين عن العمل من الضمان الاجتماعي والصحي الذي كفلتها الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من الدستور العراقي.

٥- الفقرة الأولى من المادة (٣١): إن الحق في الرعاية الصحية والعناية بالصحة العامة يعدُّ من بين الحقوق الدستورية التي كفلتها هذه الفقرة لكل عراقي، تم انتهاكها من قبل الحكومة العراقية بسبب عجز وزارة الصحة في الإقليم في توفير احتياجاتها من أدوية ومستلزمات طبية نتيجة قطع حصة الإقليم من الموازنة العامة من جانب وتخفيض حصة الإقليم من الأدوية التي لم تصل في أفضل الأحوال إلى ٦٥٪ من احتياجات الإقليم من جانب آخر، وفي الوقت الذي كان ينتظر قيام الحكومة بزيادة حصة الإقليم من الأدوية لتوافد أكثر من ١,٨ مليون نازح ولاجئ إلى الإقليم مما شكلوا ثقلًا كبيراً على قطاع الصحة في الإقليم، حيث بحسب إحصائيات الرسمية لوزارة صحة الإقليم تم تقديم الخدمات الطبية من علاج وإجراء عمليات جراحية إلى أكثر من ٣٥٠٠٠ من النازحين واللاجئين وأفراد قوات الجيش العراقي للفترة ما بين تشرين الأول ٢٠١٦ وحزيران ٢٠١٧، قامت الحكومة الاتحادية بتخفيض حصة الإقليم من الأدوية إلى ٢٥ - ٣٠٪ منذ تشرين الأول من عام ٢٠١٦. بل ظهر في الآونة الأخيرة اتجاه لإحداث كارثة صحية وإنسانية في الإقليم وتجلّى ذلك الاتجاه بوضوح عندما قدمت وزيرة الصحة العراقية في آذار ٢٠١٧ طلباً إلى مجلس الوزراء بقطع حصة إقليم كردستان من الدواء، على الرغم من أن نفقات توفير الدواء تقع ضمن النفقات الحاكمة في الميزانية العامة.

٦- المادة (٣٢): الحكومة الاتحادية التزمتها الدستورية بشأن رعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وكفالة تأهيلهم بغية

دمجهم في المجتمع، التي نصت عليها هذه المادة، نتيجة إجبار حكومة الإقليم بتخفيض رواتبهم وعدم استطاعتها توفير المستلزمات اللازمة لتأهيلهم، نتيجة الأزمة المالية التي يعاني منها الإقليم بسبب قطع الموازنة العامة عنه.

٧- المادة (١٠٦) بفقراتها الثلاث: حيث أوجبت تشكيل هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية للتحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية بموجب استحقاق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم (الفقرة الأولى)، والتحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها (الفقرة الثانية)، ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم وفقاً للنسب المقررة (الفقرة الثالثة). ولكن تم تعطيل هذه المادة ولم يتم إصدار قانون بتشكيل هذه الهيئة إلى الآن، ولم يتم تطبيق أي من المبادئ التي نصت عليها هذه المادة.

٨- وأخيراً إن قطع حصة الإقليم من الموازنة العامة أضر سلباً على ممارسة مواطني الإقليم للعديد من الحقوق الدستورية التي بطبيعتها تحتاج إلى قيام الدولة بتوفير النفقات اللازمة لممارستها أو التمتع به من ذلك:

أ- المادة (٣٣): والخاصة بحق الفرد في العيش في ظروف بيئية سليمة (الفقرة الأولى من المادة ٣٣)، وكفالة الدولة حماية البيئة والتنوع الأحيائي والحفاظ عليهما (الفقرة الثانية من المادة ٣٣).

ب- المادة (٣٤): والخاصة بحق التعليم ومكافحة الأمية، وتشجيع البحث العلمي ورعاية التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

ج- المادة (٣٦): والخاصة بحق الفرد في ممارسة الرياضة والتزام الدولة بتشجيع أنشطتها ورعايتها و توفير مستلزماته.

د- المادة (١٣٢): والخاصة بحق ذوي الشهداء والسجناء السياسيين والمتضررين من الممارسات التعسفية للنظام الدكتاتوري البائد في الرعاية (الفقرة الأولى من المادة ١٣٢). وحق أسر الشهداء والمصابين نتيجة الأعمال الإرهابية في التعويض (الفقرة الثانية من المادة ١٣٢).

المحور الثالث: فشل الحكومة الاتحادية في إدارة الملف النفطي

يحتل النفط مكانة مهمة في الاقتصاد العراقي مما استدعى تخصيص نصوص خاصة وتفصيلية في الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ وهما المادتان (١١١) و (١١٢).

وقد أكدت المادة (١١١) على ملكية الشعب لهذه الثروة باللغة الأهمية، أما المادة (١١٢) فهي بمثابة الوثيقة الوطنية التي تجسد تقسيم الثروة في العراق الجديد الذي كان من المفروض أن تبنى على أساس الشراكة في السلطة والثروة كركيزة أساسية من مرتكزات الدولة الفيدرالية في دولة تحتوي أراضيها على ثروات طبيعية.

وكان من الضروري تنفيذ هذه المادة خاصة الفقرة الأولى منها من خلال قانون كامل ومتكامل، ولاسيما أن المرحلة الجديدة كانت تتطلب قانوناً يتلاءم مع هذه المرحلة وذلك لثلاثة أسباب؛

السبب الأول: لم يكن في العراق قانون مُوحّد للنفط والغاز قبل سقوط النظام السابق، بل كانت هناك مجموعة من القوانين المبعثرة، وتتخللها فترات زمنية طويلة.

السبب الثاني: أن النظام الاقتصادي القديم كان مبنياً على فلسفة الاقتصاد الموجّه وتحت سيطرة نظام حكم شمولي، وأن القوانين النفطية النافذة كانت تعبر عن هذا الحكم الشمولي، في حين أن النظام الاقتصادي الجديد في ما بعد نفاذ الدستور الدائم عام ٢٠٠٥ كان مبنياً على فلسفة الاقتصاد الحر والانفتاح بوجه الاستثمارات الأجنبية، وهذا يعني أن القوانين السابقة لا تتلاءم مع الوضع الجديد مما يتحتم صدور قانون جديد للنفط والغاز.

السبب الثالث: أن الدستور ينصّ على (الشراكة في إدارة النفط والغاز بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، وتوزيع واردات النفط بشكل عادل، وتخصيص حصة للأقاليم المتضررة) وهذه الأمور غير منظمة بقوانين سابقة، من الضروري تنظيمها بقانون جديد.

إلا أن الحكومات المتتالية والمتعاقبة أصبحت حجر عثرة أمام إصدار قانون للنفط والغاز منذ أن تم تقديم مشروع قانون النفط والغاز الاتحادي إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٤ التي كانت تؤكد مواد فقرات هذا المشروع وكذلك الأسباب الموجبة على مبدأ إقرار صلاحيات سلطات الأقاليم في إدارة وتطوير قطاع النفط والغاز، وقد سبق أن تم تقديم هذا المشروع إلى مجلس شورى الدولة العراقي بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٦ وسمحت الحكومة الاتحادية أن

يتدخل مجلس الشورى الذي لا تتجاوز صلاحياته تصحيح الصياغة القانونية واللغوية فحسب، أن يعطل الفقرة الأولى من المادة (١١٢) من الدستور العراقي التي تقر مبدأ الشراكة التامة في قطاع النفط والغاز بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم.

هذا ومنذ صدور الدستور العراقي الدائم ولا يزال العراق الاتحادي في حالة فراغ قانوني في أهم قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني العراقي بسبب تلكؤ الحكومات العراقية المتعاقبة ورفضها الإقرار بمبدأ الشراكة لحكومة إقليم كردستان (الإقليم الوحيد في العراق)، من خلال تشريع اتحادي وهو قانون النفط والغاز العراقي، مما يعني أن الحكومة الاتحادية تتحمل كل المشكلات القانونية من خلال إبرامها العقود النفطية مع جهات أجنبية، والقيام بكافة العمليات النفطية الأخرى، من دون وجود قانون يرسم نطاق هذه العقود والعمليات، كل ذلك من أجل عدم الاعتراف بحق إقليم كردستان بالشراكة في ثروة وطنية مملوكة لأبناء هذا الإقليم بموجب سند الملكية الذي هو الدستور العراقي نفسه وذلك في المادة (١١١) من هذا الدستور.

الفصل الثالث

قراءة لقرار مجلس النواب العراقي وحكم المحكمة الاتحادية العليا حول استفتاء شعب كردستان

المحور الأول: تقييم قرار مجلس النواب العراقي

لقد صوّت عموم شعب كردستان للاستقلال في يوم مشهود وذلك عندما خرج في صبيحة يوم الاثنين المصادف ٢٥ من أيلول لعام ٢٠١٧ لشهادة تاريخية عظيمة والإدلاء ب (نعم) لاستقلال كردستان من خلال استفتاء شعبي جماهيري ديموقراطي حُر في عموم كردستان، وعلى إثر إجراء هذا الاستفتاء أصدر مجلس النواب العراقي بجلسة اعتيادية القرار المرقم (٢٣) بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٧، وقد وصف القرار الصادر من مجلس النواب ودون وجه حق هذا الاستفتاء أنه مخالف للدستور وذلك بالإشارة إلى المادة الأولى من الدستور العراقي الدائم، بالإضافة إلى ذلك تضمن القرار مجموعة من "التوصيات".

وعند إمعان النظر في مجمل القرار والتوصيات التي جاء فيه نتوصل إلى أن هذا القرار لا يرتقي إلى مستوى قرار صادر عن مجلس نيابي لدولة اتحادية تعيش فيها شعوب وقوميات وأديان ومذاهب متعددة، كما أن الذين قاموا بصياغة القرار ومن ثم أصدره، لم يتمكنوا من الحفاظ على (الحيادية) والابتعاد عن التعصب من حيث مضمونه وشكله.

وعند دراسة القرار من وجهة النظر القانونية والدستورية وتحليله نتوصل إلى أنه ليس هناك أي دليل أو سند قانوني صراحة أو ضمناً في فقرات المادة (٦١) من الدستور العراقي الدائم التي حددت سلطات واختصاصات مجلس النواب العراقي أن هذا المجلس له حق إصدار "القرارات" بالإضافة إلى ذلك أن مجلس النواب ليس

له صلاحية تحديد الطبيعة القانونية أو التكييف القانوني لواقعة حدثت من الوقائع القانونية في فترات زمنية سابقة. هذا من حيث تقييم شامل للقرار المرقم (٢٣) الصادر عن مجلس النواب العراقي في ٢٧/٩/٢٠١٧.

وعند دراسة القرار والتوصيات التي تحتويه بصورة تفصيلية نتوصل إلى أن القرار وما يحتويه مخالف لمواد الدستور العراقي الدائم وكما يلي:

أولاً: جاء في الفقرة الثانية من القرار (إلزام القائد العام للقوات المسلحة باتخاذ كافة الإجراءات الدستورية والقانونية للحفاظ على وحدة العراق)، وتعد هذه التوصية إعطاء الضوء الأخضر لرئيس الوزراء وبوضوح باستخدام القوة العسكرية ضد إقليم كردستان، والدليل على ذلك ما حصل يوم ١٦ من أكتوبر عندما تحركت وحدات عسكرية من الجيش العراقي وميليشيات الحشد الشعبي باتجاه كركوك والمناطق الأخرى، ولم تتوقف هذه القوات بالهجوم على المناطق المتنازع عليها كما تم وصفها في الدستور العراقي، بل تحركت باتجاه أربيل عاصمة إقليم كردستان وكذلك إلى الأقضية التابعة لمحافظة دهوك، لولا التصدي البطولي لقوات البيشمركة لدخلت هذه القوات إلى أربيل ودهوك، علماً أن هذا الإجراء العسكري مخالف تماماً لما جاء في (أ) الفقرة الأولى من المادة التاسعة) من الدستور العراقي التي تحظر استخدام القوات المسلحة كأداة لقمع الشعب العراقي.

ثانياً: في النقطة الثالثة من القرار تم خرق المبدأ الدستوري المعروف بمبدأ (الفصل بين السلطات) عندما وضعت السلطة التشريعية نفسها محل السلطة القضائية وذلك بمطالبتها بتقديم مسؤولي إقليم كردستان إلى المحاكمة متناسية أن إجراء الاستفتاء ليس عملاً جرمياً، ولا يمكن تقديم أي شخص للمحاكم الجزائية بسببه، لأن ذلك يعد خرقاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات المعروف ب(الجرime ولا عقوبة إلا بنص)، حيث أن إجراء الاستفتاء ليست جريمة، ولم يرد ذكره في أي نص عقابي في القوانين العراقية.

ثالثاً: حقيقة أن ما جاء في الفقرة الرابعة من هذا القرار بعيد كل البعد عن المبادئ التي جاءت بها الأديان والمبادئ الإنسانية والأخلاقية عندما تؤكد الفقرة الرابعة منه على غلق المنافذ الحدودية وتمنع الغذاء والدواء عن الأطفال والنساء والمرضى واعتبار البضائع التي تدخل من الإقليم بضائع "مهربة"، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف يمكن لمجلس نيابي أن يقدم على إعلان الحصار على شعب بلده، وبأي ضمير أو وجه يستطيع الأفراد الذين أصدروا هذا القرار، بعد ذلك، أن يواجهوا أبناء بلدهم وهم قد أقدموا على هذا الفعل اللاإنساني تجاههم.

رابعاً: يلزم مجلس النواب في الفقرة السابعة من القرار الحكومة باستدعاء السفراء والممثلين في الدول التي لديها ممثلات ومكاتب في الإقليم لغرض إبلاغهم بإغلاق تلك الممثلات والقنصليات ونقلها إلى محافظات خارج إقليم كردستان، وبهذه التوصية سجل مجلس النواب العراقي أسوأ تاريخ له في العلاقات الدبلوماسية، حيث أن هذا الموقف بعيد كل البعد عن الأعراف والمبادئ الدبلوماسية، بالإضافة إلى أن هذه التوصية تعرض حياة الطواقم الدبلوماسية للدول الأجنبية التي لها قنصليات وممثلات في أربيل إلى خطر، وذلك لأن إقليم كردستان يعد من أكثر المناطق أماناً وأماناً، ولا يمكن نقل هذا العدد من الطواقم الدبلوماسية إلى مناطق أخرى في العراق ولا يمكن توفير الأمان لهم.

خامساً: يطالب مجلس النواب العراقي في الفقرة العاشرة من هذا القرار الحكومة الاتحادية ب (إعادة النازحين القاطنين في إقليم كردستان إلى مناطقهم) وهو مؤشّر خطير إلى أن تلك العملية لو تمت ستكون عن طريق إجبار هؤلاء النازحين الذين اختاروا إقليم كردستان كملاذ آمن ونموذج يُحتذى به للتعايش وتقبّل الآخرين بشهادة معظم طواقم المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، بعدما أخفقت الحكومات العراقية الاتحادية في توفير العيش الكريم ونشر الأمان في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية للمواطنين، مما دفعهم إلى اللجوء إلى إقليم كردستان حيث الأمان، ولا سيما بعد بروز التنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة

وتنظيم داعش حيث لجأت مئات الآلاف من العوائل العراقية إلى مدن إقليم كردستان، وإن إجبار هؤلاء النازحين من المواطنين في المحافظات التي تقع تحت سلطات الحكومة الاتحادية وإعادتهم إلى مناطقهم دون توفير العيش الكريم لهم يتنافى مع أبسط مبادئ المواطنة و مع مبادئ حقوق الإنسان.

سادساً: لقد تم خرق أبسط أسس المواطنة في الفقرة (الثالثة عشرة) من هذا القرار، حيث تتناقض مع مجمل الحقوق المدنية والسياسية الواردة في المادة (الرابعة عشرة) من الدستور العراقي الدائم، حيث يرفض القرار الصادر عن مجلس النواب جميع أشكال الحوار مع ما يصفه القرار مع " الجانب الكوردي"، وبهذا الخطاب يخرج مجلس النواب وهو خروج واضح عن ما جاء في المادة (مائة وسبع عشرة) من الدستور والتي تقر بإقليم كردستان وسلطاته في العراق الاتحادي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن مجلس النواب العراقي لا يملك صلاحية إصدار القرارات لكي يمنح كل هذه السلطات للحكومة الاتحادية وفقاً للقاعدة القانونية التي تقضي أن (فاقد الشيء لا يعطيه)، إذ أن إصدار القرارات ليس من ضمن اختصاصات مجلس النواب العراقي وذلك لعدم إيراد نص بذلك ضمن الباب المخصص لاختصاصات مجلس النواب العراقي في الدستور العراقي، وكذلك وفقاً للحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا رقم ١٤١/١٤٠ لسنة ٢٠١٨ الذي يقضي أن مجلس النواب ليس له اختصاص إصدار القرارات.

المحور الثاني: تقييم حكم المحكمة الاتحادية العليا

بعدما تم إجراء الاستفتاء على استقلال كردستان بتاريخ ٢٥ من أيلول لعام ٢٠١٧ و حصل الاستفتاء على الشرعية الشعبية والجمهورية، وهذه الشرعية مدعومة ب(إرادة) شعب يطالب بتقرير مصيره الذي تقره جميع المواثيق والعهود الدولية والإعلانات العالمية، بعد ذلك تمت إقامة أربع دعاوى قضائية أمام المحكمة الاتحادية العليا من قبل مجموعة معروفة بالتعصب، ويشار إليهم كأعداء للشعب

الكوردي وذلك بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٠ وعلى إثر ذلك أصدرت المحكمة الاتحادية العليا الحكم المرقم ٨٩ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ / اتحادية لسنة ٢٠١٧ والذي جاء فيه ((إن المرسوم الإقليمي المرقم ١٠٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٩ مرسوم تضمن إجراء الاستفتاء بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٥ في إقليم كردستان والمناطق الأخرى خارج الإقليم شملت بالاستفتاء يتعارض ويخالف أحكام المادة (الأولى) من الدستور العراقي))، وكما جاء في نهاية الحكم المشار إليه ((وبناءً عليه فإن الاستفتاء الذي أجري يوم ٢٠١٧/٩/٢٥ في إقليم كردستان والمناطق الأخرى خارجه التي شملت بالاستفتاء لا سند له من الدستور ومخالف لأحكامه وعليه قرر الحكم بعدم دستورية هذا الاستفتاء)).

وعند إمعان النظر في الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا ودراسته وتحليله من جميع الجوانب نجد أنه قد استند إلى المادة (الأولى) والمادة (١٠٩) من الدستور الدائم كدليل قانوني، وبالعودة إلى مضمون هاتين المادتين الدستورييتين نجد أن المادتين تعالجان سيادة العراق ووحدة أراضي الدولة العراقية، إذ إن الاستدلال القانوني لهذا الحكم القضائي كان بصورة ضمنية وغير مباشرة لهاتين المادتين، وهذه العملية عبارة عن العودة إلى مفهوم ومضمون المادتين (طبعاً حسب رؤية رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية العليا)، وهذا المفهوم يعني أنه لا يجوز فصل جزء عن أراضي الدولة العراقية كما هو محدد من خلال الحدود المرسومة عند تأسيس الدولة العراقية، لأنه لم يأت صراحة في المادة الأولى ولا في المادة (١٠٩) أن الانفصال عن العراق أو تجزئة الأراضي العراقية عمل محظور، وهكذا فإن المحكمة الاتحادية اعتمدت على معنى ومفهوم (ضيق ومصطنع) وهو مفهوم غير مذكور في المادتين المذكورتين، بل موجود في ذهن رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية دون وجود عبارات تدعم هذا المفهوم في المادتين المذكورتين.

يمكن القول، لو كانت أحكام المحكمة الاتحادية العليا أحكاماً غير باثة، ولم تكن بالشكل الذي هي عليه الآن، كان من الممكن الطعن في هذا الحكم أن المواد الدستورية

التي استندت إليها المحكمة الاتحادية العليا لا تمنع إجراء عملية الاستفتاء، بل إن ما ورد في الحكم المذكور ليس إلا تفسيراً ضمن مجموعة من المفاهيم والمعاني التي تحملها المادة الأولى والمادة (١٠٩) من الدستور العراقي الدائم.

بالإضافة إلى ذلك فإن ديباجة الدستور العراقي الدائم تشير إلى أن وحدة الأراضي العراقية مرهونة بتنفيذ بنود هذا الدستور، وكما هو معروف أن السلطات العراقية الاتحادية كانت وما زالت تتلصقاً في تنفيذ بنود الدستور العراقي بحجج واهية وغير واقعية وقد أثبت إقليم كردستان للسلطات الاتحادية العراقية وكذلك جميع سفارات وقنصليات الدول الأجنبية الخروقات الدستورية من خلال مذكرة قانونية دستورية حيث جاء فيها أن السلطات العراقية الاتحادية خرقت بالتحديد (٦٣) مادة دستورية في الدستور العراقي الدائم بحق شعب كردستان.

كما يجب أن يكون في بالنا أن هذا الحكم قد صدر نتيجة ضغوطات وتأثيرات سياسية للحكومة الاتحادية آنذاك، كان من الضروري أن لا تقع المحكمة الاتحادية تحت هذه الضغوطات والتأثيرات، وان تلتزم الحياد لتبقى كسلطة محايدة للمحافظة على العدالة والإلتزام بإحقاق الحق دون تمييز وان تبقى المحكمة الاتحادية العليا كسلطة قضائية مستقلة لا سلطان عليها لغير القانون.

الخاتمة

مما تقدّم يتضح لنا أن حقّ تقرير المصير، حقّ ثابتٌ لجميع الشعوب التي تتوفر فيها شروط كينونة الشعب، سواء أكان هذا الشعب قد حصل على الاستقلال في إطار دولة أم لا، وكذلك فإنّ للأقاليم في الدول الاتحادية حقّ تقرير مصيرهم بالانفصال عن الدولة الأمّ إذا كانت تتوفر فيهم شروط كينونة الشعب.

يجوز للشعب أن يمارس حقَّ تقرير المصير بشكل سلمي، وهنا يعدُّ الاستفتاء أحسن أشكاله، وكذلك يجوز للشعب، إن لم يتهيأ له إجراء الاستفتاء بشكل سلمي، أن يلجأ إلى استخدام القوة و النضال المسلح لتأمين حقه في تقرير المصير.

وكذلك اتضح لنا أن حق تقرير المصير أصبح في الوقت الحاضر قاعدةً أمرّةً دولية، وأن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في ٢٠١٠/٧/٢٢ حول إعلان كوسوفو، من طرف واحد، استقلاله عن صربيا في ٢٠٠٨/٢/١٧ يعتبر واحدة من السوابق الدولية التي تعدُّ انتصاراً كبيراً لحق تقرير المصير، حيث أقر بحقيقة أن إعلان استقلال الشعوب من طرف واحد ليس خرقاً لاحكام القانون الدولي، وأن حق تقرير المصير كمبدأ هو من حق جميع الشعوب، وليس حصراً بالشعوب المُستعمرة من قبل الانظمة المُستعمرة، وإن حق تقرير المصير أكبر و أعلى من مبدأ السلامة الإقليمية، وأن مبدأ السلامة الإقليمية الذي يستعمل كمبرر للوقوف أمام الانفصال، حسب رأي المحكمة المذكورة، هو فقط للعلاقة بين الدول وليس للعلاقة بين الدولة وجزء من أبناء شعبها، وأنه يجوز إعلان الاستقلال في الدولة الاتحادية من طرف واحد ودون موافقة الحكومة الاتحادية في المركز، وأن المحكمة قد أقرت مبدأ الانفصال العلاجي (Remedial Secession) في الوقت الذي يستحيل فيه العيش المشترك.

فيما يتعلق بالدستور، رأينا أن المادة (١٤٠) من دستور العراق جاءت لمعالجة أوضاع المناطق الكوردستانية التي تقع خارج إدارة الإقليم ومراحل تلك المعالجة من تطبيع الأوضاع، الإحصاء السكاني والاستفتاء التي تقع على عاتق الحكومة الاتحادية، وبالرغم من بدء المرحلة الأولى التي كانت مرحلة التطبيع ومحاولة معالجة آثار التعريب والتغيير السكاني وتغيير الحدود الإدارية للمناطق الكوردستانية وإعادة المُرحّلين، إلا أنه وبقرار سياسي في عام (٢٠١٢) تم تعطيل أعمال لجنة تنفيذ المادة (١٤٠)، ليس هذا فحسب بل بدأت من جديد بعد)

١٦ أكتوبر) عمليات التعريب وترحيل المواطنين الكورد وفرض التعريب و احتلال الأراضي الزراعية للمواطنين الأصليين في تلك المناطق التي تم احتلالها من قبل الجيش العراقي والحشد الشعبي.

ماعدًا الحالات المذكورة تم في عام (٢٠١٤)، وبقرار سياسي، إيقاف إرسال حصة الإقليم من الميزانية وتم فرض حصار وضغط سياسي على شعب كوردستان إضافة إلى أن الحكومة الاتحادية لم تحاول أن تؤمن أسس العيش المشترك، والاستقرار وبناء الوطن من خلال التوزيع العادل للواردات وثروات البلد وذلك بوضع الأسس القانونية، وضمن إطار النظام الاتحادي لمسألة النفط والغاز، العلاقة والشراكة بين الاقاليم والمحافظات مع الحكومة الاتحادية.

كذلك يتبين لنا من دراسة قرارَي مجلس النواب والمحكمة الاتحادية العليا حول استفتاء إقليم كوردستان أنها لا تخلو من الثغرات والأخطاء القانونية وأنه لو كانت هناك جهة مختصة للطعن لديها في القرارين لكانت قد نقضتهما لما يشوبهما من عيوب ونواقص جوهرية وإضافة إلى الجانب القانوني فإن القرارين منحازان للسلطة المركزية، ويفتقدان الحيادية في تعاملهما مع الاستفتاء وبالتالي يُظهران بوضوح المنحى السياسي وعدم الحيادية للجهتين اللتين أصدرتاها.

نص البيان الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن ٢٠٠٢-١٢-١٧

أقر مؤتمر المعارضة العراقية الذي أنهى أعماله اليوم الثلاثاء في لندن وثيقة من عشر صفحات بعنوان "البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية". وفي ما يلي النص الحرفي الكامل للبيان:

بسم الله الرحمن الرحيم
البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية
١٤-١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢

عاش العراق ومنذ ما يزيد على ثلاثة عقود أسوأ حقبة من تاريخه السياسي المعاصر بسبب تسلط النظام الدكتاتوري العنصري الطائفي وممارساته القمعية والإرهابية ومغامراته وحروبه داخل الوطن وخارجه.

وطوال تلك الفترة ناضل الشعب العراقي، وجرت سلسلة من المحاولات الجريئة التي استهدفت إنهاء الحالة الشاذة التي فرضها النظام القمعي على شعبنا شاركت فيه شرائح واسعة من أبناء القوات المسلحة الشرفاء والقوى السياسية والشعبية ومن كل القطاعات القومية والدينية والمذهبية

للمقاومة المشروعة بجميع الوسائل بما في ذلك المقاومة المسلحة والتي توجت أنتفاضة مارس/ آذار المجيدة في العام ١٩٩١ التي أسهم فيها الملايين من العراقيين من مدنيين وعسكريين من العرب والكرد والترکمان والأشوريين، ومن الشيعة والسُّنَّة، وكادت تلقي بالنظام إلى مساقط التاريخ التي يستحقها.

وعلى الرغم من حجم التضحيات وغازرة الدماء التي قدمت فإن ظروفًا خارجة عن إرادة شعبنا الصابر حالت دون تحقيق تطلعات العراقيين وأمالهم لإعادة بناء وطنهم على أسس من الديمقراطية والعدل والسلام.

واليوم إذ تتوافر الفرصة مجدداً أمام شعبنا العراقي ومن خلال استثمار بعض معطيات العامل الدولي لإسقاط النظام الفاشي وإنجاز عملية التغيير، تتولد آفاق جديدة ومشاركة تقوم على وجوب التمسك بحتمية تحقيق هذا الإنجاز الوطني ودعم عملية التغيير لصالح شعبنا بالدرجة الأساس مع مراعاة المصالح المشروعة لدول الجوار الإقليمي العربي والإسلامي والمجتمع الدولي.

ومن أجل ذلك، فإن مؤتمر المعارضة العراقية الشامل لغالبية قوى وتيارات وشخصيات المعارضة الوطنية المنعقد تحت شعار "من أجل إنقاذ العراق وتحقيق الديمقراطية" في الفترة من ١٤-١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٢ في لندن يؤكد المبادئ والمبانيات الأساسية للمؤتمرات والاجتماعات السابقة التي عقدتها المعارضة العراقية، خصوصاً مؤتمر صلاح الدين ١٩٩٢ والخطاب السياسي لوفد المعارضة في واشنطن في أغسطس/ آب ٢٠٠٢.

ومن هذا المنطلق فقد اتخذ المؤتمر القرارات والتوصيات التالية:

(١) دور المعارضة العراقية في عملية التغيير:

أقر المجتمعون بأولوية دور المعارضة الوطنية بتياراتها وتنظيماتها المختلفة وجماهير شعبنا وعلى امتداد الساحة الجغرافية العراقية وأهميته في جميع مراحل عملية التغيير المرتقبة وبالشكل الذي ينسجم مع طبيعة أوضاعها الميدانية وإمكاناتها وقدراتها..

(٢) مستقبل العراق والديمقراطية:

العراق دولة ديمقراطية برلمانية تعددية فدرالية (لكل العراقيين) وانطلاقاً من اعتماد مفهوم إنساني وحضاري للمواطنة في العراق قائم على أساس عدم التمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو المذهب، يؤكد المؤتمر ضرورة وضع دستور دائم للبلاد يراعى فيه تركيبة الشعب العراقي ويفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويلتزم بمبدأ سيادة القانون ويصون حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة ويحترم مؤسسات المجتمع المدني.

(٣) الإسلام دين الدولة:

الدين الإسلامي من ثوابت الدولة العراقية وأحكام الشريعة الإسلامية مصدر أساسي من مصادر التشريع ويؤكد المؤتمر على ضرورة الاهتداء بقيمه النبيلة ومثله السمحة ومبادئه الخيرة ومراعاة منهجه وتعاليمه في الثقافة والإعلام والمناهج التربوية مع احترام جميع الأديان السماوية والمعتقدات الأخرى.

٤) دولة القانون:

أقر المجتمعون أنه لا مكان للفوضى وحالات الانتقام والثأر العشوائي وأي صيغة تجاوزية وغير قانونية تريد أن تفرض نفسها على أجواء العراق القادم، أيّاً كانت مبرراتها ودوافعها وأن العدل والقانون لا بد أن يأخذا مجراهما في معالجة كل الحالات التي ستنتظر بها السلطات القضائية والجهات القانونية المحلية أو الدولية ذات الاختصاص والتي ستتولى التحقيق في كل التجاوزات المدنية كمصادرة الحقوق والأموال والجرائم الجنائية والسياسية المرتكبة ذات الأدلة المسندة والمثبتة بما فيها جرائم التطهير العرقي والإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

٥) القرار السياسي:

أقر المؤتمر ضرورة إشراك جميع مكونات الشعب العراقي من العرب والكورد والتركمان والآشوريين والكلدان وغيرهم، ومن المسلمين الشيعة والسنة والمسيحيين والأرمن والأديان السماوية الأخرى في صناعة القرار السياسي.

٦) رفض أي تدخلات تهدف إلى تجاوز إرادة الشعب العراقي في عملية

التغيير:

يدعو المؤتمر الأسرة الدولية لإسناد الشعب العراقي للتخلص من النظام الدكتاتوري القائم ويرفض المؤتمر أي صيغة من صيغ الاحتلال أو الحكم العسكري المحلي أو الأجنبي أو الوصاية الخارجية أو التدخل الإقليمي، ويؤكد ضرورة احترام سيادة العراق واستقلال الدول المجاورة والإقرار بمبادئ حسن الجوار والتعاون الإقليمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأخريين والالتزام بجميع العهود والمواثيق التي أقرها المجتمع الدولي وعلى رأسها ميثاق الأمم

المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبقية العهود والمواثيق الدولية الخاصة بهذه الحقوق وكذلك الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٧ المسألة الطائفية وتصفية آثارها:

لقد تعرض الشيعة في العراق شأنهم في ذلك شأن الطوائف الأخرى طوال المرحلة الماضية، وخصوصا في ظل النظام الحالي للاضطهاد والتعسف والعزل شمل حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمذهبية، مما أخل بالتوازن الاجتماعي للبلاد وعرض الوحدة الوطنية وروح التآخي والتسامح لأشد المخاطر وأشاع سياسات القمع والأجهزة الخاصة وأساليب الخداع والكذب والمناورة للسيطرة على المجتمع العراقي بجميع أطرافه وقومياته بما فيها الأغلبية الشيعية مما أفقد الشعب العراقي واحدا من أهم عوامل مصانته ودفاعاته وأفسح المجال للسياسات الدكتاتورية والعنصرية والطائفية أن تصيب العراقيين كافة.

لذلك يرى المؤتمر ضرورة الإسراع بتصفية كل السياسات الطائفية وتحريمها ورعاية جميع الحقوق المشروعة المنتهكة للشريعة ويدين السياسات البغيضة المتمثلة أنتهاك حرمة المرجعية والحوزات العلمية والتدخل في شؤونها وتطويرها وفرض محسوبيهم عليها، ويدين كذلك قتل مراجع الدين العظام وعوائلهم والعلماء واعتقال وتعذيب الآلاف مما لا يسع المجال لذكرهم.

ويستنكر المؤتمر سياسات التعرض لحقوق المؤسسة والحوزة الدينية في النجف الأشرف وفي بقية المدن المقدسة وتدمير المساجد والحسينيات والمراكز الإسلامية والمكتبات ومنع الكتب وفرض الرقابة عليها وعدم السماح

بإقامة الشعائر المذهبية وتدمير قرى وقصبات الشيعة وهدم بيوتهم وتجفيف مناطقهم وتهجيرهم واستقدام مواطنين من بلدان أخرى لتوطينهم في أراضيهم والتشكيك أنتماء الشيعة العرب العراقيين لامتداداتهم العربية وبلدهم العراق، وتهجير الشيعة العراقيين من غير العرب، من خلال التنكر لعراقيتهم وإسقاط الجنسية العراقية عنهم وحجز أبنائهم ومصادرة ممتلكاتهم.

ويرى المؤتمر أن الدستور العراقي الجديد يجب أن يضمن عدم تكرار هذه الأعمال وحماية جميع مكونات الشعب العراقي دون تفریق.

٨ حول حملات الإبادة الجماعية وحبلة والأنفال:

يدين المؤتمر ما تعرض له شعب كردستان العراق من تمييز وقهر واضطهاد منظم من قبل نظام صدام العنصري وبصورة خاصة حملات الإبادة الجماعية (الجينوسايد) وعمليات الأنفال سيئة الصيت التي شملت أكثر من ١٨٠ ألف مواطن إضافة إلى ثمانية آلاف من البارزانيين وخمسة آلاف من الفيليين وخمسة آلاف من أهالي حلبجة وتدمير آلاف القرى والقصبات، الأمر الذي هز الضمير العالمي.

وإذ يدعو المؤتمر إلى وضع نهاية لهذه السياسة الهوجاء، فهو في الوقت نفسه يؤكد على ضرورة الكشف عن مصير الضحايا وتكريم ذكراهم وتعويض ذويهم عن الخسائر الفادحة التي لحقت بهم وإعادة بناء ما دمره النظام والعمل على إحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى المحاكم الدولية.

٩ حول التهجير والتطهير العرقي وتغيير الواقع القومي:

يدين المؤتمر التهجير القسري والتطهير العرقي واستخدام الأسلحة الكيماوية وتغيير الهوية القومية وما جرى من تغيير في الواقع القومي لمناطق

كركوك ومخمور وخانقين وسنجار والشيخان وزمار ومندي وغيرها ويدعو المؤتمر إلى إزالة آثارها، وذلك عبر الإجراءات التالية:

أ- عودة المهجرين إلى ديارهم وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر.

ب- إعادة الوافدين الذين جلبتهم السلطة لإسكانهم في المناطق المشار إليها أعلاه إلى أماكنهم السابقة.

ت- عودة الكرد الفيليين وجميع العراقيين المهجرين بذريعة أصولهم الإيرانية إلى خارج البلاد بغض النظر عن أصولهم والذين جردتهم السلطة دون وجه حق من مواظنتهم العراقية، إلى العراق وضمان تمتعهم بجنسيتهم العراقية وإعادة ممتلكاتهم إليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم والكشف عن مصير المعتقلين الفيليين منذ أبريل/نيسان ١٩٨٠.

ث- إلغاء جميع الإجراءات الإدارية التي قام بها النظام منذ العام ١٩٦٨ والتي استهدفت تغيير الواقع الديموغرافي في كردستان العراق.

١٠) الفدرالية وحل القضية الكردية:

عند دراسة القضية الكردية وسبل الحل المنشود لها، أكد المؤتمر حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع العراقي القومية والمذهبية والسياسية وأجمع على أهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية بتحقيق المساواة التامة بين جميع المواطنين آخذين بنظر الاعتبار ما أقره مؤتمر صلاح الدين والاجتماعات

الأخرى للمعارضة العراقية والخطاب السياسي للقاء قيادة المعارضة في واشنطن في أغسطس/ آب ٢٠٠٢ وتبنى المجلس الوطني لكردستان العراق مشروعاً فدرالياً متكاملًا في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

عبر المؤتمر عن احترامه لشعب كردستان وإرادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للمشاركة مع أبناء الوطن الواحد، وتوقف المؤتمر عند تجارب النظام الفدرالي واعتبره يمثل صيغة مناسبة لحكم العراق ينبغي الاستناد إليها كأساس لحل المشكلة الكردية في إطار المؤسسات الدستورية العراقية بعد القضاء على نظام صدام الدكتاتوري وإحداث التغيير المنشود. وفي هذا الصدد أكد المؤتمر حرصه الشديد على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على أساس الاتحاد الاختياري.

وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة لشعب كردستان وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع على أساس المبدأ القانوني الدولي الذي يقر حقه في تقرير المصير وتأكيد روح الأخوة والاتحاد والشراكة في الوطن.

(١١) حقوق التركمان

تناول المؤتمر التمييز والاضطهاد القومي والطائفي والتهميش الذي تعرض له التركمان، فأكد على أهمية ضمان مساواتهم مع الآخرين وإقرار حقوقهم القومية والثقافية والإدارية المشروعة ضمن صيغة قانونية محددة وصيانة ذلك دستورياً.

(١٢) حقوق الآشوريين:

درس المؤتمر الاضطهاد والقهر الذي تعرض له الآشوريون فأقر بضرورة ضمان مساواتهم مع الآخرين ووجوب تمتعهم بحقوقهم القومية والثقافية والإدارية المشروعة ضمن صيغة قانونية محددة وصيانة ذلك دستورياً

١٣) مأساة أهوار العراق:

تعرضت مناطق الأهوار إلى مأساة إنسانية وبيئية تسببت في تجفيف مساحات شاسعة منها وتدمير المنطقة تدميراً كاملاً وتجفيف مصادر العيش فيها وتهجير عشرات الآلاف من أبنائها، وهو ما يتطلب رعاية خاصة من النظام الجديد لإعادة سكانها إلى مناطقهم مع تقديم التعويضات والمساعدات اللازمة للنهوض بالمنطقة وتوفير مصادر العيش الكريم لأبنائها.

١٤) حول القوانين والقرارات الجائرة:

يدعو المؤتمر إلى تجميد ثم إلغاء جميع القوانين والقرارات والأنظمة العنصرية الجائرة التي أصدرها النظام والموجهة ضد الكرد والتركمان والآشوريين والطائفية الموجهة ضد الشيعة.

١٥) حول تجربة إقليم كردستان العراق:

يقيم المؤتمر عالياً تجربة إقليم كردستان العراق في الحرية والديمقراطية والإعمار، وهي تدل بالواقع الملموس على ما يمكن أن ينجزه العراقيون من أعمال بناء إنهم تحرروا من الدكتاتورية، ويرى المؤتمر أن بالإمكان الاستفادة من هذه التجربة الناجحة باعتبارها خطوة متقدمة على طريق التغيير الديمقراطي المنشود في العراق، وحل الخلافات عن طريق الحوار الأخوي البناء ونبذ العنف في العمل السياسي.

ويدعو المؤتمر إلى صيانة التجربة ودعمها والتعامل مع مؤسساتها القانونية المنتخبة حتى يتم تشريع دستور ديمقراطي فدرالي جديد للبلاد بما فيه إقليم كردستان العراق ودمج فصائل البيشمركة في القوات المسلحة العراقية.

١٦) الأجهزة الأمنية:

يدين المؤتمر سياسة النظام في القتل الجماعي لعشرات الآلاف من العراقيين والتصفيات الجسدية لآلاف من المواطنين والكوادر السياسية والعلمية وضباط الجيش، ويؤكد المؤتمر على ضرورة كشف الحقائق عن كل تلك الجرائم ومحاكمة المسؤولين عنها قانونيا.

ويرى من الضروري إلغاء الأجهزة القمعية التي استحدثها النظام لقهر وإرهاب المواطنين وإعادة تشكيل الجهاز الأمني الذي يرفع حرمة القوانين وحقوق المواطنة والإنسان وأمن البلاد وفق القانون.

١٧) الجيش والقوات المسلحة:

أكد المجتمعون على أهمية إعادة بناء المؤسسات العسكرية والقوات المسلحة العراقية على نحو مهني ووطني سليم بعيدا عن نزعات عسكرية المجتمع والصراعات الداخلية وسياسات التمييز القومي والطائفي ونبذ مشاريع تطوير أسلحة الدمار الشامل وكل الأسلحة المحرمة دوليا وإبعاد الجيش عن أعمال القمع الداخلي ونهج العدوان الخارجي وتحديد مهمته بالدفاع عن الوطن والإعمار.

١٨) الأوضاع الاقتصادية وتصفية آثار حربين مدمرتين:

يحمل المؤتمر النظام الحالي مسؤولية التدهور الاقتصادي والمعاشي والأمني والاجتماعي الذي يعيشه العراق بتدمير وتهجير الملايين من أبنائه من مناطق سكناهم إلى الخارج ويحيي الدول الشقيقة والصديقة على استضافتهم وتقديم الملاجئ والتسهيلات لهم.

كما يحمل المؤتمر نظام صدام المسؤولية الأخلاقية والقانونية والتاريخية في حربه ضد الجارتين إيران والكويت، ويطالب بالتعاون مع الدولتين الجارتين لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين وإنهاء آثار ومترتبات تلك الفترة الشاذة ويضمن عدم استخدام أراضيه للعدوان على الدول الأخرى.

ويحمل المؤتمر النظام الحالي المسؤولية الأولى في فرض الحصار والعقوبات على العراق ويطالب المجتمع الدولي ودول الجوار أن تعمل بمسؤولية مع النظام الجديد وتتعاون معه لإنهاء الأوضاع الشاذة التي يعيشها وتصفية كل الآثار العملية والقانونية والإجرائية وفق قرارات الأمم المتحدة ليعود العراق إلى حظيرة المجتمع الدولي ودوائره الإقليمية ليعيش بسلام وأمن.

كما يطالب المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات والهيئات الدولية لمساعدة العراق خلال الفترة الانتقالية لتجاوز الأوضاع المأساوية التي يعيشها شعبه من خلال مشروع متكامل تسهم فيه أطراف عديدة وفي مجالات مختلفة.

ويؤكد على ضرورة الإجراءات العاجلة التالية:

أ- تعبئة حجم كبير من الموارد عراقيا ومن الجهات الدولية والإقليمية.

ب- أن يسمح للعراق أن يصل إلى الحد الأقصى من طاقته التصديرية للنفط.

ت- التفاوض مع الجهات الدائنة لحل مشكلة الديون والتعويضات المترتبة على العراق.

ث- الطلب من المجتمع الدولي وخاصة الدول الصديقة لإطلاق الأرصدة العراقية المجمدة في الخارج والمساعدة للكشف عن ثروة صدام والمتورطين معه والأفراد والشركات الوهمية أو الحقيقية والحسابات المفتوحة باسمهم في مختلف البلدان ووضع اليد عليها باعتبارها جزءاً من المال العام للشعب العراقي.

ج - كما يطالب المؤتمر الحكم الجديد بإعادة دراسة كل الاتفاقات التجارية والاقتصادية والنفطية التي أبرمها العراق منذ أغسطس/آب ١٩٩٠ مع الشركات والدول وتشخيص قانونيتها ومصحة العراق في إبرامها.

ح - ويطالب المؤتمر الحكم الجديد بشكل خاص بالتعاون مع إيران والكويت لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من الطرفين وإنهاء كل الآثار السلبية الأخرى.

١٩) برنامج النفط مقابل الغذاء:

يرى المؤتمر أن من الضروري الحفاظ على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي يوفر الغذاء والدواء وإعادة بناء البنية التحتية للشعب العراقي والعمل على معالجة جوانبه السلبية حتى يتم إعادة النظر في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووضع برامج مدروسة من قبل الحكم الجديد توفر أسباب العيش الكريم للشعب وخاصة للطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وتأخذ بالحسبان برامج التنمية والتوزيع العادل للإيرادات على أقاليم ومناطق البلاد كافة.

(٢٠) قانون جديد للجنسية:

أقر المجتمعون بضرورة قيام السلطات الانتقالية فوراً بتسهيل عودة الملايين من المهجرين والمهاجرين واللاجئين العراقيين من مختلف المنافي والمغتربات وتوفير المستلزمات الأساسية التي تسهل عودتهم السريعة مع عوائلهم للمشاركة في إعادة إعمار الوطن وإعادة ممتلكات المهجرين إليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم.

(٢١) تسهيل عودة المهجرين والمهاجرين واللاجئين العراقيين:

أقر المجتمعون بضرورة قيام السلطات الانتقالية فوراً بتسهيل عودة الملايين من المهجرين والمهاجرين واللاجئين العراقيين من مختلف المنافي والمغتربات وتوفير المستلزمات الأساسية التي تسهل عودتهم السريعة مع عوائلهم للمشاركة في إعادة إعمار الوطن وإعادة ممتلكات المهجرين إليهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم.

(٢٢) دور الكفاءات الأكاديمية والعلمية:

يوصي المجتمعون بضرورة تولي الجمعيات الأكاديمية والاختصاصية وكل العلماء العراقيين الذين تراكمت لديهم مستويات عالية من الكفاءة والتحصيل العلمي وضع خبراتهم في خدمة الخطط الإنمائية الآنية والمستقبلية وفي المجالات المختلفة حال سقوط النظام.

يحيي المؤتمر شهداء الحرية في العراق ويعلن عن تضامنه مع عشرات الآلاف من السجناء والمعتقلين السياسيين الذين يمكنون خلف قضبان سجون النظام منذ سنين وكذلك مع ذويهم.. كما يحيي المؤتمر أهلنا داخل العراق

وكل زاوية وشبر منه ويفخر بروح المقاومة البطولية التي تسخر بمهازل الاستفتاء ومسرحية إطلاق السجناء وغيرها من عمليات التزييف والتزوير لإرادة شعبنا العراقي الذي باتت ساعة خلاصه قريبة جدا.

في ما يلي لائحة بأعضاء لجنة المتابعة والتنسيق التي أقرها مؤتمر المعارضة العراقية في ختام أعماله اليوم الثلاثاء في لندن، ويتكون من ٦٥ شخصية أضيف إليها في وقت لاحق عشرة آخرين:

- ١- إبراهيم حمودي
- ٢- أحمد الجلبي
- ٣- العقيد أحمد علي محسن
- ٤- أكرم الحكيم
- ٥- ألبرت يلدا
- ٦- إياد السامرائي
- ٧- إياد علاوي
- ٨- أيهم السامرائي
- ٩- السيدة بيان الأعرجي
- ١٠- بيان جبر
- ١١- توفيق الياسري
- ١٢- جلال طالباني
- ١٣- جنيد منكو
- ١٤- جواد العطار
- ١٥- جوهر نامق
- ١٦- حاتم مخلص
- ١٧- حاتم شعلان أبو الجون
- ١٨- حاجم الحسيني
- ١٩- حامد البياتي
- ٢٠- حسين الجبوري

- ٢١- حسين الشعلان
- ٢٢- حسين الشامي
- ٢٣- رضا جواد تقي
- ٢٤- السيدة سعاد الكريماوي
- ٢٥- سعد البزاز
- ٢٦- سعد جواد
- ٢٧- سعد صالح جبر
- ٢٨- سعدون الدليمي
- ٢٩- سنان الشيببي
- ٣٠- صادق الموسوي
- ٣١- السيدة صفية السهيل
- ٣٢- صلاح الدين بهاء الدين
- ٣٣- صلاح الشихلي
- ٣٤- صنعان أحمد آغا
- ٣٥- طارق الأعظمي
- ٣٦- عادل عبد المهدي
- ٣٧- عباس البياتي
- ٣٨- عبدالعزيز الحكيم
- ٣٩- عبد الستار الجميلي
- ٤٠- عبد المجيد الخوئي
- ٤١- عز الدين سليم
- ٤٢- علي بن الحسين
- ٤٣- غسان العطية
- ٤٤- فاروق رضاعة
- ٤٥- فؤاد معصوم
- ٤٦- قادر عزيز
- ٤٧- كريم أحمد
- ٤٨- كنعان مكية
- ٤٩- كوسرت رسول علي

- ٥٠- كوران طالباني
٥١- محمد بحر العلوم
٥٢- محمد تقى المولى
٥٣- محمد الحيدري
٥٤- محمد عبد الجبار
٥٥- محمد الحاج محمود
٥٦- مسعود بارزاني
٥٧- مشعان الجبوري
٥٨- مضر شوكت
٥٩- موفق الربيعي
٦٠- ناجي حلمي
٦١- نجم الدين كريم
٦٢- هوشيار زيباري
٦٣- اللواء الركن وفاق السامرائي
٦٤- وليد محمد صالح
٦٥- يونادم يوسف كنا

الوثيقة السياسية لضمان حقوق المكونات القومية والدينية في كردستان

هذه الوثيقة أعدت من قبل اللجنة المختصة التي كانت تحت إشراف الدكتور خليل ابراهيم وعضوية (روميو هكاري، شيخ شامو، منى القهوجي، فيان دخيل، د.طالب كاكهيي، كريم سليمان، هالان هرمز، محمد سعدالدين)، تم المصادقة عليها، بالإجماع، في آخر اجتماع للجنة العليا للاستفتاء في يوم ٢٤/١٧/٢٠١٧.

نحن أعضاء المجلس الأعلى للاستفتاء في كردستان باعتبارنا ممثلي معظم الأحزاب الكردستانية، انطلاقاً من إيماننا أن كردستان وطن الجميع من كورد وتركمان والكلدان السريان الآشوريين والعرب والأرمن، ومن مسلمين وإيزيديين ومسيحيين وكاكائية ويهود وزرادشتيين وصابئة مندائية والشبك، وفي الوقت الذي نستذكر الاضطهاد والاستبداد والمآسي التي تعرّض لها شعب كردستان بكافة مكوناته منذ عقود، وإدراكاً منا أن القضاء على تلك المآسي لا يمرُّ إلا عبر القضاء على التمييز والاضطهاد القومي والديني والطائفي وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو المعتقد، وتكريماً لأرواح شهدائنا من أجل التحرُّر والقضاء على التمييز، واستلهاماً من روح التسامح والتآخي وقبول الآخر التي يتحلّى بها شعب كردستان، وإيماناً منا بحقوق الإنسان الأساسية بكرامته وقيّمته

وبالحقوق المتساوية للشعوب صغيرها وكبيرها، واسترشاداً بالمبادئ التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية حول احترام حقوق الأقليات القومية والدينية واللغوية وحمايتها وتنميتها، وإيماناً منا أن تتمتع المكوّنات في كردستان بحقوقها على أسس ديمقراطية وسيادة القانون والعدالة سيسهم في تعزيز الأمن والسلام ليس في كردستان وحسب، بل وفي المنطقة والعالم أيضاً، لكل ذلك قررنا تنظيم العلاقة بين المكوّنات والدولة على الأسس الآتية:

المادة (١):

الإقرار بالتعددية القومية والدينية والمذهبية والثقافية للمجتمع الكوردستاني وضمن حقوق جميع المكونات على أساس المواطنة والمساواة ومراعاة الخصوصيات الدينية والعقائدية وممارسة الشعائر والطقوس والحفاظ على دور العبادة والعناية بها.

المادة (٢):

أ. ضمان الحقوق القومية والثقافية والإدارية للتركمان والكلدان السريان الآشوريين والعرب والأرمن، بدءاً بالإدارة الذاتية والحكم الذاتي واللامركزية وصولاً إلى الفدرالية في مناطق المكونات التاريخية استناداً لإحصاء عام ١٩٥٧.

ب. ضمان حقوق المكون الإيزيدي بإدارة الذاتية والحكم الذاتي واللامركزية وصولاً إلى الفدرالية في مناطق ذات الكثافة السكانية للمكون، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٣):

ضمان التمثيل العادل للمكونات في المجالس المنتخبة التشريعية والأجهزة الإدارية والسلك الدبلوماسي والهيئات المستقلة وينظم بقانون.

المادة (٤):

ضمان تمثيل المكونات القومية والدينية في المحكمة الدستورية العليا حسب المؤهلات التي تقتضيها القواعد العامة.

المادة (٥):

ضمان مشاركة المكونات القومية والدينية في المؤسسات التنفيذية والمناصب السيادية وفي المنظومة الدفاعية وقوى الأمن الداخلي وقوات البيشمركة حسب القوانين النافذة.

المادة (٦):

اعتبار اللغات الكوردية والتركمانية والسريانية والعربية والأرمنية لغات رسمية في كوردستان وينظم ذلك بقانون.

المادة (٧):

دستان وشعاره ونشيدته الوطني الى المكونات وينظم بقانون.

المادة (٨):

تنظم الأعياد والمناسبات القومية والدينية والعطل الرسمية للمكونات بقانون.

المادة (٩):

تكفل الدولة حرية المعتقد وممارسة الشعائر والطقوس الدينية لكافة المكونات الدينية.

المادة (١٠):

لأتباع المكونات الدينية غير المسلمة إتباع الأحكام الخاصة بأحوالهم الشخصية عبر تشكيل محاكم المواد الشخصية وعدم فرض أحكام ديانة على أتباع ديانة أخرى.

المادة (١١):

إزالة ومنع التغيير الديموغرافي في مناطق المكونات التاريخية استناداً لإحصاء ١٩٥٧ منذ تأسيس الدولة العراقية وإزالة المظالم وأثار الإبادة الجماعية التي تعرّض لها الكورد الايزيديون والكلدان السريان الآشوريون والتركمان وسائر المكونات الأخرى وتنمية المناطق التي تعرضت إلى الدمار وتعويض الأضرار الواقعة.

المادة (١٢):

ضمان حق إنشاء المجالس والرابطات والجمعيات والمنظمات والأندية الخاصة بالمكونات.

المادة (١٣):

تلتزم الدولة بحماية وإحياء المواقع الأثرية والحضارية والدينية لكافة المكونات.

المادة (١٤):

تدرج في مناهج التربية والتعليم تاريخ المكونات ومفاهيم التسامح والتعايش وقبول الآخر ورفض ثقافة الكراهية والتمييز، وكل ما يؤدي إلى العنف في الفكر والممارسة.

المادة (١٥):

مشاركة ممثلي جميع المكونات القومية والدينية في صياغة دستور الدولة.

المادة (١٦):

يتم تنفيذ مواد هذه الوثيقة مع تفعيل أول دورة برلمانية في كردستان بعد صدور الوثيقة.

اعلان المبادئ الدستورية^١

مقدمة

اعتماداً على نص الفقرة ٢١ من ميثاق الأمم المتحدة الذي يشير إلى هدف الأمم المتحدة الرامي " إلى إنماء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية بين الحقوق بين الشعوب وأن يكون لكل منها حق تقرير المصير"، و المادة ٥٥ من الميثاق التي تنص على " تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وأن يكون لكلٍ منها حق تقرير المصير"، وكذلك ما جاء في قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ في كانون الأول ١٩٦٠ المتضمن إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة إنه "لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدّد بحرية مركزها السياسي، وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"، وإشارة إلى المادة الأولى من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عام ١٩٦٦ حول إعطاء الحق لكل الشعوب في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تقرّر وضعها السياسي، وتتابع بحرية إنمائها الاقتصادي والاجتماعي

١- باقتراح من مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان وبعد مصادقة اللجنة العليا للاستفتاء، تم إعداد مشروع إعلان المبادئ الدستورية من قبل الدكتور كاوه محمود سكرتير الحزب الشيوعي الكوردستاني.

والثقافي، وإشارة إلى إعلان مبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالعلاقات الودية والتعاون وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الصادر بقرار الجمعية العامة ٢٦١٥ لعام ١٩٧٠ تحت مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحققها في تقرير مصيرها بنفسها أنه " لجميع الشعوب بمقتضى مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحققها في تقرير مصيرها بنفسها المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، الحق في أن تحدد بحرية دون تدخل خارجي مركزها السياسي وفي أن تسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلى كل دولة واجب احترام هذا الحق وفقاً لأحكام هذا الميثاق". وإشارة إلى نص الإعلان العالمي لحقوق الشعوب الصادر عام ١٩٧٦، وكذلك البند الثامن من بنود اتفاقية هلسنكي المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في آب ١٩٧٥ وكذلك الإعلان الصادر عن مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ الذي عقد بإشراف الأمم المتحدة والذي أكد على أن " لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وإضافة إلى آراء محكمة العدل الدولية حول إلزام حق تقرير المصير في معرض قراراتها حول ناميبيا في ٢١ حزيران ١٩٧١ والصحراء الغربية في ١٦ تشرين الاول عام ١٩٧٥ وتيمور الشرقية في ٣٠ حزيران ١٩٩٥، ورأي المحكمة حول استقلال كوسوفو عام ٢٠٠٨.

وتؤكد السوابق في مجال القانون الدولي هذا الحق استناداً على إقرار المجتمع الدولي انفصال السنغال عن مالي عام ١٩٦٠، وسنغافورة عن ماليزيا ١٩٦٠، وبنغلاديش عن باكستان ١٩٧٤، وارتيريا عن اثيوبيا ١٩٩٣، وانبثاق الدول في أوروبا الشرقية أوائل التسعينيات، وانفصال جمهوريات البلطيق، وانبثاق جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وتفكك يوغسلافيا إلى ست دول.

وإشارة الى الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ الذي يؤكد في ديباجته وفي المادة الأولى منه أن تطبيق هذا الدستور يحافظ على العراق أرضاً وشعباً وسيادة،

وأن الدستورَ ضامنٌ لوحدة العراق، ونظراً لمرور أكثر من ١٣ عاماً على إقرار الدستور وعدم تطبيق أكثر من ٥٠ مادة منها، ونظراً لاستحفال الأزمة البنيوية الخاصة بهيكلية الدولة العراقية وعدم إمكانية تطبيق الفدرالية التي تعني الاتحاد الاختياري من الناحية العملية، ولعدم إمكانية بناء الدولة العراقية بشكل قسري ونظراً للمخاطر المحدقة جراء هذا الوضع في كوردستان، ومن أجل السعي لتلافي أية اصطدامات مبنية على أساس قومي أو عرقي أو طائفي بين كوردستان وبين العراق، فقد قرّر الشعبُ الكوردستانيُّ التوجّه إلى إجراء استفتاء لتحديد علاقته بالعراق على أساس حق تقرير المصير وعبر العودة إلى إرادة الشعب الكوردستاني وقراره حول هذه المسألة، وسيكون قرار الاستفتاء أساساً حل الإشكاليات والخلافات بين كوردستان والعراق على أساس ديمقراطي سلمي، ويؤسس مستقبلاً لعلاقات سليمة مبنية على الجيرة والتعاون والعمل المشترك لما يخدم مصلحة الشعبين العراقي والكوردستاني.

يأتي قرار الاستفتاء الصادر بمرسوم من رئاسة الإقليم تنويجاً لنضالات شعبنا الكوردستاني بكافة قومياته ومكوّناته ونضالات حركته الوطنية التحررية وما قدمه من شهداء وتضحيات جسام في عمليات الأنفال والقصف الكيماوي وحملات الجينوسايد، اعتزازاً بنضالنا عبر التاريخ من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية وسلام البشرية، واستلهاماً لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا، مؤكدين أن الشعب هو مصدر السلطات.

ونظراً لأهمية قرار الاستفتاء والخيار المطروح أمام الشعب فقد ارتأينا إعلان المبادئ الدستورية العامة التي تعتبر أساساً لخيار الدولة الوطنية الكوردستانية المستقلة.

يعدُّ هذا الإعلان خطاباً سياسياً موجّهاً إلى الرأي العام الداخلي وإلى الرأي العام الإقليمي والدولي وكذلك إلى الحكومات والدول باعتباره وثيقة ضامنة وكاشفة

يتم الإشارة فيه إلى المبادئ الدستورية العامة التي يتضمنها دستور الدولة الوليدة مؤكداً على طبيعة النظام السياسي والتزامها بالمواثيق الدولية الصادرة من الأمم المتحدة والتزامها بمبادئ حقوق الإنسان على طريق بناء دولة القانون بمقوماتها ومؤسساتها المدنية الديمقراطية الحديثة. إن إعلان المبادئ الدستورية ليس بديلاً عن الدستور الذي يجب أن يشارك جميع المكونات القومية والدينية في صياغته من خلال جمعية تأسيسية، ويتم الاستفتاء عليه من قبل الشعب.

واستلهاماً لنضالات الشعب واحتراماً ووفاءً لأرواح شهدائه في ثوراته المتعاقبة فإننا نعلن المبادئ الأساسية لدستور الدولة الوطنية الكوردستانية المستقلة، على النحو التالي:

١- جمهورية كوردستان دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، وتحترم التعددية، وتكفل الحرية والعدل والمساواة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز على أساس الدين والعرق. وهي دولة وطنية لجميع المواطنين من كورد وعرب وتركمان وأشوريين كلدان سريان وأرمن، وتلتزم الدولة بحماية التراث الوطني الخاص لكافة القوميات والمكونات، وتجسيد ذلك في العلم والنشيد الوطنيين بالشكل الذي يعبر عن التنوع القومي والديني.

٢- الشعب مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاء والانتخابات النزيهة، بإدارة مفوضية مستقلة وتحت الإشراف القضائي، ووفقاً لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء. ويضمن الدستور تمثيل كافة القوميات والمكونات في كوردستان من خلال الكوتا، إضافة إلى الحق في القوائم العامة.

٣- النظام السياسي للدولة جمهوري برلماني ديمقراطي يقوم على التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والفصل بينهما والتداول السلمي للسلطة، وتعدُّ الأحزاب السياسية وبما لا يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية.

٤- تضمن الدولة حقوق جميع القوميات والمكونات في الدولة على أساس المساواتية بين الافراد والمكونات ومراعاة الخصوصيات وفق آليات مبنية على الديمقراطية وتوسيع اللامركزية والحكم الذاتي والادارات الذاتية ومن خلال أطر متنوعة تأخذ بنظر الاعتبار إرادة المكونات وتطلعاتهم، وصولاً إلى الفدرالية في التنظيم الإداري.

٥- تكفل الدولة، وتضمن حرية كافة المواطنين في الدين والعقيدة وممارسة الشعائر والطقوس الدينية للمسلمين والايديين والمسيحيين والكاكائية واليهودية والزرادشتية والصابئة المندائية وغيرها من الأديان والمعتقدات.

٦- دولة كوردستان جزءً من الشرق الأوسط وتعتبر نفسها جزءاً من المجتمع الدولي، وتسعى إلى إقامة علاقات صداقة بين كافة شعوب الشرق الأوسط والعالم وبين الدول مبنية على التعايش المشترك والتعاون من أجل السلم والاستقرار وإطفاء بؤر التوتر، ومحاربة الإرهاب، واحترام سيادة الدول وإقامة علاقات مبنية على الجيرة الحسنة وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول والشعوب. وتلتزم الدولة الكوردستانية بالمعاهدات و الاتفاقيات الدولية وتلك التي ترسم الحدود مع دول الجوار، وتلتزم الدولة

بالحدود التاريخية والجغرافية لكوردستان الجنوبية، وتعمل على حل الإشكاليات مع الدولة العراقية عن طريق الحوار، وبما يخدم ويرسخ السلم والأمن والاستقرار. وتسعى هذه الدولة إلى المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية.

٧- قوات البيشمركة هي القوات المسلحة الكوردستانية وهي ملك للشعب، ويجب أن تكون مؤسسة وطنية مفتوحة لكل المواطنين الكوردستانيين وبمختلف قومياتهم ومكوناتهم، وتحظر إنشاء الميلشيات بمختلف مسمياتها.

٨- تكون الدولة مبنية على سيادة القانون واستقلال القضاء كضمانة أساسية لتحقيق العدالة لجميع المواطنين.

٩- جميع المواطنين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، والكرامة الانسانية حق أصيل وهي مصنونة ويحظر التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك، وتكفل الدولة حرية المرأة وحقوقها، ومشاركتها في مراكز القرار، كما تضمن الدولة المزايا للفئات التي تستدعي الحماية.

١٠- لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة، ولا يجوز محاكمة المدنيين أمام أي قضاء استثنائي أو القضاء العسكري. ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائي مسبق. وتكفل الدولة حرية الإقامة والتنقل لكل مواطن.

١١- الجنسية الكوردستانية حق أصيل لجميع المواطنين في الدولة، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها.

١٢- تكفل الدولة حرية العقيدة، وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمي دور العبادة.

١٣- حرية الفكر والرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق القوميات والمكونات، ويحظر الرقابة على وسائل الإعلام أو مصادرتها أو تعطيلها إلا بموجب حكم قضائي مسبب ولمدة محددة.

١٤- الحق في إنشاء الأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، والحق في التجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو بالمبادئ والحقوق والحريات الأساسية.

١٥- تعتمد الدولة في سياساتها على التنمية الشاملة والمستدامة وعلى مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمواطنة الكوردستانية الفاعلة وحماية التراث الوطني لكافة الشعوب والمكونات، وتلتزم الدول بحماية الثروات الطبيعية (النفط، الغاز، المياه، المعادن)، كونها ملكية عامة للشعب، وتهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المستهلك، وحماية المنافسة الحرة ومنع الاحتكار، وحماية البيئة.

١٦- الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائي ومقابل تعويض عادل.

١٧- لكل مواطن حقُّ تولِّي الوظائف العامة، وحق العمل مكفول، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لكل مواطن، وتلتزم بوضع حدٍّ أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية.

١٨- التعليم الأساسي إلزامي، وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة، وتكفل الدولة الحق في التعليم والحريات الأكاديمية والبحث العلمي والإبداع والابتكار والحصول على المعرفة وتداول المعلومات ونشرها والمشاركة في الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي. وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان.

١٩- حرمة الحياة الخاصة لكل إنسان ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية واتصالاته الإلكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، مصونة، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي ولمدة محددة.

٢٠- الحق في توفير حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق في التغذية السليمة والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، والحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقاً لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.

الوثائق

الوثيقة رقم ١

رئاسة إقليم كردستان
قرار إقليمي
رقم (١٠٦)، سنة ٢٠١٧



جمهورية العراق
إقليم كردستان
الرئيس

قرار إقليمي
رقم (١٠٦)

استناداً لقانون رئاسة إقليم كردستان المرقم (١) لسنة ٢٠٠٥ المعدل، ومراعاة المصلحة العامة، واستناداً لمبادئ حق تقرير المصير المعترف به من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والقوانين الدولية لكافة شعوب العالم وقومياته، ولأن شعب كردستان شعب يمتلك كافة مقوماته الخاصة من حيث الأرض واللغة والثقافة والتاريخ والهوية، وكافة أسس التعريف كشعب بكافة مكوناته وكافة المقاييس الإنسانية والدولية، لديه حق تقرير مصيره ومستقبله.

ناضل شعب كردستان منذ تأسيس الدولة العراقية لترسيخ حقوقه من أجل التعايش السلمي مع شعوب العراق الأخرى، ليكون وجوده كشعب محفوظاً. ونتيجة لنضال حركة التحرر

الكوردية لعشرات السنين، وخلال المراحل المختلفة تلقى بعض الوعود والمشاريع من قبل السلطات في العراق، وبالرغم من أن تلك الوعود والحقوق لم تكن متوافقة بشكل كامل مع أهداف وتوضيحات شعبنا. ومثال على هذه الوعود والمشاريع يمكن الإشارة إلى البيان البريطاني - العراقي في سنة ١٩٢٢ حول تأسيس حكومة كوردية، وقانون اللغات المحلية رقم (٧٤) لسنة ١٩٣١، والتصريح الرسمي للعراق عن عود العراق لعصبة الأمم، والتزام العراق بتطبيق الدراسة الكوردية في كردستان، والمادة (٣) من الدستور المؤقت للعراق لسنة ١٩٥٨، ومشروع الإدارة اللامركزية في العراق لسنة ١٩٦٣ وبيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦، واتفاقية ١١ آذار سنة ١٩٧٠، وقانون الحكم الذاتي المرقم (٣٣) لكوردستان - عراق سنة ١٩٧٤، والمادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية سنة ٢٠٠٤.

لم تقف الحكومات المتعاقبة في العراق عند انتهاك المواثيق والعهود وإهمالها فقط، بل ردت بالنار والحديد على مطالب الشعب الكوردي بحقوقه المشروعة، وكانت النتائج كارثية ومدمرة لكوردستان، مثل شتتها عمليات الإبادة الجماعية ضد الشعب الكوردي تحت مُسمّى عمليات الأنفال، وترحيل الكورد من مدنهم ومناطقهم والاستيطان القسري، وتدمير القرى والبلدات الكوردية والبنى التحتية الاقتصادية، واستخدام الغازات السامة المحظورة دولياً ضد المدنيين.

بعد عملية تحرير العراق عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام البعث أُتيحت فرصة جديدة لبناء العراق على أساس الديمقراطية والمؤسساتية والمواطنة بشكل تكون حقوق كافة مكوّناته محفوظة، وعلى الرغم من التضحيات والمأساة التي تعرّض لها شعب كوردستان إلا أنه شارك مشاركة فاعلة عن طريق ممثليه في بناء العراق الجديد وصياغة دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، الذي أصبح أساساً لبناء دولة ديمقراطية اتحادية ذات برلمان تعددي على أساس مبدأ الاتحاد الاختياري، وتحديد أسس حماية المكوّنات وحلّ المشاكل التاريخية للبلاد، لكن بعد مرور عدة سنوات من عمر هذا الدستور، مازال العراق مليئاً بالانتهاكات القانونية والدستورية الصريحة وانتهاك الأسس التي تأسست عليها دولة العراق الجديد من تقاسم الحقوق والسلطات ما بين المركز والإقليم.

ويعتبر تقاسم الواردات والثروات وتحديد حدود إقليم كوردستان من أهم أسس النظام الفدرالي. من الناحية المالية قطعت ميزانية لإقليم، ومن ناحية تحديد الحدود، وعلى الرغم من أن المناطق الكوردستانية الواقعة خارج إدارة الإقليم جزء من كوردستان من الناحية التاريخية والجغرافية والديمقراطية إلا أن القيادة السياسية الكوردستانية ومن أجل إثبات حسن النية وحل المشاكل بشكل سلمي وافقت على المادة (١٤٠) من الدستور التي وضعت خارطة طريق، وكان من المفترض أن تُنظّم عملية الاستفتاء حتى نهاية

عام ٢٠٠٧، كي يتمكن سكان هذه المناطق تقرير مستقبلهم بحرية.

ولطالما أكدت القيادة السياسية في إقليم كردستان على التزامها بنتائج الاستفتاء مهما كانت، لكن الحكومة العراقية لم تطبقه. وأهملت تشكيل المجلس الاتحادي حسب المادة (٦٥) من الدستور.

كذلك تنص ديباجة الدستور على أن شعب العراق بكل أطيافه ومكوناته قرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه، وأن "الالتزام بهذا الدستور يحفظ الاتحاد الاختياري للعراق وشعبه وأرضه وسيادته". وبالعكس انتهاك بنوده يؤدي إلى تفتيته.

وتسبب استمرار الحكومة والقيادة السياسية العراقية على إتباع سياسة الانتهاك وعدم الالتزام بنص الدستور وتهميش حقوق ومطالب شعب كردستان، ولأن أوضاع المنطقة والعالم بشكل عام والعراق خاصة تتوجب إصدار قرار حازم من أجل مستقبل هذا الشعب، وبعد الاجتماع والتشاور مع الأطراف السياسية الكوردستانية بمختلف مكوناتها في ٢٠١٧/٦/٧، توصلنا إلى نتيجة أنه يجب العودة إلى رأي وإرادة شعبنا من أجل تقرير مصيرهم ومستقبلهم، واستناداً على هذه الأسس قررنا:

١- إجراء استفتاء عام بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٧ في إقليم كردستان وكافة المناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم.

٢- تنظم عملية الاستفتاء على شكل تصويت عام سري مباشر وحر. تبدأ عملية التصويت من الساعة الثامنة صباحاً وحتى السادسة مساءً.

٣- بهدف تطبيق حق تقرير المصير سيصوّت المشاركون في العملية بنعم أو لا على السؤال المذكور أدناه وذلك بوضع علامة صح على الاختيار.

• هل تريد أن يكون إقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم دولة مستقلة؟

- نعم

- كلا

٤- يجب أن تتوفر في المصوّت شروط التصويت حسب القانون والتعليمات.

٥- يجب أن تطبع بطاقة التصويت باللغات الكورية والعربية والتركمانية والسريانية.

٦- يعتبر الاختيار الحاصل على غالبية الأصوات فائزاً، ويصبح ممثلاً للإرادة العامة لشعب كوردستان بمختلف مكوناته.

٧- بالنسبة لسجل الناخبين والحملة الانتخابية والتصويت وجرائم الانتخاب تطبق أحكام قانون الانتخابات الصادر من برلمان كوردستان المرقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل وكافة القوانين ذات الصلة.

٨- تقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في كوردستان بتنظيم الاستفتاء والإشراف عليه وإعداد سجل الناخبين وفرز وعد الأصوات والإعلان عنها. وتتبع في هذا نظم وتعليمات وأحكام القوانين ذات العلاقة والمقاييس الدولية.

٩- تطبق المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء هذه العملية مع المجلس الأعلى للاستفتاء في كوردستان.

١٠- لا يحق للمؤسسات الحكومية والحزبية التدخل بأي شكل من الأشكال في شؤون مسؤولي ومشرفي منظمي عملية الاستفتاء، ويمنع كافة الأشخاص والأطراف من التدخل في شؤون وسلطات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء عند أدائها لواجباتها بشكل محايد ومستقل ونزيه وعلني بالكامل حسب القوانين.

١١- على الجهات المختصة إفساح المجال اللازم لمشاركة كافة أبناء الشعب وضمان حرية التصويت والتجمع وإبداء الرأي والتنقل حسب القوانين والتعليمات، والتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء لتسهيل العملية.

١٢- ضمان مشاركة الجهات الدولية المختصة الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام في مراقبة كافة عمليات الدعاية وسير التصويت وفرز وعد الأصوات وإعلان النتائج.

١٣- تعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء على فسح المجال أمام الجالية الكوردستانية في الخارج للمشاركة في الاستفتاء.

مسعود بارزاني
رئيس إقليم كردستان

أربيل
٢٠١٧/٦/٨

جمهورية العراق
إقليم كورستان
الرئيس



گۆماری عێراق
هەرێمی کورستان
سەرۆک

قەرمانی هەرێمی

ژماره (۱۰۶)

پاڵپشت به یاسای سەرۆکایهتی هەرێمی کوردستان ژماره (۱) ی سالی ۲۰۰۵ ی ههوارکراو، و به لهبەرچاواگرتهی بهرژمه‌هه‌ندی گه‌شتی و پشته به‌سه‌ت به‌ بنه‌مای مافی چاره‌ی خۆنووسین که مافیکی دانپێنراوه له‌لایه‌ن کۆمه‌له‌ی گه‌شتی نه‌ته‌وه‌یه‌که‌گرتوه‌کان و یاسا نیوده‌وله‌تیه‌کان بۆ گه‌لانی جیهان و نه‌ته‌وه‌کان، و به‌و پێیه‌ی گه‌لی کوردستان گه‌لیکی خاوه‌ن هه‌موو تابه‌ته‌ندییه‌کانی خۆیه‌تی له‌ رووی خاک و زمان و کلتور و میژوو و شوناس و گه‌شت بنه‌ماکانی پێناساندنی وه‌کو گه‌لیک به‌ هه‌موو پێکهاته‌کانیه‌وه، به‌ هه‌موو پێوه‌ره‌ مرۆیی و نیوده‌وله‌تیه‌کان مافی هه‌یه‌ به‌پار به‌دات له‌سه‌ر دیاریکردنی جۆری ژیا‌ن و داها‌تووی خۆی.

گه‌لی کوردستان هه‌ر له‌ دروستبوونی ده‌وله‌تی عێراقوه‌ خه‌بات و تیکۆشانی کردووه بۆ چه‌سپاندنی مافه‌کانی و بۆ پێکه‌وه‌ ژیا‌نیکی ئاشتیانه‌ له‌گه‌ڵ گه‌لانی تری عێراقی، بۆ ئه‌وه‌ی بوونی وه‌کو گه‌لیک پارێزراو بێت. له‌ نه‌تجای خه‌باتی ده‌یان سه‌له‌ی بزوتنه‌وه‌ی رزگاریخواری گه‌لی کوردستان، له‌ چه‌ندین قۆناغه‌دا هه‌ندیک پرۆژه و به‌لێنی پێدراون له‌لایه‌ن ده‌سه‌لاتدارانی عێراقوه‌، هه‌رچه‌نده‌ ئه‌و ماف و به‌لێنانه‌ به‌ ته‌واوی نه‌ده‌گه‌نجان له‌گه‌ڵ ئامانه‌جه‌کان و قوربانیدانی گه‌له‌که‌مان. نموونه‌ بۆ ئه‌م پرۆژه و به‌لێنانه‌ ده‌کرێت ئاماژه‌ به‌دی بیه‌یانی به‌ریقانی - عێراقی له‌ سالی ۱۹۲۲ ده‌رباره‌ی دامه‌زراندنی حکومه‌تیکی کوردی، یاسای زمانه‌ خۆجێیه‌کان ژماره (۷۴) ی سالی ۱۹۳۱، لێدوانی قه‌رمی عێراق ده‌رباره‌ی به‌لێنه‌کانی عێراق بۆ کۆمه‌له‌ی نه‌ته‌وه‌کان، په‌یوه‌سته‌بوونی عێراق به‌ جێیه‌جێکردنی خۆبێدنی کوردی له‌ کوردستاندا، ماده‌ی (۳) له‌ ده‌ستووری کاتی عێراقی سالی ۱۹۵۸، پرۆژه‌ی ئیداره‌ی لامه‌رکه‌زی له‌ عێراق له‌ سالی ۱۹۶۲، بیه‌یانی ۲۹ ی حوزه‌یرانی سالی ۱۹۶۶، رێکه‌وتنه‌نامه‌ی ۱۱ ی ئازاری سالی ۱۹۷۰، یاسای ئۆتۆنۆمی ژماره (۲۳) بۆ

جمهورية العراق
 إقليم كوردستان
 الرئيس



كوردستان عێراق
 هه‌ریه‌ی كوردستان
 سه‌رۆك

كوردستان - عێراق ساڵی ١٩٧٤ ، ماده‌ی ٥٨ له یاسای به‌ریوه‌بردنی ده‌ولت له قۇناعی گواستنه‌وه ساڵی ٢٠٠٤ .

حكومه‌ته‌یه‌ك له‌دوای یه‌كه‌كانی عێراق نه‌ك هه‌ر به‌لگه‌نامه‌كانیان پێشیل كردووه و پشتگۆی خستووه ، به‌لكو وه‌لامی داواكاریه‌كانی گه‌لی كورد بۆ مافه‌ ره‌واكانیان به‌ ناگر و ئاسن داوه‌ته‌وه ، و نه‌جابه‌كه‌ی كاره‌سات و مالوێرانی بووه بۆ كوردستان ، وه‌ك جینۆسایدكردنی گه‌لی كورد له‌ژێر ناوی نه‌نفال ، راگواستنه‌وه‌ی و نیشه‌ته‌جێكردنی زۆره‌ملی ، خاپووركردنی گوند و ئاوابه‌كان و ژێرخانی ئابووری ، و به‌كارهێنانی گازی ژه‌راوی قه‌ده‌غه‌كراو له‌سه‌ر ئاستی نیو‌ده‌وله‌تی له‌ ده‌ی خه‌لكی سیڤیل .

هه‌روه‌ها دوابه‌دوای پرۆسه‌ی رێگاركردنی عێراق له‌ ساڵی ٢٠٠٢ و روخانی رژیمی پێشووی به‌عس ، و ها‌تته‌ پێشه‌وه‌ی ده‌رفه‌تێكی نوێ بۆ بنیادنانی عێراق له‌سه‌ر بنه‌مای دیموكراتی و دامه‌زراوه‌یی و هاو‌لاتیبوون كه‌ مافی هه‌موو پێكهاته‌كان تێیدا پارێزراو بێت ، گه‌لی كوردستان سه‌ره‌پای هه‌موو نه‌هامة‌تی و قوربانیدانی ، به‌شداریه‌كی كارای كرد له‌ رێگه‌ی نوێنه‌ره‌كانییه‌وه بۆ بنیاتنانی عێراقی نوێ و دارشتنی ده‌ستووری عێراقی له‌ ساڵی ٢٠٠٥ كه‌ بووه بناغه‌یه‌ك بۆ دروستكردنی ده‌وله‌تی دیموكراتی فیدرالی په‌رله‌مانی فره‌حیزبی له‌سه‌ر بنه‌مای پرهنسیپی یه‌كێتی ئاره‌زومه‌ندانه ، و دیاریكردنی بنه‌ماكانی پاراستنی مافی پێكهاته‌كان و چاره‌سه‌ركردنی كێشه‌ میژوو‌یه‌كانی وولات ، به‌لام له‌دوای تێپه‌رپوونی چه‌تدین ساڵ له‌ ته‌مه‌نی ئه‌م ده‌ستوره ، عێراق هێشتا پره‌ له‌ پێشیلكارێ زه‌قی یاسایی و ده‌ستووری و نه‌و بنه‌مایانه‌ی كه‌ ده‌وله‌تی نوێی عێراقی له‌سه‌ری دامه‌زرا له‌ دابه‌شكردنی ماف و ده‌سه‌لاته‌كان له‌ نێوان ناوه‌ند و هه‌رێم .

گه‌رنگه‌ترین پایه‌كانی سیمسته‌می فیدرالی دابه‌شكردنی داها‌ت و دیاریكردنی سنووری هه‌رێمی كوردستانه . له‌رووی داراییه‌وه بودجه‌ی هه‌رێم بپه‌را . له‌رووی دیاریكردنی سنووره‌وه ، هه‌رچه‌نده ناوچه‌ كوردستانیه‌كانی ده‌ره‌وه‌ی ئیداره‌ی هه‌رێم له‌رووی میژوو و جوگرافیا و دیموگرافیه‌یه‌وه

جمهورية العراق
إقليم كورستان
الرئيس



گۆماری عێراق
هه‌رێمی کورستان
سه‌رۆک

به‌شێکن له کوردستان، به‌لام سه‌رکردایه‌تی سیاسی کوردستان بۆ سه‌لماندنی نیه‌تپاکی و چاره‌سه‌رکردنی ئاشتیانه‌ی پرۆسه‌که‌ ره‌زانه‌ند بون له‌سه‌ر ناوه‌رۆکی ماده‌دی (١٤٠) ی ده‌ستووڕ که نه‌خشه‌ رێگایه‌کی دانا و ده‌بوایه‌ تا کۆتایی ساڵی ٢٠٠٧ پرۆسه‌ی راپرسی گشتی نه‌تجام بدی‌ت، تاوه‌کو دانیشتووانی ئه‌و ده‌قهرانه‌ به‌ ویستی ئازادانه‌ی خۆیان بریار له‌سه‌ر داهااتووی خۆیان بدن. و سه‌رکردایه‌تی کوردستان چه‌ندین جار دووپاتیان کرده‌وه که پابه‌ندن به‌ نه‌تجامی راپرسیه‌که‌ هه‌رچه‌یه‌ک بێت، به‌لام حکومه‌تی عێراقی جێبه‌جێی نه‌کرد. هه‌روه‌ها دروستکردنی نه‌تجومه‌نی فیدرالی‌ش به‌پێی ماده‌دی (٦٥) ی ده‌ستووڕ پشتگوێ خرا.

هه‌روه‌ک له‌ دیباچه‌ی ده‌ستووڕدا هااتوه‌ گهلانی عێراق به‌ ئازادی و ئاره‌زوومه‌ندانه‌ ئه‌م یه‌کێتییه‌یان هه‌لبژاردوه‌، و "پابه‌ندبوون به‌م ده‌ستووڕه‌ یه‌کێتی ئاره‌زوومه‌ندانه‌ی عێراق و گه‌له‌که‌ی و خاکه‌که‌ی و سه‌ره‌وه‌رییه‌که‌ی ده‌پاریزی". به‌ پێچه‌وانه‌وه‌ پێشێلکردنی به‌نده‌کانی ده‌بیته‌ هۆکاری لیک‌تزازان.

به‌هۆی به‌رده‌وامبوونی حکومه‌ت و سه‌رکردایه‌تی سیاسی عێراقی له‌سه‌ر سیاسه‌تی پێشێلکردن و پابه‌ندنه‌بوون به‌ ناوه‌رۆکی ده‌ستووڕ، و پشتگوێخستنی ماف و داواکارییه‌کانی گه‌لی کوردستان، و به‌و پێیه‌ی باروودۆخی ناوچه‌که‌ و جیهان به‌ گشتی و عێراق به‌ تایبه‌تی واده‌خوازێت بریارێکی یه‌کلکه‌ره‌وه‌ بدی‌ت بۆ داهااتووی ئه‌م گه‌له‌، و دوابه‌دوای کۆبوونه‌وه‌ و رابوێژ له‌گه‌ڵ لایه‌نه‌ سیاسییه‌کانی کوردستان به‌ گشت پێکهاته‌کانیه‌وه‌ له‌ رۆژی ٢٠١٧/٦/٧، گه‌یشتی نه‌ ئه‌و ده‌ره‌ته‌نجامه‌ی که‌ پێویسته‌ بگه‌رێنه‌وه‌ بۆ را و ئیراده‌ی گه‌له‌که‌مان بۆ بریاردان له‌سه‌ر چاره‌نووس و داهااتووی خۆیان، و له‌سه‌ر ئه‌و بانه‌مایانه‌ بریارماندا به‌:

١. نه‌تجامدانی راپرسی گشتی له‌ رۆژی (٢٠١٧/٩/٢٥) له‌ سه‌رتاسه‌ری هه‌رێمی کوردستان و ناوچه‌ کوردستانیه‌کانی ده‌ره‌وه‌ی ئیداره‌ی هه‌رێم.
٢. پرۆسه‌ی راپرسی به‌ ده‌نگدانێکی گشتی نه‌ینی راسته‌وخۆی ئازاد نه‌تجام ده‌دی‌ت. پرۆسه‌که‌ له‌ کاتژمێر هه‌شتی به‌یانی ده‌ستپێده‌کات و تا شه‌شی ئیواره‌ به‌رده‌وام ده‌بی‌ت

جمهورية العراق
 إقليم كوردستان
 الرئيس



گۆعاری عێراق
 هه‌ڕه‌می کوردستان
 سه‌رۆک

۳. به مه‌به‌ستی جێبه‌جێ کردنی مافی چاره‌نوس، به‌شداربووانی پرۆسه‌که به به‌ئێ یان نه‌خێر وه‌لامی ئەم پرسیاره‌ی لای خواره‌وه ده‌ده‌نوه ، ئه‌ویش به دانانی هێمای راست به‌رامبه‌ری.
 - ئایه ده‌ته‌وی هه‌رێمی کوردستان و ناچه کوردستانییه‌کانی دهره‌وی ئیداره‌ی هه‌رێم بێتیه ده‌وله‌تیکی سه‌ربه‌خۆ؟
- به‌ئێ
- نه‌خێر
۴. پێویسته ده‌نگه‌ر شیای ده‌نگدانی تێدا بێت به‌پێی یاسا و رێنماییه‌ په‌یره‌وکه‌راوه‌کان.
۵. کارتی ده‌نگدان به زمانه‌کانی کوردی و عه‌ره‌بی و تورکمانی و سوریانی به شیوه‌ی چاپکراو به‌روونی ده‌نوسرێت.
۶. ئەو بژاردیه‌ی که زۆرینه‌ی ده‌نگ وهرده‌گرێت به‌ براوه‌ ئەژمار ده‌کرێت، و ده‌بێته ئیراده‌ی گشتی گه‌لی کوردستان به‌ گشت پێکهاته‌کانیه‌وه.
۷. سه‌باره‌ت به‌ تۆماری ده‌نگه‌ران و ریکلام و ده‌نگدان و تاوانی هه‌لبژاردن ئەو ئەه‌کامانه‌ی له یاسای هه‌لبژاردنی په‌رله‌مانی کوردستان ژماره (۱) ی سالی ۱۹۹۲ ی هه‌موارکراو و یاسا په‌یوه‌ندیده‌راکه‌ندا ها‌توون جێبه‌جێ ده‌کرێن.
۸. کۆمسیۆنی بالای سه‌ربه‌خۆی هه‌لبژاردن و راپرسی له کوردستان هه‌له‌ده‌ستیت به‌ ئەنجامدان و سه‌ره‌رشته‌ی کردنی راپرسیه‌که و ئاماده‌کردنی تۆماری ده‌نگه‌ران و جیاکردنه‌وه و ژماردنی ده‌نگه‌کان و بلا‌وکردنه‌وه‌ی ئەنجامه‌کانی. له‌م باره‌یشه‌وه په‌په‌روه‌ی رێنمایی و ئەه‌کامی یاسا په‌یوه‌ندیده‌راکه‌کان و ستانده‌ره جیهانییه‌کان ده‌کات.
۹. کۆمسیۆنی بالای سه‌ربه‌خۆی هه‌لبژاردن و راپرسی هه‌ماهه‌نگی ده‌کات له‌گه‌ڵ ئەنجومه‌نی بالای راپرسی له کوردستان بۆ جێبه‌جێکردنی پرۆسه‌که.
۱۰. دامه‌زراوه‌ حکومه‌یه‌کان و حیزبیه‌یه‌کان بۆیان نییه به‌هه‌مج شیوه‌یه‌که له شیوه‌یه‌کان ده‌ستیه‌وه‌ردان بکه‌ن له کاروباری به‌رپرسیان و سه‌ره‌رشته‌تیاران و ئەنجامده‌رانی پرۆسه‌ی راپرسی، و ریکا نادریت هه‌ج که‌س و لایه‌نێک ده‌ستب‌خاته ناو کاروبار و ده‌سه‌لاته‌کانی کۆمسیۆنی بالای

جمهورية العراق
إقليم كورستان
الرئيس



گۆناری عێراق
هه‌ریمی کورستان
سه‌رۆک

سه‌ریه‌خۆی هه‌لبژاردن و راپرسی له کاتی ئەنجامدانی ئەركه‌کانی به بیلايه‌نانه و سه‌ریه‌خۆیی و ده‌ستپاکی و ئاشکرای ته‌واو به پێی یاساکان.

۱۱. لایه‌نه په‌یوه‌ندی‌داره‌کان باری پێویست ده‌په‌خسین بۆ به‌شداری کردنی تیکرای ئەندامانی گه‌ل و گره‌نتی ئازادی راده‌برین و گرده‌بونه‌وه و هاتوچۆ و نه‌نگدان به پێی یاسا په‌یره‌وکراره‌کان ده‌کەن ، و ئاسانکاری و هه‌ماهه‌نگی ده‌کەن له‌گه‌ل کۆمسیۆنی بالای سه‌ریه‌خۆی هه‌لبژاردن و راپرسی بۆ په‌ریوه‌چوونی پرۆسه‌که‌.

۱۲. مسۆگه‌رکردنی به‌شداریکردنی لایه‌نه په‌یوه‌ندی‌داره بیانییه فه‌رمی و نافه‌رمیه‌کان و ریکزراوه‌کانی کۆمه‌لگه‌ی مه‌ده‌نی و میدیا له‌ چاودێریکردنی گشت کاروباری ریکلام و په‌ریوه‌چوونی ده‌نگدان و جیاکردنه‌وه و ژماردنی ده‌نگه‌کان و بلۆکردنه‌وه‌ی ئەنجامه‌کان.

۱۳. کۆمسیۆنی بالای سه‌ریه‌خۆی هه‌لبژاردن و راپرسی کار ده‌کات بۆ ره‌خساندنی بوار بۆ به‌شداری ره‌وه‌ندی کوردستانی له‌ ده‌ره‌وه له‌م راپرسیه‌دا.


مسعود بارزانی

سه‌رۆکی هه‌ریمی کورستان

هه‌لییر

۲۰۱۷/۶/۸

٢١٣ للتاريخ..

الوثيقة رقم ٢

رئاسة اقليم كردستان
قرار
رقم (١٠٦)، سنة ٢٠١٧



جمهورية العراق
إقليم كردستان
الرئيس

ق ر ر

رقم (٤) لسنة ٢٠١٧

في ضوء اجتماعات المجلس الاعلى للاستفتاء المنعقدة في ٢٣/٨/٢٠١٧ و ٢٧/٨/٢٠١٧، بهدف تنظيم أعمال المجلس أكثر، تقرّر مايلي:

أولاً: تشكيل سكرتارية المجلس:

أ- تشكيل سكرتارية للمجلس الأعلى للاستفتاء بإشراف السيد (فؤاد حسين) رئيس ديوان رئاسة الإقليم، وعضوية السادة المدرجة أسماؤهم أدناه:

- ١- هوشيار زيباري
- ٢- سعدي أحمد بيبة
- ٣- خليل ابراهيم
- ٤- عبدالرحمن فارس (أبو كاروان)
- ٥- بهمن حسين
- ٦- ممثلو المكونات في إقليم كردستان
- ٧- دلشاد شهاب (ممثل مجلس الوزراء)
- ٨- ممثل عن برلمان كردستان

ب- مهام وأعمال السكرتارية تكون على النحو الآتي:

- ١- تنظيم اجتماعات المجلس الأعلى للاستفتاء وتوثيقها.
- ٢- إعداد أجندة اجتماعات المجلس الأعلى للاستفتاء.
- ٣- متابعة قرارات المجلس الأعلى للاستفتاء وإعلام أعضاء المجلس الأعلى للاستفتاء بنتائجها.
- ٤- التنسيق مع الحكومة العراقية الفيدرالية، والدول الأجنبية، ودول جوار الإقليم، وتنظيم زيارات الوفد المفاوض.

ثانيا: تشكيل اللجنة الإعلامية:

أ- تشكيل (لجنة الإعلام) بإشراف السيد (ملا بختيار) وعضوية السادة المدرجة أسماؤهم أدناه:

- ١- محمود محمد / مسؤول مكتب الإعلام للحزب الديمقراطي الكوردستاني
- ٢- يحيى ريشاوي / مسؤول مكتب الاعلام للاتحاد الاسلامي الكوردستاني
- ٣- هنديين أحمد / مسؤول مكتب الاعلام للحزب الشيوعي الكوردستاني
- ٤- هبوا سيد سليم / مسؤول مكتب إعلام حزب كادحي كوردستان
- ٥- ممثلو المكونات في إقليم كوردستان
- ٦- عبدالله أنور عبدالله / رئاسة اقليم كوردستان
- ٧- زكري موسى وسو / رئاسة إقليم كوردستان

ب- تؤدي لجنة الإعلام المهام التالية:

- ١- إعداد البرامج والأنشطة الإعلامية المحلية والعربية والعالمية.
- ٢- تعريف المواطنين حول عملية الاستفتاء.
- ٣- تشجيع مواطني كوردستان على المشاركة في عملية الاستفتاء.

ثالثاً: انتخاب السيد (فؤاد حسين) رئيس ديوان رئاسة الإقليم، متحدثاً باسم المجلس الأعلى للاستفتاء.

رابعاً: إعداد مسودة (وثيقة) خاصة بحقوق المكوّنات في دولة كوردستان الجديدة، بإشراف السيد (خليل ابراهيم).

خامساً: إعداد مسودة (إعلان الأسس الرئيسية للدولة) في دولة كوردستان الجديدة بإشراف السيد (د. كاوا محمود).

سادساً: إرسال وفد لزيارة الأطراف العربية في كركوك.
يُنقذ هذا القرار اعتباراً من يوم صدوره.

مسعود بارزاني
رئيس المجلس الأعلى للإستفتاء
اربيل
٢٠١٧/٩/١

جمهورية العراق
إقليم كورستان
الرئيس



گۆماری عێراق
هه‌ریمی کورستان
سه‌رۆک

بـرـیـار

ژماره (٤) سانی ٢٠١٧

له‌سه‌ر رۆشنایی کۆبوونه‌وه‌کانی ئه‌نجومه‌نی با‌لای ریفرا‌ندۆم له ٢٣/٨/٢٠١٧ و
له ٢٧/٨/٢٠١٧ و به‌مه‌به‌ستی زیاتر ریکخستنی کاروباری ئه‌نجومه‌ن ، بریار درا به:

یه‌که‌م : پێکهێنانی سکرتاریه‌تی ئه‌نجومه‌ن

١. پێکهێنانی (سکرتاریه‌ت) بۆ ئه‌نجومه‌نی با‌لای ریفرا‌ندۆم به‌ سه‌رپه‌رشتی به‌ریز
(فؤاد حسێن) سه‌رۆکی دیوانی سه‌رۆکایه‌تی هه‌رێم، و به‌شداری ئه‌م به‌ریزانه‌ی خواره‌وه

١. هوشیار زێباری

٢. سه‌عدی ئه‌حمه‌د پێره

٣. خلیل ابراهیم

٤. عبدالرحمن فارس (ابوکاروان)

٥. به‌همه‌ن حسێن

٦. نوێنه‌رانی پێکهاته‌کان له هه‌رێمی کوردستان

٧. دلشاد شه‌هاب/ نوێنه‌ری ئه‌نجومه‌نی وه‌زیران

٨. نوێنه‌ری په‌رله‌مانی کوردستان

ب. ئه‌رك و كاره‌كانی سکرتاریه‌ت به‌م شیوه‌ی خواره‌وه ده‌بێت

١. ریکخستنی کۆبوونه‌وه‌کانی ئه‌نجومه‌نی با‌لای ریفرا‌ندۆم و دۆکیۆمێنت کردنیان.

٢. ئاماده‌کردنی ئه‌جیندای کۆبوونه‌وه‌کانی ئه‌نجومه‌نی با‌لای ریفرا‌ندۆم.

جمهورية العراق
إقليم كورستان
الرئيس



كۆماری عێراق
هه‌ریجی كورستان
سه‌رۆك

٣. به‌دواداچوون بۆ بریاره‌کانی نه‌جومه‌نی باڵای ریفرااندۆم و ناگادارکردنی نه‌ندامانی نه‌جومه‌نی بالا له‌ ده‌ره‌ نه‌جامه‌کان.
٤. هه‌ماهه‌نگی له‌گه‌ڵ حکومه‌تی عێراقی فیدراڵ، و وولاتانی بیانی و دراوسێی هه‌ریجی کوردستان و ریکخستنی سه‌ردانه‌کانی شاندی دانوساندن.

دووهم : پێکهێنانی لیژنه‌ی راگه‌یاندن

١. پێکهێنانی (لیژنه‌ی راگه‌یاندن) به‌ سه‌رپه‌رشتی به‌ریز (هه‌لا به‌ختیار) و به‌شداری نه‌م به‌پێژانه‌ی خواره‌وه
١. محمود محمد / به‌رپرسی مه‌کته‌بی راگه‌یاندنی پارتی دیموکراتی کوردستان
٢. یه‌حیا ریشاوه‌یی / به‌رپرسی راگه‌یاندنی یه‌کگرتووی ئیسلامی کوردستان
٣. هندریژن نه‌حمه‌د / به‌رپرسی راگه‌یاندنی حیزبی شیوعی کوردستان
٤. هیوا سید سلیم / به‌رپرسی راگه‌یاندنی حیزبی زه‌حمه‌تکێشانی کوردستان
٥. نوینه‌رانی پێکهاته‌کان له‌ هه‌ریجی کوردستان
٦. عبدالله انور عبدالله / سه‌رۆکایه‌تی هه‌ریج
٧. زکری موسی وسو / سه‌رۆکایه‌تی هه‌ریج

ب. لیژنه‌ی راگه‌یاندن هه‌له‌سه‌ستیت به‌م ئه‌رکانه‌ی خواره‌وه:

١. ئاماده‌کردنی پرۆگرام و چالاکیه‌کانی راگه‌یاندنی ناوخۆ و عه‌ره‌بی و جیهانی
٢. ئاشناکردنی هاولاتیان ده‌رباره‌ی پرۆسه‌ی ریفرااندۆم.
٣. هاندانی هاولاتیانی کوردستان بۆ به‌شداریکردن له‌ پرۆسه‌ی ریفرااندۆم

جمهورية العراق
إقليم كورستان
الرئيس



كۆماری عێراق
هه‌ریه‌ی كۆرستان
سه‌رۆك

سێیه‌م: هه‌لبژاردنی به‌رێژ (د.فؤاد حسێن) سه‌رۆکی دیوانی سه‌رۆکایه‌تی هه‌رێم به
(ووته‌بیژی ئه‌جومه‌نی بالای رێفراندۆم.

چواره‌م: ئاماده‌کردنی ره‌شنووسی به‌لگه‌نامه‌ی (وثیقه) تاییه‌ت به‌ مافی پێکهاته‌کان له‌ ده‌وله‌تی
داهاتووی کوردستان به‌ سه‌رپه‌رشتی به‌رێژ (خه‌لیل ئیبراهیم).

پنجه‌م: ئاماده‌کردنی ره‌شنووسی (راگه‌یانندی بنه‌ما سه‌ره‌کییه‌کانی ده‌وله‌ت) له‌ ده‌وله‌تی
داهاتووی کوردستان به‌ سه‌رپه‌رشتی به‌رێژ (د.کاوه محمود).

شه‌شم : نارדنی شانديک بق سه‌ردانکردنی لایه‌نه‌ عه‌ره‌بیه‌کان له‌ که‌رکوک.

ئهم بېاره جێبه‌جێ ده‌کری‌ت له‌ رۆژی ده‌رچوونیه‌وه.

مسعود بارزانی

سه‌رۆکی ئه‌جومه‌نی بالای رێفراندۆم

هه‌ولیه‌ر

۲۰۱۷/۹/۱۱

الوثيقة رقم ٣

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء
اجابة الأمر الإقليمي

رقم (٦٩)، سنة ٢٠١٧



إقليم كردستان العراق
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء
مجلس المفوضين

الرقم: ٦٩

التاريخ: ٢٠١٧/٨/١٤

السادة/ رئاسة إقليم كردستان - رئاسة الديوان
م/ اجابة الأمر الإقليمي

مجلس المفوضية يقدم لكم تحياتها الحارة..

تودُ الإشارة إلى الأمر الإقليمي ذي عدد (١٠٦) في (٢٠١٧/٦/٨)، حول إجراء عملية الاستفتاء، المفوضية تعرب عن استعدادها لإجراء الاستفتاء في ٢٥/٩/٢٠١٧، وتأمل أن يلتئم برلمان كردستان لدعم الإجراءات القانونية للعملية، لكي يتم الاستفتاء في وقته المحدد.

مع التقدير

هندرين محمد صالح

رئيس مجلس المفوضية



Kurdistan Region - Iraq
The Independent High Elections and Referendum Commission
Board of Commissioners



هەرێمی کوردستان - عێراق
کۆمیسێۆنی باڵای هه‌ڵبژاردن و شه‌ڕه‌تی
ئێسته‌تی و ئه‌نجامدانی شه‌ڕه‌تی
ئێسته‌تی و ئه‌نجامدانی شه‌ڕه‌تی

ژماره: ٦٩

به‌راره: ٨/٢٠١٧

کۆمیسێۆنی باڵای هه‌ڵبژاردن و ئه‌نجامدانی شه‌ڕه‌تی
ئێسته‌تی و ئه‌نجامدانی شه‌ڕه‌تی
ئێسته‌تی و ئه‌نجامدانی شه‌ڕه‌تی
ژماره: / / ٢٠١٧
به‌راره:

به‌رێز/ سه‌رۆکایه‌تی هه‌رێمی کوردستان - سه‌رۆکایه‌تی دیوان

بایه‌ت/ وه‌لامی شه‌رمانی هه‌رێمی

ئهمجۆمه‌نی کۆمیسێاران گه‌رمترین سه‌ڵوتان ئاراسته‌ ده‌کات.

ئاماژه‌ به‌ شه‌رمانی هه‌رێمی ژماره (١٠٦) له ٢٠١٧/٦/٨، سه‌باره‌ت به‌ ئه‌نجامدانی په‌ڕسه‌ی پاپرسی، کۆمیسێۆن ئاما ده‌کاری کردووه‌ بۆ ئه‌نجامدانی پاپرسی له ٢٠١٧/٩/٢٥، هه‌روه‌ها هه‌واخوازه‌ که‌ په‌رله‌مانی کوردستان ئاسایی بکێشه‌وه‌ بۆ پالێشتی ڕێکاره‌ یاساییه‌کانی په‌ڕسه‌که‌، بۆ به‌ڕێوه‌چوونی پاپرسی له‌کاتی خۆیدا.

له‌گه‌ڵ ڕێزدا..

هه‌ڵبژاردن محمد صالح
سه‌رۆکی ئه‌نجامدانی کۆمیسێاران
٢٠١٧/ /

وه‌ بۆ:

- به‌رێز سه‌رۆکایه‌تی په‌رله‌مانی کوردستان... بۆ ئاگاداریان له‌گه‌ڵ ڕێزدا.
- دۆسه‌ی بایه‌ت

للتاريخ.. ٢٢٣

الوثيقة رقم ٤

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء
الاجابة الي برلمان كوردستان
رقم (٧١)، سنة ٢٠١٧



إقليم كردستان العراق
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء
مجلس المفوضين

الرقم: ٧١

التأريخ: ٢٠١٧/٨/١٤

السيد/ رئيس برلمان كردستان
م/ الاجابة

مجلس المفوضية يقدم لكم تحياتها الحارة..
إشارة إلى كتابكم المرقم (٣٠) في ٢٩/٥/٢٠١٧، حول إجراء عملية الاستفتاء،
استعدت المفوضية لإجراء الاستفتاء في ٢٥/٩/٢٠١٧، وتعرب عن املها أن يلتزم برلمان
كوردستان لدعم الإجراءات القانونية للعملية، لكي يتم الاستفتاء في وقته المحدد.
واتخذت الإجراءات المناسبة لإجراء عملية انتخابات رئاسة الإقليم والدورة الخامسة
لبرلمان كوردستان في ١/١١/٢٠١٧.

مع التقدير

هندرين محمد صالح

رئيس مجلس المفوضية



Kurdistan Region - Iraq
The Independent High Elections and Referendum Commission
Board of Commissioners



هەرێمی کوردستان - عێراق
کۆمیسێۆنی باڵای سەر بۆ هەڵبژاردن و راپرسی
بۆ هەڵبژاردنی کۆمسیاریان

ژماره: ٧٨

پهڕاو: ٢٠١٧/٨/١٤

کۆمیسێۆنی باڵای سەر بۆ هەڵبژاردن و راپرسی
له هەڵبژاردنی کۆمسیاریان
بۆ هەڵبژاردنی
ژماره: / / ٢٠١٧
پهڕاو:

بهڕێژ / سهڕۆکی پهڕلهمانی کوردستان

بایهت / وهلام

ئهنجومهنی کۆمسیاریان گهرمهترین سائوتان ئاراسته دهکات.

ئاماژه به ئوسراوتان ژماره (٣٠) له ٢٠١٧/٥/٢٩، سهبارهت به ئهجامدانی پرۆسهی راپرسی، کۆمیسێۆن ئامادهکاری کردووه بۆ ئهجامدانی راپرسی له ٢٠١٧/٩/٢٥، ههروهها ههواخوازه که پهڕلهمانی کوردستان ئاسایی بکێژتهوه بۆ پانچێشتی پێکاره یاساییهکانی پرۆسهکه، بۆ بهڕێوهچوونی راپرسی لهکاتی خۆیدا. ههروهها ئامادهکاری کردووه بۆ ئهجامدانی پرۆسهی ههڵبژاردنی سهڕۆکایهتی ههڕیم و خولی پێنجهمی پهڕلهمانی کوردستان له ٢٠١٧/١١/١.

لهگهڵ پێژدا..


ههشام ههمد صاخ
سهڕۆکی ئهنجومهنی کۆمسیاریان

٢٠١٧/ /

وتنه بۆ:

- بهڕێژ سهڕۆکایهتی پهڕلهمانی کوردستان... بۆ لاگاداریان له گهڵ پێژدا.

- دۆسهی بایهت

الوثيقة رقم ۵

رئاسة برلمان كوردستان
إلى / رئاسة إقليم كوردستان
رقم (۱۸۱۲/۲/۴)، سنة ۲۰۱۷



برلمان كوردستان - العراق
كوردستان - اربيل
مديرية شؤون البرلمان واللجان

الرقم: ١٨١٣/٣/٤

التاريخ: ٢٠١٧/٩/١٧

إلى / رئاسة إقليم كوردستان - العراق
م / إرسال التوصيات

إلى / رئاسة إقليم كوردستان - العراق

م / إرسال التوصيات

نرفق طياً نسخة من التوصيات الصادرة من برلمان كوردستان - العراق، إلى سيادتكم،
التي تم التصويت عليها في الجلسة الاستثنائية بتاريخ (٢٠١٧/٩/١٥)، للعمل بتنفيذها.
مع فائق احترامنا

جعفر ابراهيم ايمنيكي

نائب رئيس برلمان كوردستان - العراق

توصية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء بإجراء استفتاء استقلال كردستان

أولاً:

يوصي برلمان كردستان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء بإجراء الاستفتاء على مسألة استقلال كردستان في يوم الاثنين المصادف (٢٠١٧/٩/٢٥) في إقليم كردستان وجميع المناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم.

ثانياً:

يصادق برلمان كردستان على جميع الإجراءات المتخذة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء وكافة الجهات ذات العلاقة من أجل إنجاز عملية الاستفتاء.

ثالثاً:

تستند المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء، بخصوص الآليات القانونية لإدارة عملية الاستفتاء لاستقلال كردستان، إلى قانون انتخاب برلمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل، وكذلك قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء رقم (٤) لسنة ٢٠١٤، وأي قانون آخر معني.

رابعاً:

يخير برلمان كردستان الجهات المعنية في اتخاذ أي إجراء وقرار آخر لضمان حق تقرير المصير وجميع حقوق شعب كردستان، على أن يرجعوا إلى برلمان كردستان في القضايا المصيرية، ويوصي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء بالتنسيق مع تلك الجهات.

خامساً:

التوصيات الواردة في النقاط أعلاه خاصة بالاستفتاء المعلن في

٢٠١٧/٩/٢٥.

Kurdistan parliament Iraq
Kurdistan - Erbil
Directorate Of
Parliament Affairs

NO:
DATE:



پەرلەمانی کوردستان - عێراق

کوردستان - ههولێر

بەڕێوەبەرایەتی کاروباری پەرلەمان و لێژنەکان

ژماره: ۱۸۱۲ / ۲ / ۴
رۆژ: ۲۰ / ۹ / ۱۷



بۆ / سەرۆکایەتی هەرێمی کوردستان - عێراق

بابەت / ئارەتیی پاسپارده



ههولێر، ۲۰ رۆژ، ۲۰ / ۹ / ۱۷

زەوانە دەکەین کە لە دانیشتنی نائاسایی رۆژی ۲۰ / ۹ / ۱۷ دەنگی لەسەر داوه، بۆ جێبهێجێکردنی.

لەگەن رێژدا

جعفر ابراهيم ئيهينكى

جێگري سەرۆکی پەرلەمانی کوردستان - عێراق

وتنەبەك بۆ /

نووسینگە بەرێز جێگری سەرۆکی پەرلەمان.

نووسینگە بەرێز سکرێتێری پەرلەمان.

بەڕێوەبەرایەتی کاروباری پەرلەمان و لێژنەکان / بەشی کاروباری پەرلەمان.

پاسپاردنى كۆمىيۇنى بالاي سەربەخۇي ھەلبۇاردن و راپىرسى بۇ ئۇ ئىجامدائى راپىرسى سەربەخۇيى كوردستان

يەكەم: پەرلەمانى كوردستان كۆمىيۇنى بالاي سەربەخۇي ھەلبۇاردن و راپىرسى رادەسپىرېت كە رۇزى دووشەنمە بەرورارى (۲۰۱۷/۹/۲۵) لە ھەرىمى كوردستان و سەرجەم ناوچە كوردستانىەكانى دەرەوھى ئىدارەى ھەرىم راپىرسى بۇ پىرسى سەربەخۇيى كوردستان ئىجام بەدات.

دووم: پەرلەمانى كوردستان ھەموو ئىو رىكارانە پەسەند دەكات كە كۆمىيۇنى بالاي سەربەخۇي ھەلبۇاردن و راپىرسى و گشت لايەنە پەيوەندىدارەكان گىرتوويانە بەر بۇ سەرخستنى پىرسەى رىفراندۇم.

سپىيەم: كۆمىيۇنى سەربەخۇي ھەلبۇاردن و راپىرسى، سەبارەت بە مىكانىزمە ياسايبەكانى بەرپۆەبىردنى پىرسەى رىفراندۇم بۇ سەربەخۇيى كوردستان پىشت دەبەستىت بە ياساى ھەلبۇاردنى پەرلەمانى كوردستان - عىراق ژمارە (۱)ى سالى ۱۹۹۲ ھەمواركارا، ھەروھە ياساى كۆمىيۇنى بالاي سەربەخۇي ھەلبۇاردن و راپىرسى ژمارە (۴)ى سالى ۲۰۱۴ و، ھەر ياسايبەكى دىكەى پەيوەندىدار.

چوارەم: پەرلەمانى كوردستان لايەنە پەيوەندىدارەكان سەر پىشك دەكات بۇ گىرتەبەرى ھەر رىكار و بىرپارىكى دىكە بۇ دەستەبەرى مافى چارەنوس و تەواوى مافەكانى گەلى كوردستان، بەجۇرئىك لە پىرسە چارەنوسسازەكاندا بگەرتىنەوھ بۇ پەرلەمانى كوردستان، كۆمىيۇنى بالاي سەربەخۇي ھەلبۇاردن و راپىرسى رادەسپىرېت بۇ ھەماھەنگى لە گەل ئىم لايەنانە.

پىشەم: ئىو راسپاردانە كە لە خالەكانى سەرەوھەدا ھاتون تايبەتن بە رىفراندۇمى راگەياندرار لە ۲۰۱۷/۹/۲۵.

توصية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء

بإجراء استفتاء استقلال كوردستان

أولاً: يوصي برلمان كوردستان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء بإجراء الاستفتاء على مسألة استقلال كوردستان في يوم الاثنين المصادف (٢٥/٩/٢٠١٧) في إقليم كوردستان وجميع المناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم.

ثانياً: يصادق برلمان كوردستان على جميع الإجراءات المتخذة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء وكافة الجهات ذات العلاقة من أجل إنجاح عملية الاستفتاء.

ثالثاً: تستند المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء، بخصوص الآليات القانونية لإدارة عملية الاستفتاء لاستقلال كوردستان، إلى قانون انتخاب برلمان كوردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل، وكذلك قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء رقم (٤) لسنة ٢٠١٤، وأي قانون آخر معني.

رابعاً: يحث برلمان كوردستان الجهات المعنية في اتخاذ أي إجراء وقرار آخر لضمان حق تقرير المصير وجميع حقوق شعب كوردستان، على أن يرجعوا إلى برلمان كوردستان في القضايا المصيرية، ويوصي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء بالتنسيق مع تلك الجهات.

خامساً: التوصيات الواردة في النقاط أعلاه خاصة بالاستفتاء المعلن في ٢٥/٩/٢٠١٧.

الوثيقة رقم ٦

رئاسة مجلس الوزراء
إجراء الاستفتاء
الرقم (٤٣٥)، سنة ٢٠١٧



إقليم كردستان - العراق
رئاسة مجلس الوزراء
رئاسة الديوان
دائرة الشؤون الإدارية والمالية
مديرية الإدارة

الرقم: ٤٣٥

التاريخ: ٢٠١٧/٦/١٨

إلى / الوزارات كافة
م/ إجراء الاستفتاء

نرفق طياً نسخة من الأمر الإقليمي المرقم (١٠٦) الصادر من قبل السيد رئيس إقليم كردستان، استناداً إلى كتاب ديوان رئاسة الإقليم المرقم (٣٦٩) الوارد إلينا بتاريخ ٢٠١٧/٦/١١ بخصوص إجراء الاستفتاء في إقليم كردستان والمناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم في ٢٥/٩/٢٠١٧، للقيام بالإجراءات اللازمة وحسب العلاقات.

مع التقدير

المرفق:

- صورة من الأمر أعلاه.

نيجيرفان أحمد عبدالله

رئيس الديوان

إقليم كوردستان - العراق
 رئاسة مجلس الوزراء
 رئاسة الديوان
 دائرة الشؤون الإدارية والمالية
 مديرية الإدارة



هەریمی کوردستان - عێراق
 سه‌رۆکایه‌تی نه‌جومه‌نی وه‌زیران
 سه‌رۆکایه‌تی دیوان
 فه‌رمانگه‌ی کاروباری کارگێڕی و دارایی
 به‌پۆه‌به‌رایه‌تی کارگێڕی

ژماره: ٤٣٥
 رێکوت: ٢٨/١٠/٢٠١٧
 ٢٠١٧/٦/١٨



**بۆ / گشت وه‌زاره‌ته‌كان
 ب/ نه‌جامدانی راپرسی**



هاوینچ وینهبه‌ك له فه‌رمانی هه‌ریمی ژماره(١٠٦)ی ساڵی ٢٠١٧ یۆتان ده‌نێرین ، كه له لایه‌ن رێژدان جه‌نابی سه‌رۆکی هه‌ریمی كوردستان ده‌ركراوه و به نووسراوی دیوانی سه‌رۆکایه‌تی هه‌ریم ژماره(٣٦٩) له ٢٠١٧/٦/١١ یۆمان هاتوه، تایبته به نه‌جامدانی راپرسی له هه‌ریمی كوردستان و ناوچه كوردستانییه‌كانی ده‌رهوه‌ی ئیداره‌ی هه‌ریم له رۆژی ٢٥/٩/٢٠١٧، بۆ كاری پێویست به پێی په‌یوه‌ندی.
 له‌گه‌ڵ رێژدا...

هاوینچ:

... وینهبه‌ك له‌فه‌رمانی سه‌ره‌وه

ئینچیرقان احمد عبدالله
 سه‌رۆکی دیوان

وینهبه‌ك بۆ:

- سه‌رۆکایه‌تی هه‌ریمی كوردستان/دیوان/نووسراویان له سه‌ره‌وه بۆ ناگاداری له‌گه‌ڵ رێژدا...
- په‌رله‌مانی كوردستان/ ناهاژه به نووسراوی دیوانی سه‌رۆکایه‌تی هه‌ریم ژماره له سه‌ره‌وه له‌گه‌ڵ رێژدا...
- له‌نجومه‌نی دادوه‌ری/ ناهاژه به نووسراوی دیوانی سه‌رۆکایه‌تی هه‌ریم ژماره له سه‌ره‌وه له‌گه‌ڵ رێژدا...
- له‌نجومه‌نی ناسابشی هه‌ریمی كوردستان/ له‌گه‌ڵ وینهبه‌ك له فه‌رمانی هه‌ریمی ژماره له سه‌ره‌وه له‌گه‌ڵ رێژدا...
- گشت ده‌سته و فه‌رمانگه و داموده‌زگانی نه‌به‌ستراو په وه‌زاره‌ت/ له‌گه‌ڵ وینهبه‌ك له فه‌رمانی سه‌ره‌وه له‌گه‌ڵ رێژدا...
- فه‌رمانگه‌ی میدیا و ژانباری/ له‌گه‌ڵ وینهبه‌ك له فه‌رمانی سه‌ره‌وه له‌گه‌ڵ رێژدا...
- فه‌رمانگه‌ی کاروباری کارگێڕی و دارایی
- خام‌ی نه‌ه‌نی

التاريخ.. ٢٣٥

الوثيقة رقم ٧

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء
اعلان النتائج النهائية للإستفتاء
إلى ديوان رئاسة إقليم كردستان
الرقم (١١٦)، سنة ٢٠١٧



إقليم كردستان العراق
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء
مجلس المفوضين

الرقم: ١١٦

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/١٠

السيد/ ديوان رئاسة إقليم كردستان
الموضوع/ إعلان النتائج النهائية للاستفتاء

يهديكم مجلس المفوضين أحر التحيات.

استناداً إلى الفقرة (تاسعا) من المادة (رابعاً) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٤ من قانون
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء، نرفق لكم نص إعلان النتائج النهائية
المصدقة لعملية استفتاء استقلال إقليم كردستان والمناطق الكوردستانية خارج إدارة إقليم
كوردستان في ٢٥/٩/٢٠١٧.

مع التقدير...

المرفق/

- نص وثيقة إعلان النتائج النهائية المصدقة لعملية الاستفتاء.
- الكتاب رقم (١/الهيئة القضائية للانتخابات والاستفتاء/٢٠١٧)

هندرين محمد صالح
رئيس مجلس المفوضين



ژماره: ۱۱۶
پەرۆار: ۲۰۱۷/۱۰/۱۰



بەرپێز/ دیوانی سەرۆکایهتی هەریمی کوردستان
بایهت/ راگهیاندنی ئەنجامی کۆتایی پاریسی

کۆمیسۆنی باڵای سەر بۆ گۆڕینی هەریمی
له ئێراندا کۆمیساریان
هەرێمی کوردستان
ژماره:
پەرۆار: ۲۰۱ / /

ئەنجومەنی کۆمیساریان گەرمترین سڵاوێتیان ئاراسته دهکات.

پاڵپشت به بڕگهی (نۆیهم) له مامدە (جوارم) له یاسای ژماره (۴) ی سالی (۲۰۱۴) ی یاسای کۆمیسۆنی باڵای سەر بۆ گۆڕینی هەریمی کوردستان و رابرسی، هاونێج دەقی راگهیاندنی ئەنجامی کۆتایی و پەسەنکرداری پڕۆسە پاریسی سەر بۆ گۆڕینی هەریمی کوردستان و ناوچه کوردستانیهکانی دەر وهی ئیدارە ی هەریمی کوردستان له ۲۰۱۷/۹/۲۵ روهانه دهکەین.
له گهڵ ریزدا..

هاونێج/

- دەقی پەسەنکرداری راگهیاندنی ئەنجامی کۆتایی و پەسەنکرداری پڕۆسە پاریسی.
- نووسراوی ژماره (۱) دهمتهی دهموری ههلبژاردن و پاریسی (۲۰۱۷)

ههلبژاردن محمد صالح
سەرۆکی ئەنجومەنی کۆمیساریان
۲۰۱۷/۱۰/۹

وتنه یز:

- له جێرمەنی ئەنجومەنی دهموری/سەرۆکایهتی دهگای پێناچونەوهی هەریمی کوردستان/دهمتهی دهموری ههلبژاردن و پاریسی. له گهڵ ریزدا...
- دۆسهی ئایهت.

إقليم كردستان العراق
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء
مجلس المفوضين

إعلان النتائج النهائية للإستفتاء

اعلان النتائج النهائية المصدقة لعملية استفتاء استقلال
إقليم كردستان والمناطق الكوردستانية خارج إدارة إقليم
كوردستان في ٢٥ / ٩ / ٢٠١٧.

استناداً إلى الفقرة (تاسعا) من المادة (رابعاً) من القانون رقم
(٤) لسنة ٢٠١٤ من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
والاستفتاء، وجّه مجلس المفوضين بالكتاب المرقم (١٠٨) بتاريخ (٢٨/
٢٠١٧/٩) النتائج الأولية لعملية الاستفتاء إلى مجلس القضاء - رئاسة
محكمة تمييز إقليم كردستان - الهيئة القضائية للانتخابات والاستفتاء
من أجل المصادقة عليها.

صادقت الهيئة الموقرة على نتائج عملية استفتاء استقلال إقليم
كوردستان والمناطق الكوردستانية خارج إدارة إقليم كردستان، ووجه إلى
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء الكتاب الرسمي رقم
(١/ الهيئة القضائية للانتخابات والاستفتاء/٢٠١٧) في (٤/١٠/٢٠١٧).

استناداً للنقطة (٦) من الفقرة (أولاً) من المادة (سادساً) من القانون
رقم (٤) لسنة ٢٠١٤ من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

والاستفتاء، يعلن مجلس المفوضين النتائج النهائية الرسمية المصدقة لاستفتاء استقلال إقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج إدارة إقليم كردستان، وهي كالآتي:

نسبة المشاركين من العدد الكلي للمصوتين (٧٢,١٦٪)

عدد المصوتين	عدد المشاركين	الأصوات البيضاء والملغية والمبعدة	الأصوات الصحيحة
٤,٥٨١,٢٥٥	٣,٣٠٥,٩٢٥	٢١٩,٩٩٠	٣,٠٨٥,٩٣٥

كتبت هذه الوثيقة ووقعت في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٧/١٠/٤ في أربيل.

الأصوات الصحيحة	نعم	لا	نسبة نعم	نسبة لا	المجموع
٣,٠٨٥,٩٣٥	٢,٨٦١,٤٧١	٢٢٤,٤٦٨	٪٩٢,٧٣	٪٧,٢٧	٪١٠٠

سليمان مصطفى حسن
نائب رئيس المجلس

إسماعيل حمه علي عبدالقادر
مقرر المجلس

ريزان حمه رشيد كريم
رئيس إدارة الانتخابات

هندرين محمد صالح سعيد
رئيس المجلس

عبدالصمد خضر عبدالله
عضو

جوتيار عادل محمود
عضو

شبيروان زرار نبي
المتحدث باسم المجلس

سياح عبدالله قاسم
عضو

نهر وسليم حنا
عضو



هەریمی کوردستانی عێراق
 کۆمسیۆنی باڵای سەربەخۆی هەڵبژاردن و پرسی
 المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء
 The Independent High Elections and Referendum Commission

راگەیاندنی ئەنجامی کۆتایی پرسی

راگەیاندنی ئەنجامی کۆتایی و پەسەنکردنێکی هەریمی پرسی سەربەخۆی هەریمی کوردستان و ناوچه کوردستانی هەرێمی کوردستان له ٢٠١٧/٩/٢٥.

پاڤشت به برگی (نۆهەم) له مادهی (جوهره) له ياسای ژماره (٤) ی سالی (٢٠١٤) ی ياسای کۆمسیۆنی باڵای سەربەخۆی هەڵبژاردن و راپرسی، ئەنجومەنی کۆمسیاران بێنوسراوی ژماره (١٠٨) له رێکەوتی (٢٠١٧/٩/٢٨) ئەنجامه بەرپرسیاری پرسی راپرسی ئاراستە ئەنجومەنی دادوەری - سەرۆکایەتی دادگای پێنجوێنەمی هەریمی کوردستان - دەستە دادوەری هەڵبژاردن و راپرسی کرد بۆ پەسەنکردنی پەسەنکردنیان.

ئەنجامەکانی پرسی راپرسی سەربەخۆی هەریمی کوردستان و ناوچه کوردستانی هەرێمی کوردستان و ناوچه کوردستانی هەرێمی کوردستان لەلایەن بەرپرسیارێکەوتوو پەسەن کرد، بە نوسراوی هەریمی ژماره (١/دەستە دادوەری هەڵبژاردن و راپرسی/٢٠١٧) له (٢٠١٧/١٠/٤) ئاراستە کۆمسیۆنی باڵای سەربەخۆی هەڵبژاردن و راپرسی کرد.

پاڤشت به خالی (٦) له برگی (١٦هەم) له مادهی (شەشەم) ی ياسای ژماره (٤) ی سالی (٢٠١٤) ی ياسای کۆمسیۆنی باڵای سەربەخۆی هەڵبژاردن و راپرسی، ئەنجومەنی کۆمسیاران ئەنجامی کۆتایی و هەریمی پەسەنکردنێکی هەریمی کوردستان و ناوچه کوردستانی هەرێمی کوردستان و ناوچه کوردستانی هەرێمی کوردستان رادەگەیەنیت، که بەم شێوەی خوارووبە:

ژمارەى دەنگداران	ژمارەى بەشداریوان	دەنگى سەپى و پوچەن و نوسراوه	دەنگى دروست
٤,٥٨١,٢٥٥	٢,٢٠٥,٩٢٥	٢٩,٩٩٠	٢,٠٨٥,٩٢٥

رێژەى بەشداریوان له کۆى گشتى دەنگداران (٢٢,٦٪)

دەنگه دروستەکان	بەئى	نەخپى	رێژەى بەئى	رێژەى نەخپى	کۆ
٢,٠٨٥,٩٢٥	٢,٨٦١,٤٧١	٢٢٤,٤٦٨	٩٢,٧٢٪	٢٧,٢٧٪	١٠٠٪

ئەم بەگەننامەى له رۆژى چوارشەممە ٢٠١٧/١٠/٤ له هەولێر نوسراوه و وێژ کراوه.

یێزان حەسەن شەیکەر کریم
 سەرۆکی کارگێڕی هەڵبژاردن
 اسماعیل حەسەن عەبدولقادر
 بەرپارەری ئەنجومەن
 سلیمان مەصفی حەسەن
 جێگێری سەرۆکی ئەنجومەن
 هەنان زەرار نەبی
 وەزیری ئەنجومەن
 سیاح حەسەن عەبدولقادر
 ئەنجومەن
 ئەهزەز سەلیم حەنا
 ئەنجومەن
 عەبدولصەد خەسەر عەبدوللە
 ئەنجومەن
 جەناب عەبدولعەزیز
 ئەنجومەن

الوثائق رقم ٧ و ٨

رئاسة محكمة الاستئناف في إقليم كردستان
إلى / المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
والاستفتاء في إقليم كردستان
/ إرسال قرار

الرقم (١)، ٤/ تشرين الأول / ٢٠١٧



إقليم كردستان - العراق
مجلس القضاء
رئاسة محكمة الاستئناف في إقليم كردستان
(الهيئة القضائية للانتخابات والاستفتاء)

العدد : ١

التاريخ: ٤/تشرين الأول/ ٢٠١٧

إلى / المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان
الموضوع/ إرسال قرار

إشارة الى كتابيكم ذي العديدين (١٠٨) في (٢٨/أيلول/٢٠١٧)، و (١٠٩) في (٢/ تشرين الأول/٢٠١٧)، نرسل لكم طياً قرار الهيئة القضائية للانتخابات والاستفتاء في رئاسة محكمة الاستئناف في إقليم كردستان المرقم (١/ الهيئة القضائية للانتخابات والاستفتاء/ ٢٠١٧) في ٤/ تشرين الأول/ ٢٠١٧، لتنفيذ مضمونه مع التقدير.

الرئيس

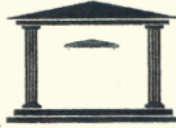
أسعد حسين عزيز

إقليم كوردستان / العراق

مجلس القضاء

رئاسة محكمة تمييز إقليم كوردستان

«الهيئة القضائية للإنتخابات ولإستفتاء»



Kurdistan Region Iraq
Judicial Council

ههريمی كوردستان / عێراق

ئهنجومهنی دادوهی

سهروكایهتی دادگای پیداجوونهوهی ههريمی كوردستان

﴿ دهستهی دادوهی ههلبژاردن و راپرسی ﴾

٢٠١٧ / ١٠ / ٤

به روار

ژماره ١/ دهستهی دادوهی ههلبژاردن و راپرسی/ ٢٠١٧

بۆ/ كۆمسيۆنی بالای سهربهخۆی ههلبژاردن و راپرسی له ههريمی كوردستان
بابهت/ ناردنی بپيار

ئاماژه به ههردوو نوسراوتان به ژمارهكانی (١٠٨) له (٢٠١٧/٩/٢٨) و (١٠٩) له (٢٠١٧/١٠/٢) هاويپيچ بپياری دهستهی دادوهی ههلبژاردن و راپرسی له دادگای پیداجوونهوهی ههريمی كوردستان به ژماره (١/دهستهی دادوهی ههلبژاردن و راپرسی/ ٢٠١٧) له (٢٠١٧/١٠/٤) تان بۆ دهتيرين بۆ جێ به جێ کردنی ناوهڕۆكهکەي لهگهڵ رێزدا .

سهروك

اسعد حسين عزيز

(پاڤان)

إقليم كردستان - العراق
 مجلس القضاء
 رئاسة محكمة الاستئناف في إقليم كردستان
 (الهيئة القضائية للانتخابات والاستفتاء)

العدد : ١

التاريخ: ٤/تشرين الأول/ ٢٠١٧

في يوم ٤/ تشرين الأول/ ٢٠١٧، اجتمعت الهيئة القضائية للانتخابات والاستفتاء في رئاسة محكمة الاستئناف في إقليم كردستان برئاسة نائب الرئيس القاضي (أسعد حسين عزيز) وعضوية كل من السادة القضاة (حاجي محمد طاهر العقراوي) و (د. محمد عمر مولود) المخولين لإصدار القرارات باسم الشعب، وقرروا مايلي:

قرار /

بعد النظر والتدقيق في النتائج الأولية لاستفتاء استقلال كردستان من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان، والمرسلة اليها بكتابها المرقم (١٠٩) في (٢٨/أيلول/٢٠١٧)، وبعد نشر

النتائج الأولية في ثلاث صحف في يوم (٢٨ / أيلول / ٢٠١٧)، وبموجب الفقرة ثالثاً من المادة التاسعة من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان، العدد (٤ لسنة ٢٠١٤)، وبالنظر لعدم وجود أية طعون ضد تلك النتائج خلال المدة القانونية. لذلك وبموجب الصلاحيات المخولة لنا حسب الفقرات رابعاً وخامساً وسادساً من المادة التاسعة في القانون أعلاه، قررنا، في يوم ٤ / تشرين الأولم ٢٠١٧، وبإجماع الآراء، المصادقة على النتائج الاستفتاء. رين الأولم ٢٠١٧، وبإجماع الآراء، المصادقة على النتائج الإستفتاء.

أسعد حسين عزيز
الرئيس

حاجي محمد طاهر العقراوي
العضو

د. محمد عمر مولود
العضو


<p>إقليم كوردستان / العراق مجلس القضاء رئاسة محكمة تمييز إقليم كوردستان (الهيئة القضائية للإنتخابات و الإستفتاء)</p>	 Kurdistan Region - Iraq Judicial Council	<p>هەرمێمی کوردستان / عێراق ئەنجومەنی دادوهری سەرۆکایەتی دادگای پێداچوونەوهی هەرمێمی کوردستان دەستەیی دادوهری هەلبژاردن و راپرسی</p>
--	---	--


ژماره /١/ دەستەیی دادوهری هەلبژاردن و راپرسی /٢٠١٧/ بەروار ٢٠١٧ /١٠/٤


له رۆژی (٢٠١٧/١٠/٤) دەستەیی دادوهری هەلبژاردن و راپرسی له دادگای پێداچوونەوهی هەرمێمی کوردستان پێکھات بە سەرۆکایەتی چیگری سەرۆک بەرێژ دادوهر (أسعد حسین عزیز) و ئەندامیەتی هەریەک له بەرێزان دادوهران (حاجی محمد طاهر ئاکرەیی) و (د. محمد عمر مولود) که رێیان پێدراوه به ناوی گەلهوه جوکم بکەن و ئەو بریارەیی خوارەوهیان دەرکرد .

بـرـیار


پاش ووردییتی و تێروانیی ئەنجام بەراییەکانی راپرسی بۆ سەریهخۆیی کوردستان که لەلایەن کۆمسیۆنی بالای سەریهخۆیی هەلبژاردن و راپرسی له هەرمێمی کوردستان پێمان گەپشتوووه به پێی ناوهرۆکی نوسراویان ژماره (١٠٩) له (٢٠١٧/٩/٢٨) و دواي ئەوهی که ئەو ئەنجام بەراییانە له سن رۆژنامە له بەرواری (٢٠١٧/٩/٢٨) پلاوکراوهوه به پێی برگەیی سێیەم له ماددەیی نۆیەم له یاسای کۆمسیۆنی بالای سەریهخۆیی هەلبژاردن و راپرسی له هەرمێمی کوردستان ژماره چواری سالی (٢٠١٤) و له بەرنهبوونی هیچ تانەیهک له ئەنجامانە له ماوهی یاسایی خۆیدا بۆیه به پێی ئەو دەسەلاتەیی که به پێی برگەکانی چوارەم و پێنجەم و شەشەم له ماددەیی نۆیەم له یاسای سەرەوه پێمان دراوه بریارمان دا به پەسەندکردنی ئەو ئەنجامانە و ئەو بریارەش به تیکراییی دەنگ له رۆژی (٢٠١٧/١٠/٤) دەرچوو .


سەرۆک
 أسعد حسین عزیز


ئەندام
 حاجی محمد طاهر ئاکرەیی


ئەندام
 د. محمد عمر مولود

(پاڤان)



■ فهرست
الأسماء
والعناوين
والأماكن

ا

٦٥	آشتن كارتر
٤٦	إبراهيم أحمد
١٥٠	إبراهيم الجعفرى
٣٦	إبراهيم داود
٢١٤	ابو كاروان
٢٤٤, ٢٤٢	أسعد حسين عزيز
١٠٦	إقبال بور
٢٣٩	إسماعيل حمه علي عبدالقادر
٣٦	أحمد حسن البكر
٦١	أنجيلا ميركل
٢٣	أندرانيك باشا
٦٤, ٦٣, ٤٩	أوباما
١٤٩, ١٠٥, ٤٩	أياد علاوي
٢٧	الأمير فيصل

٥٦, ٥٤, ٥٠, ٤٨, ٤٧, ٤٦, ٤٤	إقليم كردستان
١٠٥, ١٠٢, ١٠١, ٩٩, ٩٥, ٨٦, ٨٤, ٨٢, ٧٨, ٧٧, ٧٦, ٧٥, ٧١, ٥٧	
١٥١, ١٤٧, ١٣٩, ١١٨, ١١٧, ١١٥, ١١٣, ١١٢, ١١٠, ١٠٧, ١٠٦	
٢٠٣, ٢٠١, ١٩١, ١٧٠, ١٦٨, ١٦٧, ١٦٦, ١٦٥, ١٦٤, ١٦٢, ١٥٨	
٢٣٩, ٢٣٨, ٢٣٦, ٢٣٣, ٢٢٧, ٢٢٤, ٢٢١, ٢١٤, ٢٠٧, ٢٠٥, ٢٠٤	
٢٤٨, ٢٠٢, ١٩٣, ١٧٦, ١٣٥, ٤٦, ٤٠	أنفال
١٠٧, ٥٥, ٥٤	أيزيديين
٢٤٨, ٧٦, ٧٧	الاتحاد الإسلامي الكوردستاني
٢٤٨, ٧٦	الاتحاد الوطني الكوردستاني
٧٩	اتحاد بيت نهرين الوطني
٧٩	الاتحاد القومي الديمقراطي الكوردستاني
١٠٣, ٧٧, ٧٦	الاتحاد الوطني الكوردستاني
٣٧	اتفاقية الجزائر
١٠٥, ١٠٤	اجتماع دوكان
٨٧, ١٠	اجتماع سحילה
٢٠٥, ٢٠٤, ١٩٤, ١٩٣, ١٨٤, ١٧٠, ١٦٩, ١٥٠, ١٤٩, ١٤٨, ٧٥	استفتاء
٢٢٤, ٢٢١, ٢٠٧, ٢٠٦	
٢٥٦, ٢٥١, ٧٩, ٧٨, ٧٦, ٢٣, ٢٢	أشوري
٢٨, ٢٤, ٢٢, ٥	الامبراطورية العثمانية
٢٥	أرض روم
٢٢	الامبراطورية العثمانية
٢٣٩, ٢٠٧, ١٦٥, ١٦٤, ١٥٢, ١٥١, ١٠٨, ١٠٥, ٩٢, ٨١, ٧٨, ٧٦, ٤٠, ٢٣	أربيل
٢٣	أرمن
١٢٨	ارمينيا
١٢٩	اريتيريا
٢٥	أزمير

١٠٦,١٠٥,٢٥	الأردن
٤٣,٣٢,٣١	الإنكليز
٦١,٥٩,٢٤	ألمانيا
١٠٧,٩٠,٨٩,٨٨,٨٧,٦٥,٦٤,٦٣,٥٤,٥١,٤٩,٤٦,٢٨,١٠	أمريكا
١٢٩	اندونيسيا
٨٥,٨٤	أوروبا
١٨٢,١٨١,١٠٩,٤٩,٤٠,٣٧,٣١,٢٠	إيران
٢٤٩,٢٩,٢٨,٢٤	إيطاليا

ب

٢٤٩,٦٣,٤٩	باراك أوباما
٣٩,٣١,٢٢	بارزان
٤٦,٣٧,٣٦,٣٥,٣٤,٣٣,٣١,٣٠,٢٩,٢٦,٢٤,٢٣,٢٢,٢١	بارزاني
٣٦,٣٤,٣٣	بارزاني الخالد
٥٧	بان كي مون
٢٩	برسي كاكس
٢١٤	بهمن حسين
٤٦	بول بريمر
١٠٨	بول فانك
٤٩	بيرنارد ترابينور
٨٨,٨٧	بريت ماككورك

بیشمرکه ٥٢, ٥٣, ٥٤, ٥٥, ٥٦, ٦٢, ٦٣, ٦٥, ٧٠, ٧٢, ٧٣, ١٠٣, ١٠٤, ١٠٥, ١١٥, ١١٤, ١٠٩, ١٠٨, ١٠٧, ١٠٦

برلمان كوردستان ٤٦, ٦٦, ٧١, ٧٦, ٧٨, ٢٠٦, ٢١٤, ٢٢١, ٢٢٤, ٢٢٧, ٢٢٨

٢٤٩,٤٠	بادينان
٢٥	باريس

١٩٢, ١٢٥	باكستان
٣١	بالك
٢٩	بروكسل
١٠٧, ٨٧, ٣١, ٢٨, ٢٥, ٢٣	بريطانيا
, ٥٦, ٥٢, ٥١, ٥٠, ٤٧, ٤٣, ٤٢, ٣٩, ٣٧, ٣٤, ٢٩, ١٠	بغداد
, ٩٩, ٩٦, ٨٩, ٨٨, ٨٦, ٨٥, ٨٤, ٧٤, ٧٠, ٦٩, ٦٨, ٦٧, ٦٤, ٦١, ٥٧	
١٥٢, ١٤٢, ١٣٨, ١٣٧, ١٣٣, ١١٢, ١٠٨, ١٠٥, ١٠٤, ١٠٠	
٢٩	بلجيكا
٣٩	بلدروز
٢٥	بلفور
١٢٥	بنغلاديش
٣٤	بني هرير
٣٤	بيره مكرون
١٢٨, ١٢٣, ٢٤	بيروت

ت

٨٩, ٨٧	تيلرسون
٢١	التكية القادرية
٢٤, ٢٣	تبليس
١٧٠, ٤٣, ٣٩, ٣٨	ترحيل
٣٠, ٢٩, ٢٨	تركيا
١٠٢, ٧٣	تلعفر
١٢٩, ١٢١	تيمور الشرقية

ث

١٠, ٣٣, ٣٤, ٣٦, ٤٦, ١٢١	ثورة أيلول
٣٧	ثورة كردستان

ج

٢٣	جرجيس فتح الله
٢٢٧, ٢٥٠	جعفر ابراهيم امينكي
٦٤	جو بايدن
٢٣٩	جوتيار عادل محمود
٤٦, ٤٩	جورج بوش
٧٦, ٧٨, ٢٥٠	جبهة تركمان العراق
٧٩	جمعية الثقافة التركمانية في كردستان
٧٩	جمعية الليبراليين التركمان
٥٩	جدار برلين
٢٧	جنوب كردستان
٢٠	جالديران
٢٨	جبال حميرين
٣٤	جبل سفين
٥٤, ٥٥	جبل شنكال
٣٧, ٢٤٨	الجزائر
٥٤	الجزيرة
٣٩	جلولاء
٢٣	جورجيا
٥٩	جيك
٥٩, ٢٥٠	جيكوسلوفاكيا

ح

- ٢٥١ الحركة الإسلامية في كردستان
 ٧٩ حركة التركمان المستقلين
 ٦٣ حركة التغيير
 ٧٩ حركة الحرية الديمقراطية الكوردستانية
 ٢٥١, ٧٨, ٧٦ الحركة الديمقراطية الأشرورية
 ٧٩ حزب الإتحاد الديمقراطي الكلداني
 ٢٥١ حزب الإشتراكي الديمقراطي
 ٢٥١, ٧٧, ٧٦ حزب الإصلاح والتقدم الكوردستاني
 ٧٩ حزب الإنقاذ القومي التركماني
 ٢٥١, ٧٨, ٧٦ حزب التنمية التركماني
 ٢٥١ الحزب الديمقراطي الكوردستاني
 ٧٩ حزب الشعب التركماني
 ١٩١, ٢٥١, ٧٧, ٧٦ حزب الشيوعي العراقي
 ٢٥١, ٧٧, ٧٦ حزب العمال والكادحين الكوردستاني
 ٢٥١, ٧٧, ٧٦ حزب الكادحين الكوردستاني
 ٧٩ حزب بيت نهرين الديمقراطي
 ١٠٩, ١٠٦ الحرس الثوري الإيراني
 ٧٧, ٧٩, ٧٦ الحركة الإسلامية في كردستان
 ٧٩ الحركة الديمقراطية التركمانية
 ٧٩ الحركة الديمقراطية لشعب كردستان
 ٧٧, ٧٦ الحزب الإشتراكي الديمقراطي الكوردستاني
 ٧٩ الحزب التقدمي الديمقراطي الكوردستاني
 ٧٩ الحزب الديمقراطي التركماني الكوردستاني
 ٧٧, ٧٦, ٣٧ الحزب الديمقراطي الكوردستاني
 ١٩١, ٧٧, ٧٦ الحزب الشيوعي الكوردستاني
 ٧٩ الحزب القومي الكوردستاني

٧٩	حزب الوطني الأشوري
١٧٠, ١٦٤, ١٥٣, ١٠٤, ١٠٣	الحشد الشعبي
١٠٢, ٧٣, ٣٩	الحويجة
٦٧, ٦٤, ٥١	حضر
١٧٦, ١٣٥	حليجة
١٣٧, ٢٨	حمرين

خ

٨١	خليل إبراهيم
٢٥٢, ١٤٤, ٤٦	خانقين
١٠٣	خورماتو

د

٢٢	داغستاني
٢٣, ٢٢	دبليو. ئي. ويكرام
٦٣	درباز كوسرت
٢١٤	دلشاد شهاب
١٠٩, ١٠٨, ١٠٧	دوكلاس سليمان
٧٣, ٧٢, ٧٠, ٦٨, ٦٧, ٦٥, ٦٤, ٦٠, ٥٦, ٥٥, ٥٤, ٥٣, ٥٢, ٥١, ١٠	داعش
١٦٦, ١٥٢, ١١٢, ١٠٨, ١٠٧, ١٠٥, ١٠٣, ١٠٢, ١٠١, ٨٨, ٨٧	
١٠٣	داقوق
٨٧	دجلة
١٦٤, ١٥١, ٨٧	دهوك
٣٩	دوز

۱۰۳ دوزخورماتو
۱۰۶, ۱۰۵, ۱۰۴, ۱۰۳ دوکان

ر

۲۹ ر.ف. جاردین
۵۱ روبیرت ستیفن بیکروفت
۸۰, ۵۱, ۴۷ روز نوري شاویس
۱۸۷ رومیو هکاری
۲۳۹ ریزان حمه رشید کریم

۲۳, ۲۲ رازان
۲۵۲, ۳۴ رانیه
۲۵۲, ۳۴, ۳۱ رواندوز
۲۸, ۲۵, ۲۳ روسیا
۲۸, ۲۴ رومانیا

ز

۵۰ زلمای خلیل زاد
۲۱۵ زکری موسی وسو

۳۹ زاخو
۲۵۳, ۵۵, ۴۶ زمار
۲۰ زهاو
۲۵۳, ۳۵ زوزک

س

٦٨,٥١	السيد عمار الحكيم
٨٠	سعدى أحمد بيبره
٢٣٩	سليمان مصطفى حسن
٢٢	سليمان نظيف باشا
٢٣٩	سياح عبدالله قاسم
٢٢	سيد طه محمد صديق النهري
١٠٩	سيد مختار
٢٤	سيرغي سزانوف
٢٣	سيرغي لافروف
٣٠	سيسيل جي إدمونس
٢٢	السلطان العثماني
٢٤	سانت بطرسبورغ
٢٥	سان ريمو
٢٥	سايكس-بيكو
١٠٩,٨٧,٥٥,١٠	سحيلة
٢٠	سربول زهاو
٢٥٠,٣٤	سفين
٥٩	سلوفاك
٢٥٣	سليمانية
١٣٥	سنغافورة
٥٥,٥١,٣٤,٢٥	سوريا
٢٩	سويد
٢٥٣,٢٩	السويس
٢٨,٢٧,٢٦,٢٥	سيفر
١٩٠,١٨٨,١٨٧	السريان
٢٥٦,٧٨,٧٦	السرياني
١٢٧,٥٩	سلوفاك

١٥١, ٣١, ٣٠	سليمانية
٨٨, ٨٧, ٧٣	سورية
١٩٢, ١٢٩, ١٢٥, ١٢٣, ٣٣	السوفيتي
٢٩	سويد
٢٨	سويسرية

ش

٢٤, ٢٣, ٢٢, ٢١	شيخ عبدالسلام البارزاني
٢٣٩	شيروان زرار نبي
١٨٧	شيخ شامو
٣١, ٣٠, ٢٤	شيخ أحمد البارزاني
٤٣, ٣١, ٣٠	شيخ محمود الحفيد
٢٧	شريف (مكة)
١٩٥	شرق الاوسط
٢٢	شرق كوردستان
٢٥٣, ٢٥٠, ١٥٢, ١٤٤, ١٠٧, ٧٢, ٥٥, ٥٤, ٤٦, ٣٩	شنكال
٢٥٣, ٣١	شنو
٤٦	شيخان
٢٥	شام

ص

١٨٥, ٤٧	صلاح الدين بهاء الدين
٣٦	صدام حسين
١٦٩, ١٤٠, ٢٤	صربيا
١٥	صفوية

ط

١٨٧	طالب كاكهبي
٢٢	طه محمد صديق النهري
٢٥٤, ٣٥	طرابزون

ع

٢٥٤	العبادي
٢٥٤, ٣٥	عبدالرحمن عارف
٣٦	عبدالرحمن محمد عارف
٣٦	عبدالرزاق نايف
٢١	عبدالسلام الثاني البارزاني
٣٥	عبدالسلام عارف
٢٣٩	عبدالصمد خضر عبدالله
٣٥	عبدالعزيز العقيلي
٣٤	عبدالكريم قاسم
٢١٥	عبدالله انور عبدالله
٦٥	علي بابير
٢٢	العثماني
٢٥٤, ٦٨, ٥١	عمار الحكيم
١٥٢, ١٠٩, ١٠٨, ١٠٦, ١٠٥, ٩٩, ٩٠, ٦٧, ٦٢, ٥٦, ٤٩	العبادي
٣٩, ٢٨, ٢٥, ٢٣, ٢٢, ٢١	العثماني
٢٤٨, ٢٨, ٢٥, ٢٤, ٢٢, ٢١, ٢٠, ١٥, ٧, ٥, ٢	العثمانية

١٦, ١٠	عراق
٣٨, ٣٧, ٣٦, ٣٥, ٣٣, ٣٢, ٣١, ٣٠, ٢٩, ٢٨, ٢٧, ٢٥, ٢٤, ١٨, ١٧	
٥٣, ٥٢, ٥١, ٥٠, ٤٩, ٤٨, ٤٧, ٤٦, ٤٥, ٤٤, ٤٣, ٤٢, ٤١, ٤٠, ٣٩	
٧٤, ٧٣, ٧١, ٦٨, ٦٧, ٦٤, ٦٢, ٦١, ٦٠, ٥٩, ٥٨, ٥٧, ٥٦, ٥٥, ٥٤	
١٠٢, ١٠١, ١٠٠, ٩٩, ٩٦, ٩٥, ٩٤, ٩٠, ٨٩, ٨٧, ٨٥, ٧٨, ٧٧, ٧٦	
١١٨, ١١٧, ١١٣, ١١٢, ١١١, ١١٠, ١٠٩, ١٠٨, ١٠٧, ١٠٥, ١٠٤	
١٤٧, ١٤٢, ١٤١, ١٣٩, ١٣٨, ١٣٧, ١٣٦, ١٣٥, ١٣٣, ١٣٢, ١٢١	
١٦٥, ١٦٤, ١٦٢, ١٦١, ١٦٠, ١٥٥, ١٥٤, ١٥٣, ١٥١, ١٥٠, ١٤٨	
١٧٨, ١٧٧, ١٧٦, ١٧٥, ١٧٤, ١٧٣, ١٧٢, ١٧١, ١٦٩, ١٦٧, ١٦٦	
٢٠٣, ٢٠٢, ٢٠١, ١٩٣, ١٩٢, ١٨٤, ١٨٣, ١٨٢, ١٨١, ١٨٠, ١٧٩	
٢٥٠, ٢٤٤, ٢٤٢, ٢٣٨, ٢٣٦, ٢٣٣, ٢٢٧, ٢٢٤, ٢٢١, ٢١٤, ٢٠٤	

ف

٢١٦, ٢١٤, ٨٠	فؤاد حسين
٢٤	فرانسوا جورج بيكو
٢٥٥, ١٠٧, ٨٧	فرانك بيكر
١٨٧	فيان دخيل
٨٧, ٢٨, ٢٥, ٢٤	فرنسا
٢٥٥, ١٢٨	فلسطين
١٢٥	فنزويلا
١٢٨	فيتنام
١٧	فيدرالي
٢١٥, ١٦٠, ١٣٩, ١٣٥, ١٢٦, ١٢٥, ١٢١, ٤٦, ١٧	فيدرالية

ق

٦٣	قوباد طالباني
٢٣	القيصر الروسي
٢٥٥, ٧٨, ٧٦	قائمة أربيل التركمانية
٢٥٥, ٧٨, ٧٦	قائمة الأرمن في برلمان كردستان
٤٠	القدس والقادسية
١٢٨	قبرص
٢٥٥, ٤٠	قرداغ
٣٩	قره تبه
٤١	قهلادزه

ك

١٩١, ٨٠	كاوه محمود
٤٧	كرخي التي برماغ
١٨٧	كريم سليمان
١٨٦, ٨١, ٦٣	كوسرت رسول
١٩٤, ١٨٧	كلدان
٦٨, ٤٠, ٣٩, ٣٧	كورد الفيليين
٢٣	كنيسة كانتربري
١٠٦, ١٠٤, ١٠٣, ٩٨, ٩١, ٨١, ٨٠, ٧٥, ٧٣, ٥٦, ٤٦, ٤٣, ٤٠, ٢	كركوك
٢١٦, ١٧٧, ١٦٤, ١٥٣, ١٥٢, ١٥٠, ١٤٩, ١٤٨, ١٤٤, ١٠٨	
٤٣, ٤٠	كرميان
١٢٨	كشمير

٢٦١ للتاريخ..

٣٩	كفري
,٢٥,٢٤,٢٣,٢٢,٢٠,١٩,١٨,١٧,١٦,١٥,١٠,٧,٥,٢	كوردستان
,٤٤,٤٣,٤٢,٤١,٤٠,٣٩,٣٨,٣٧,٣٦,٣٥,٣٤,٣٣,٣١,٣٠,٢٨,٢٧	
,٦٢,٦١,٦٠,٥٩,٥٨,٥٧,٥٦,٥٥,٥٤,٥٣,٥٢,٥٠,٤٩,٤٨,٤٧,٤٦	
,٨٥,٨٤,٨٢,٨٠,٧٩,٧٨,٧٧,٧٦,٧٥,٧٤,٧٣,٧١,٦٦,٦٥,٦٤,٦٣	
,١٠٣,١٠٢,١٠١,١٠٠,٩٩,٩٨,٩٧,٩٦,٩٥,٩٤,٩١,٩٠,٨٩,٨٨,٨٦	
,١١٥,١١٤,١١٣,١١٢,١١١,١١٠,١٠٩,١٠٨,١٠٧,١٠٦,١٠٥,١٠٤	
,١٥٣,١٥١,١٤٩,١٤٧,١٣٩,١٣٦,١٣٥,١٢٨,١١٩,١١٨,١١٧,١١٦	
,١٨٨,١٨٧,١٧٠,١٦٨,١٦٧,١٦٦,١٦٥,١٦٤,١٦٣,١٦٢,١٥٨,١٥٤	
,٢٠٦,٢٠٥,٢٠٤,٢٠٣,٢٠٢,٢٠١,١٩٥,١٩٤,١٩٣,١٩١,١٩٠,١٨٩	
٢٣٩,٢٣٨,٢٣٦,٢٣٣,٢٢٨,٢٢٧,٢٢٤,٢٢١,٢١٦,٢١٥,٢١٤,٢٠٧	
٤٤	كوري
١٩٢,١٦٩,١٤٠	كوسوفو
١٢٥	كولومبيا
١٢٨	كيوبك

ل

٣٧	ليلي قاسم
٢٥٦,٢٥	لبنان
٢١	اللغة الكوردية
١٨٤,١٧٢,١٧١,١١٧,٤٦,٤٥,٧,٥	لندن
٢٩,٢٨	لوزان

م

٢٥,٢٤	مارك سايكس
٨٧	ماكرون
١٠٤,١٠٣,٦٣,٤٩,٤٨,٤٢	مام جلال
٤٩	مايكل جوردن

٢٢	مار شمعون
١٤١	محمد احسان
١٨٦, ٤٧	محمد الحاج محمود
٢٥٦, ١٨٧	محمد سعدالدين
٢٤٤	محمد طاهر العقراوي
٢٤٤	محمد عمر مولود
٢٢	محمد فاضل باشا داغستاني
٨٥	محمد هاودياني
٢١٥	محمود محمد
٣٩	مدحت باشا
٤٧	مسرور بارزاني
٢٢	مصطفى بارزاني
٦٣	مصطفى سيد قادر
٢٨	مصطفى كمال
٢١٥, ٨٠	ملا بختيار
١٨٧	منى القهوجي
٢٣	ملك جورج
١٠٦, ١٠٥	ملك عبدالله
٢٥٦, ٢٨	ملك فيصل
٢٨	مؤتمر القاهرة
٢٨, ٢٧	معاهدة سيفر
٢٥٦	مجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري
٢٣٩, ٢٣٨, ٢٣٦, ٢٢٤, ٢٢١	مجلس المفوضين
١٦٦, ١٦٥, ١٦٤, ١٦٣, ١٤٧, ٩٩, ٩٨	مجلس النواب العراقي
٧٨, ٧٦	المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري
٧٩	المجلس القومي الكلداني
, ٢٢٨, ٢٢٤, ٢٢٣, ٢٢١, ٢٢٠	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والإستفتاء
٢٤٤, ٢٤٢, ٢٣٨, ٢٣٦, ٢٣٥	
٧٩	المنبر الديمقراطي الكلداني

١٩٢, ١٢٥	ماليزيا
٢٥٧, ٢٥٦, ٣٩	مخمور
٣١	مركور
٢٨, ٢٧	مكة
٢٥٦, ٤٦, ٣٩	مندي
١٠٩	محمودية
, ١٣٨, ١٣٧, ١٠٢, ٧٣, ٧٢, ٥٦, ٥٢, ٥١, ٣١, ٣٠, ٢٩, ٢٧, ٢٥, ٢٤, ٢٢	موصل
٢٥٧, ١٤٤	

ن

١٨٦, ٨٤	نجم الدين كريم
١٤١	نرمين عثمان
٢٣٩	نهرو سليم حنا
٢١	نورالدين محمد البريفكاني
١٥١, ١٥٠, ٥٢	نوري المالكي
٤٧	نوشيروان مصطفى
٢٣٣	نيجيرفان أحمد عبدالله
١٠٤	نيجيرفان بارزاني
٢٥٧, ١٥٢, ١٠٢, ٨١, ٧٣, ٣٩	نينوى

ه

١٥٢, ١٥١, ١٤٣, ٧٠	هادي العامري
١٤١	هاشم الشبلي
١٨٧	هالان هرمز
٢١٥	هندرين احمد
٢٣٩, ٢٣٦, ٢٢٤, ٢٢١	هندرين محمد صالح

٢٥٧, ٢١٤, ١٨٦, ٨٤, ٨٠	هوشيار زيباري
٢١٥	هيووا سيد سليم
٣٤	هرير
٤٣, ٤٠	هلبجه
٢٥٧, ٢٣٩, ٢٣٦, ٢٢٤, ٢٢١, ٢١٥, ٣٥, ٣٤	هندرين
٢٩, ٢٤	هنكاري

و

٨٥	وحيده ياقو هرمز
١٢٠	ودرو ويلسن
٢٨, ٢٧	ونستون تشرشل
٣١	وادي بياو
١٧٨, ١٧٢, ١٠٨	واشنطن
٢٠٤, ١٩٢, ١٦٨, ١٥٦, ١٥٠, ١٣٧, ١٣٤, ١٣٣, ١٢٩, ١٢٥, ١٢٣, ١٢٢, ٢٤	وان
٤١, ٢٢	ورمي
١٣٨, ١٣٧, ٣١, ٣٠, ٢٩, ٢٧, ٢٥	ولاية الموصل

ي

٨٧	يان كويچ
٢١٥	يحيى ريشاوتيبي
٢٨	يابان
١٩٢, ١٢٥, ١٢٣	يوغسلافيا



■ الخرائط

44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E



37°0'0"N

36°0'0"N

35°0'0"N

ایران



کرکوک

السليمانية

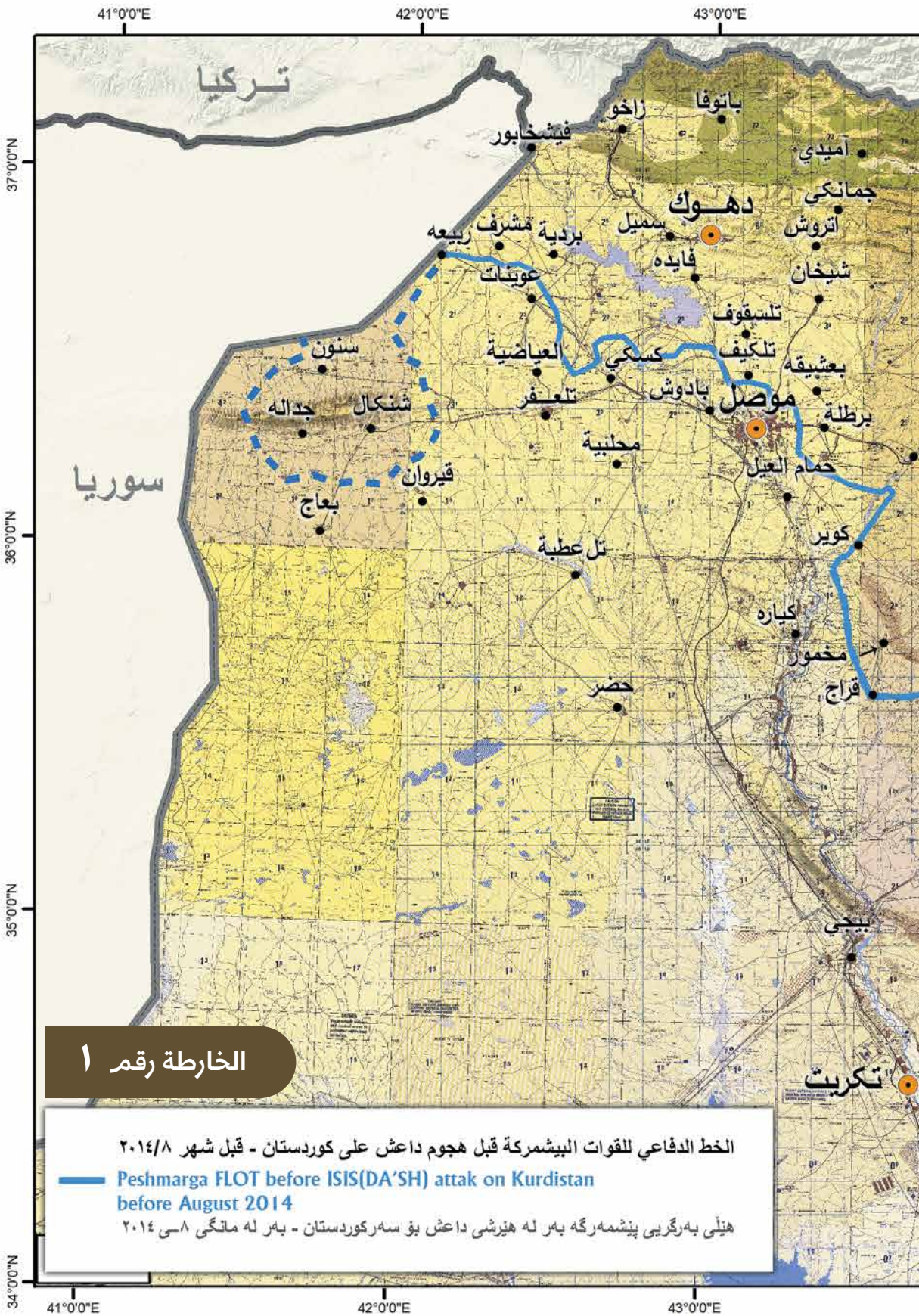
حليجة

44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E





الخارطة رقم ١

الخط الدفاعي للقوات البيشمركة قبل هجوم داعش على كردستان - قبل شهر ٨/٢٠١٤

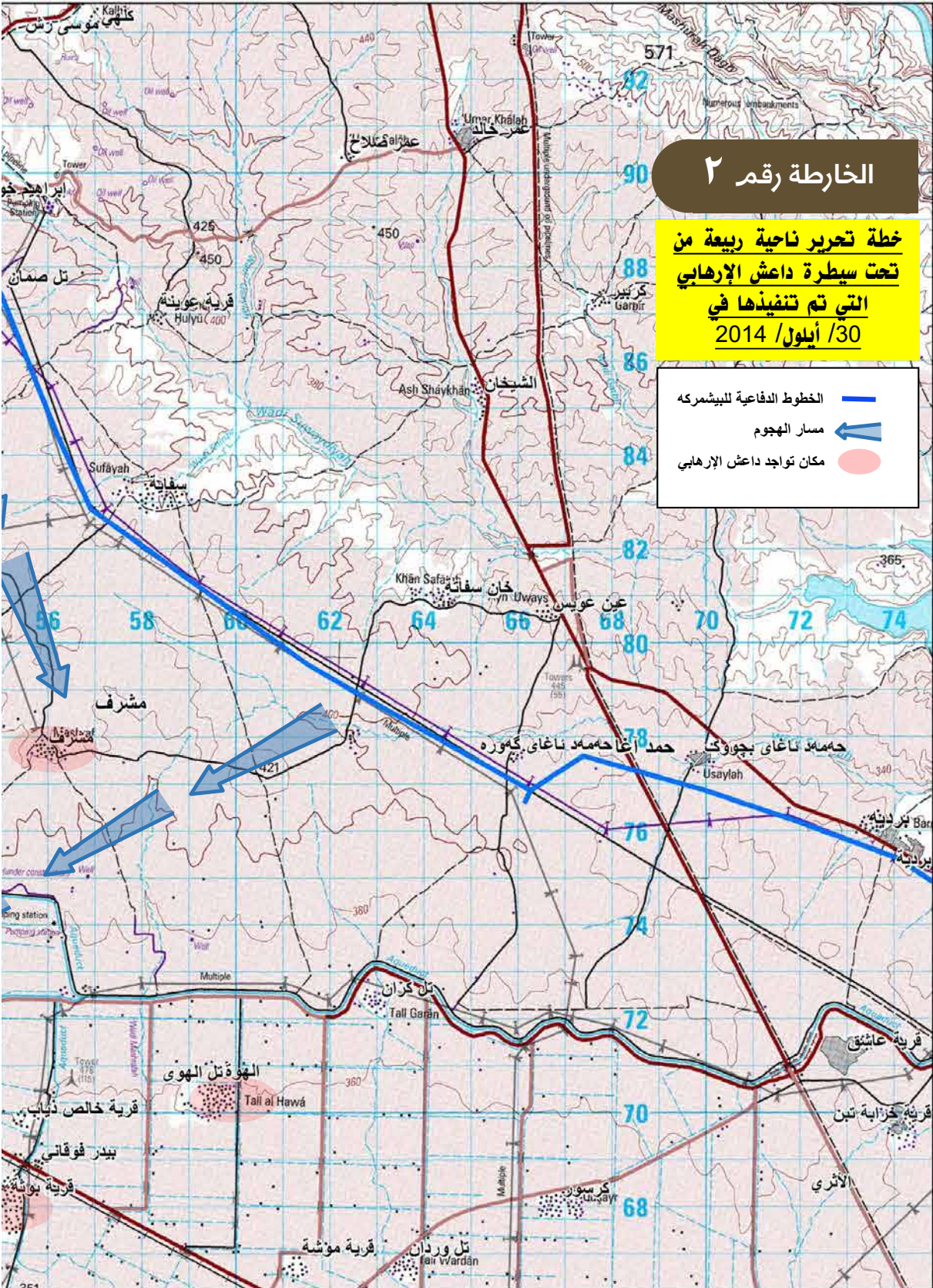
— Peshmarga FLOT before ISIS(DA'SH) attack on Kurdistan before August 2014

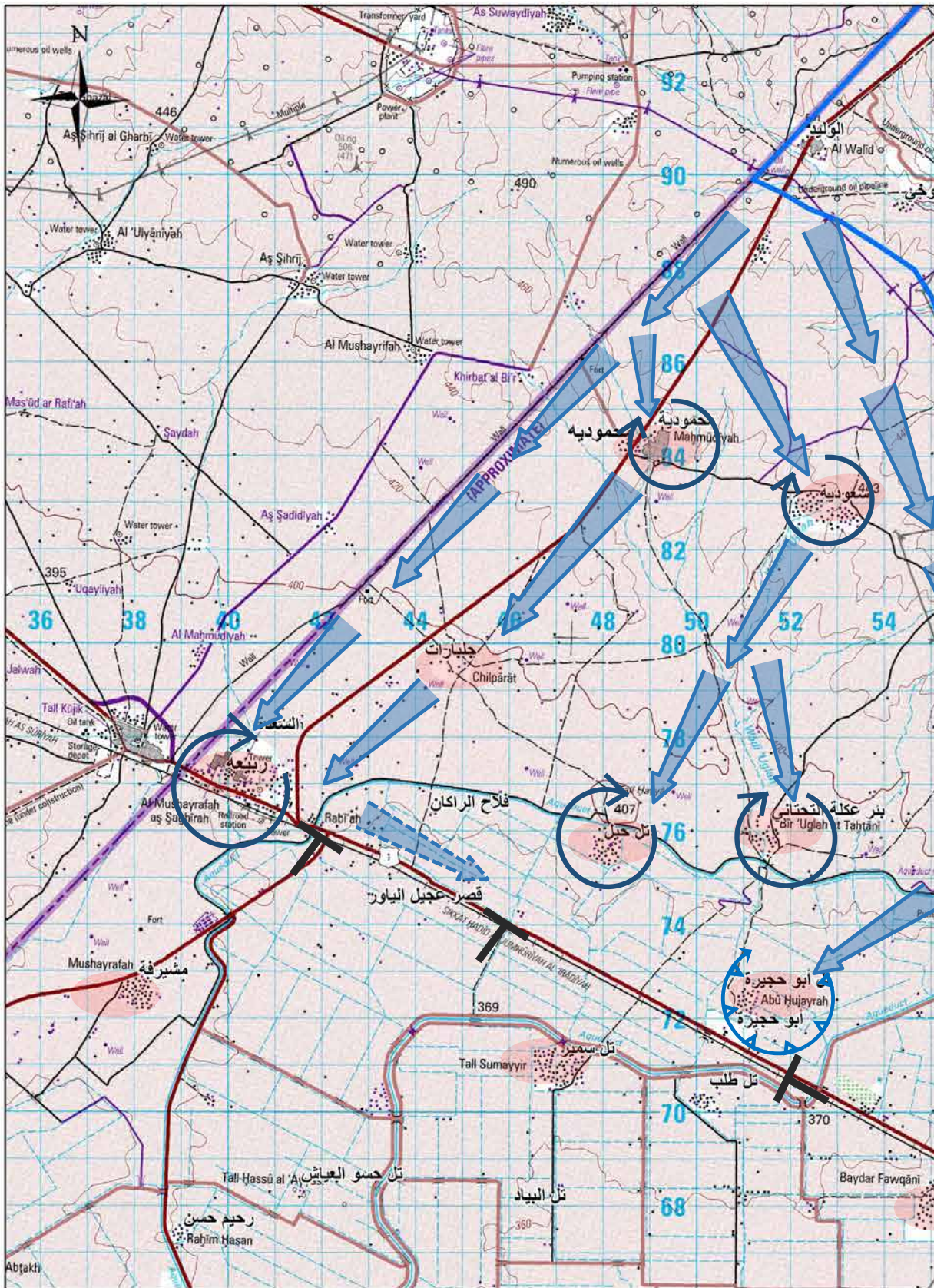
هێڵی بەرگریی پێشمەرگە بەر لە هێرشێ داەش بۆ سەر کوردستان - بەر لە مانگی ٨ی ٢٠١٤

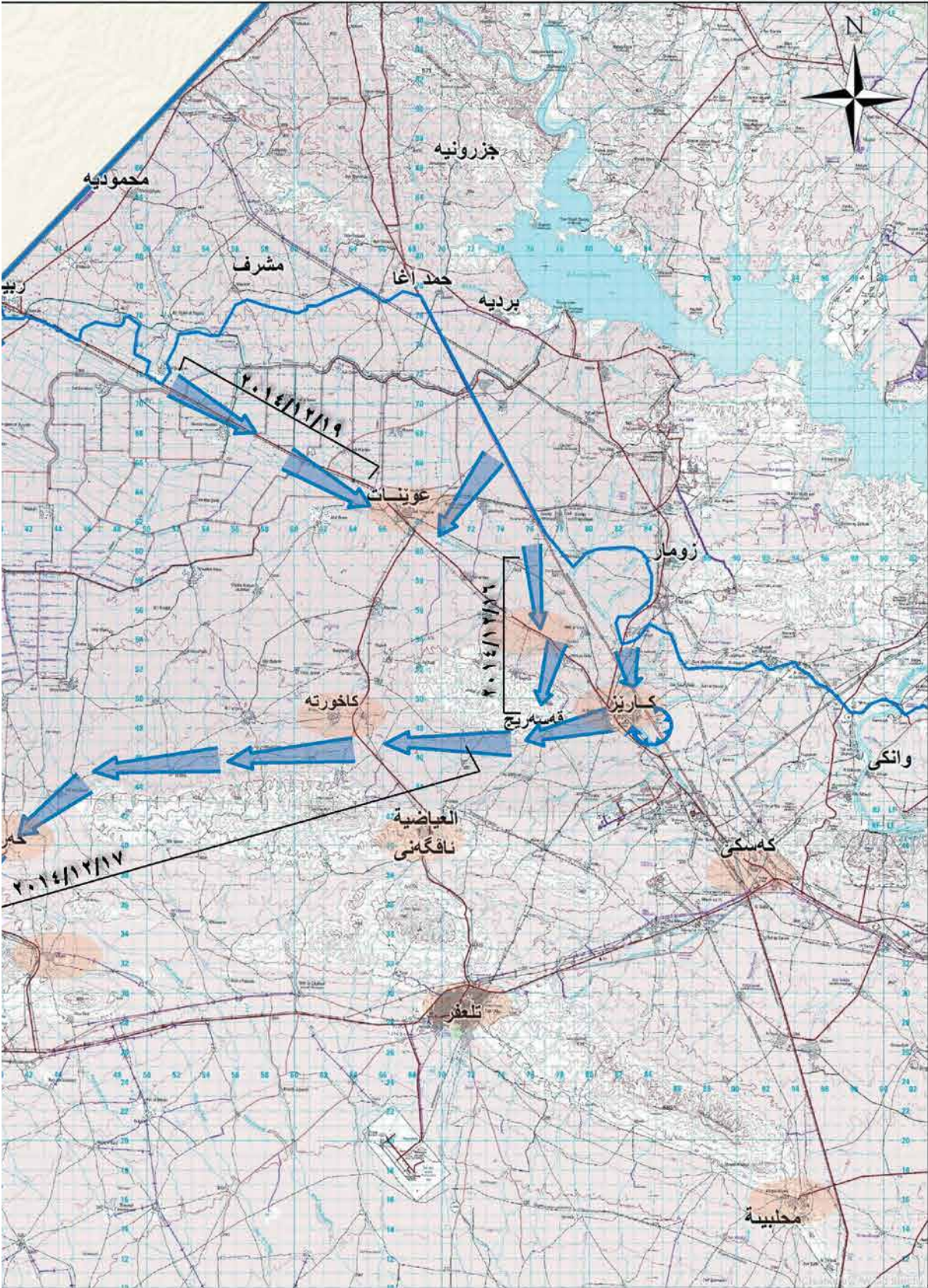
الخارطة رقم ٢

**خطة تحرير ناحية ربيعة من
تحت سيطرة داعش الإرهابي
التي تم تنفيذها في
30 / أيلول / 2014**

- الخطوط الدفاعية للبيشمركة
- مسار الهجوم
- مكان تواجد داعش الإرهابي







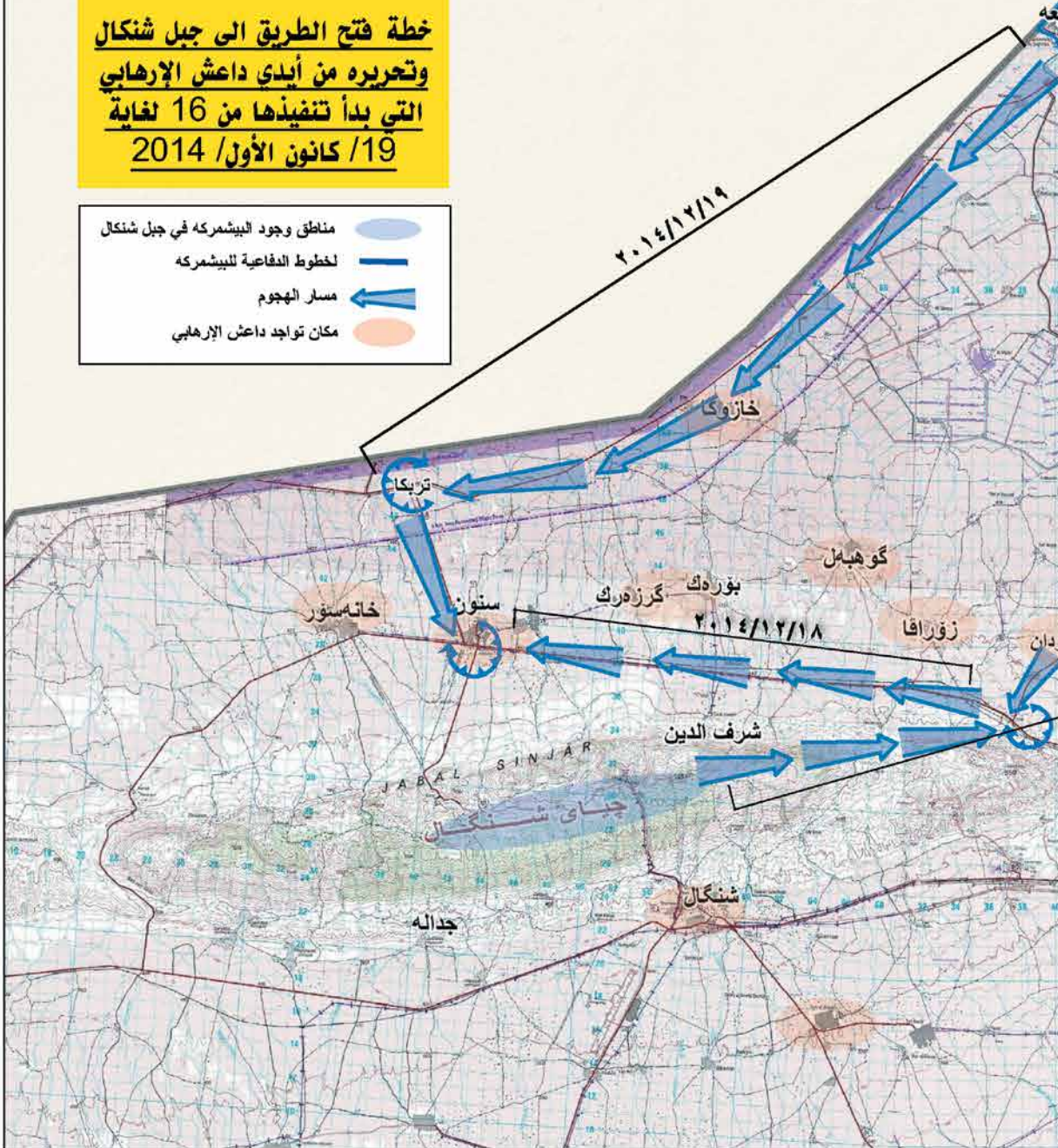


سوريا

الخارطة رقم ٤

**خطة فتح الطريق الى جبل شنكال
وتحريره من أيدي داعش الإرهابي
التي بدأ تنفيذها من 16 لغاية
19/ كانون الأول/ 2014**

- مناطق وجود البيشمرکه في جبل شنكال
- لخطوط الدفاعية للبشمرکه
- مسار الهجوم
- مكان تواجد داعش الإرهابي



44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E

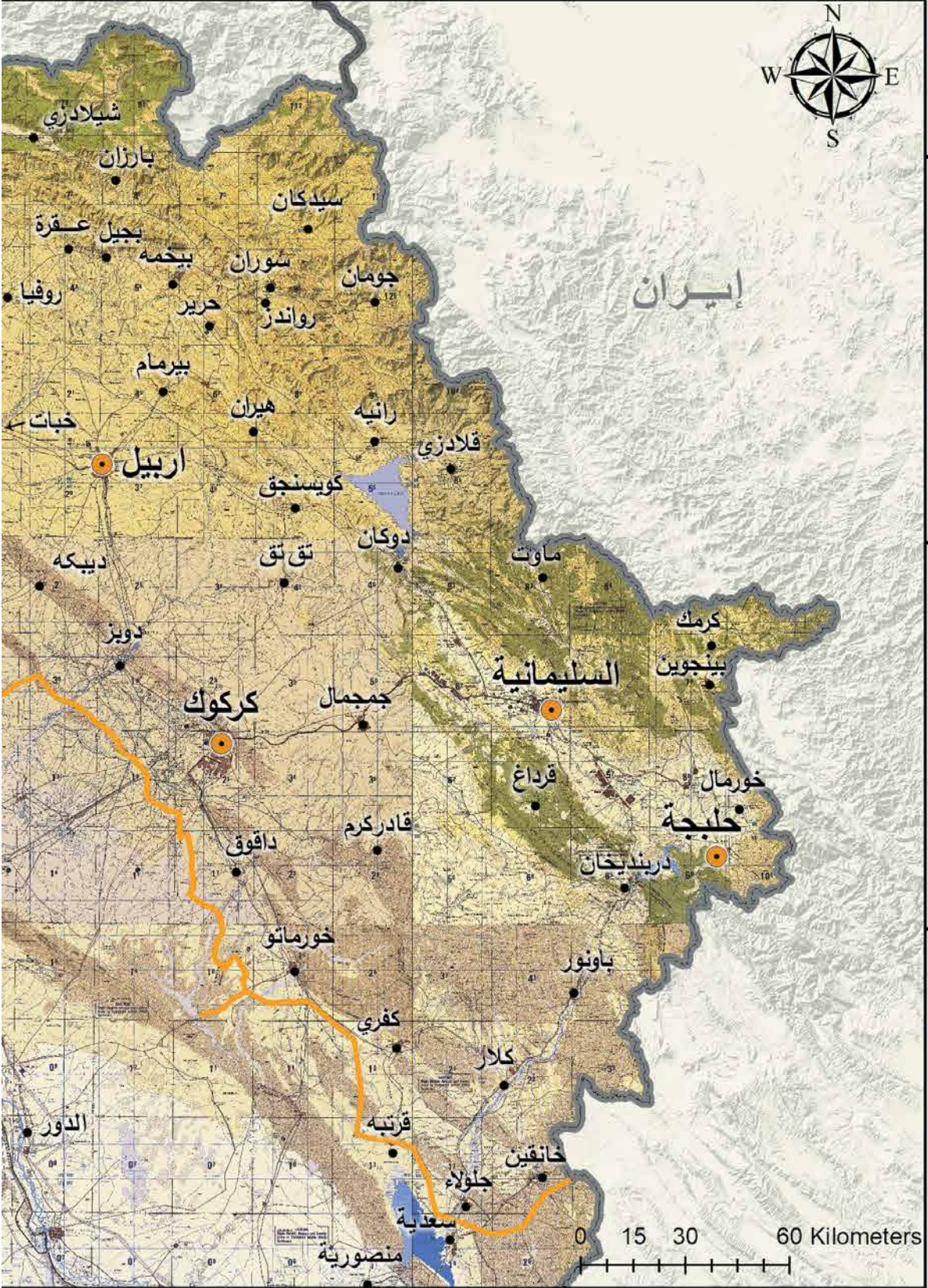


37°0'0"N

36°0'0"N

35°0'0"N

ایران



كركوك

السليمانية

حلبجة

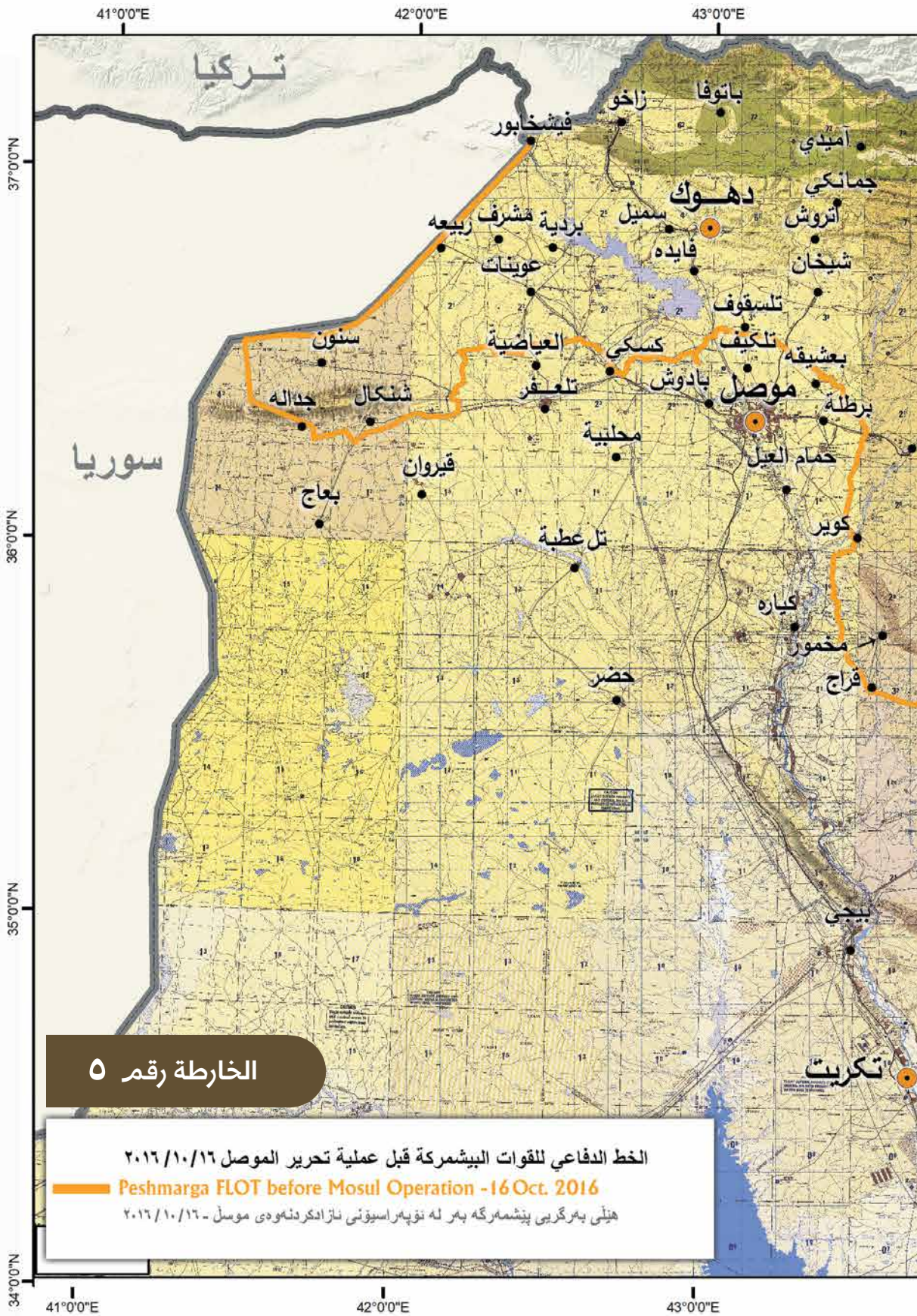
منصورية

44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E

0 15 30 60 Kilometers



الخارطة رقم ٥

الخط الدفاعي للقوات البيشمركة قبل عملية تحرير الموصل ٢٠١٦/١٠/١٦

Peshmarga FLOT before Mosul Operation - 16 Oct. 2016

هینلی بهرگربی بیشمەرگه بهر له نوپه راسیوونی نازادکردنه و دی موصل - ٢٠١٦/١٠/١٦

44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E



37°0'0"N

36°0'0"N

35°0'0"N

ایران



شیلادزی

بارزان

سیدکان

عقده

بجیل

بیخمه

سوران

جومان

روفیا

حریر

رواندرز

بیرمام

هیران

رانیه

قلادزی

خبات

ارییل

کویسنجق

دوکان

ماوت

دیکه

تق تق

کرمک

دویز

جمجمال

السلیمانیه

بینجوین

کرکوک

قرداغ

خورمال

دافوق

قادرکرم

حلبجه

دربندیخان

خورماتو

باونور

کفری

کلار

الدور

قربته

خانقین

جلولاء

سعدیه

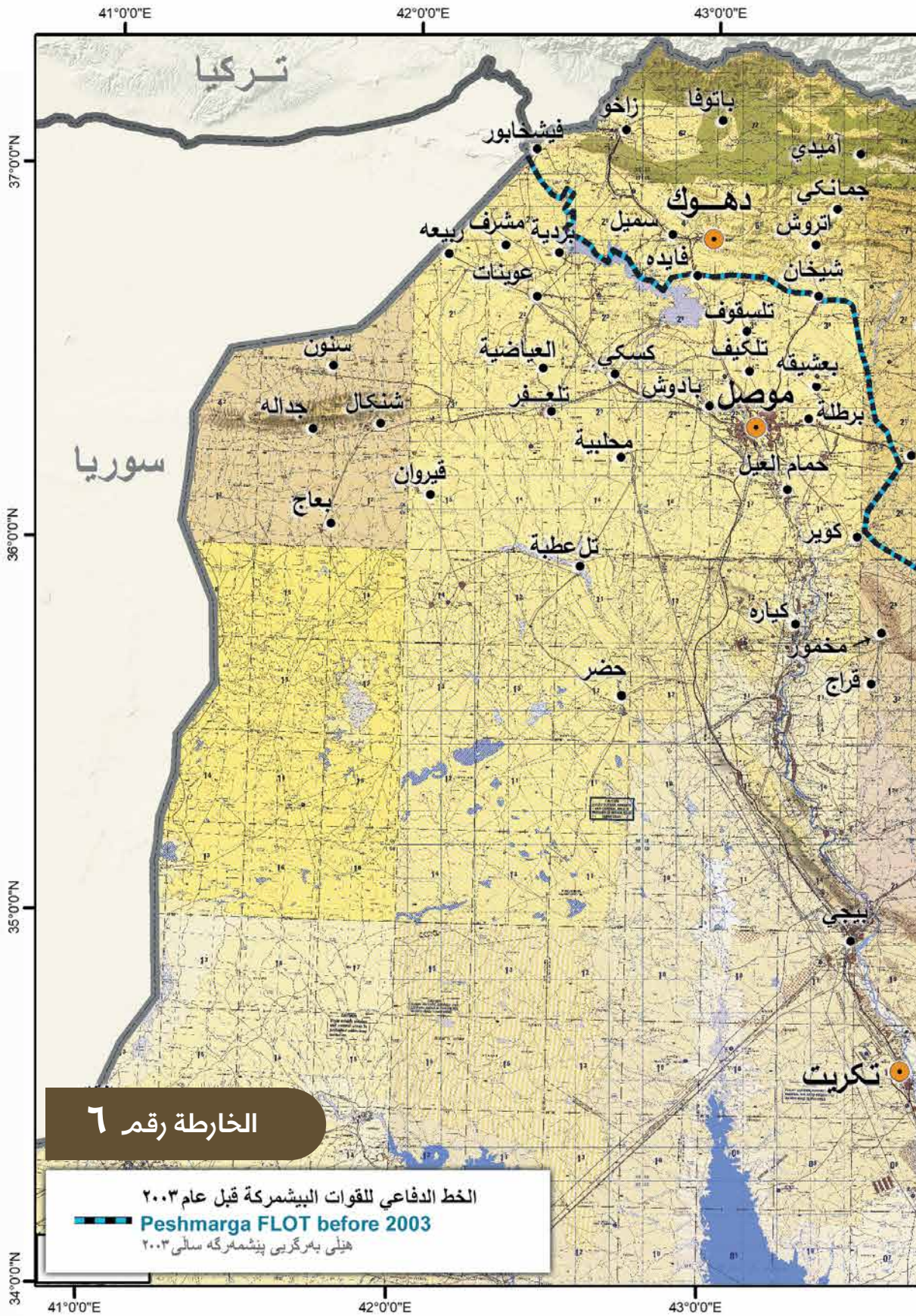
منصوریه

0 15 30 60 Kilometers

44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E



الخارطة رقم ٦

الخط الدفاعي للقوات البيشمركة قبل عام ٢٠٠٣

Peshmarga FLOT before 2003

هتلی بهرکری بیشمەرگه سالی ٢٠٠٣

44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E



37°0'0"N

36°0'0"N

35°0'0"N

ایران



كركوك

السليمانية

حلبجة

44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E



منصورية

خانقين

كلار

كفري

خورماتو

فادركرم

داقوق

جمجمال

قرداغ

باجين

كرمك

مات

دوكان

كويسنجق

رانيه

هيوان

سوران

بيخمه

بيجل

عقرة

بارزان

شيلادزي

روفيان

اربييل

خبات

ديبكه

دويز

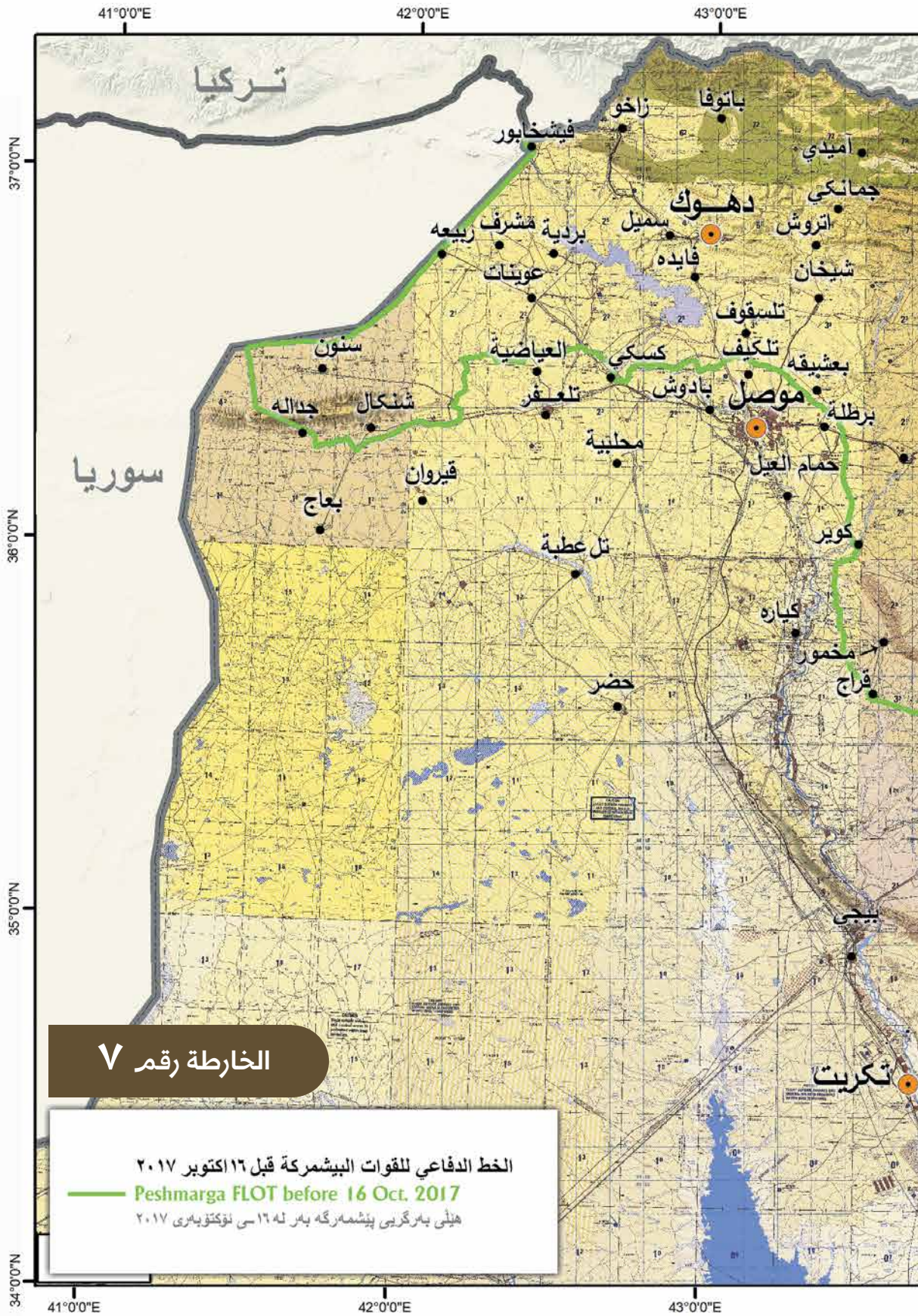
دور

قربيه

جلولاء

سعدية

منصورية



44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E



37°0'0"N

36°0'0"N

35°0'0"N

ایران



کركوك

السليمانية

حليجة

جمجمال

فرداغ

خورمال

دربنديخان

دافوق

قادركرم

خورماتو

باونور

كفري

كلار

قرتبه

خانقين

جلولاء

سعدية

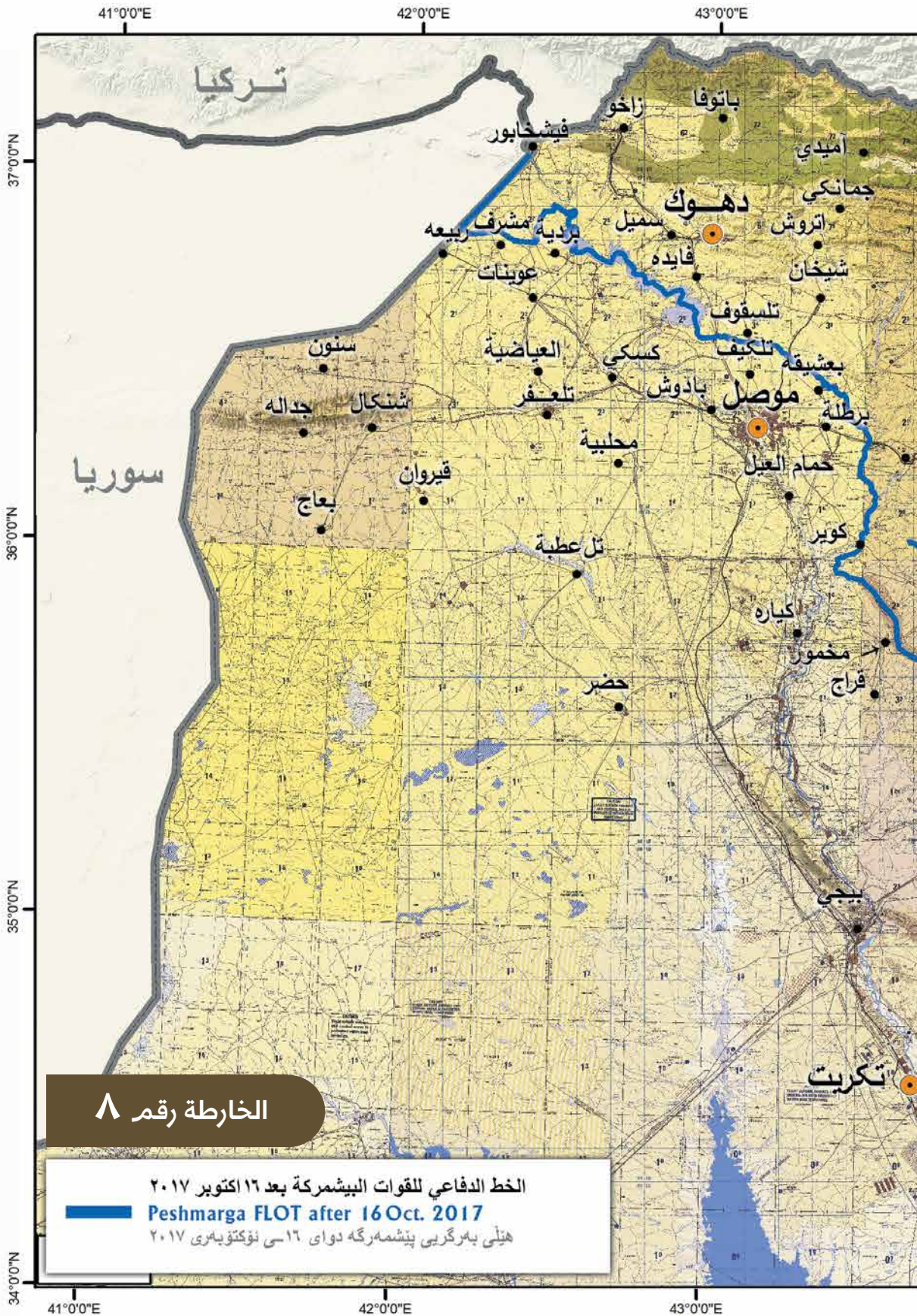
منصورية

0 15 30 60 Kilometers

44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E



الخارطة رقم ٨

الخط الدفاعي للقوات البشمركة بعد ١٦ اكتوبر ٢٠١٧

Peshmarga FLOT after 16 Oct. 2017

هتلی بەرگریی پێشمەرگه دوای ١٦ ئۆکتۆبەری ٢٠١٧

44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E

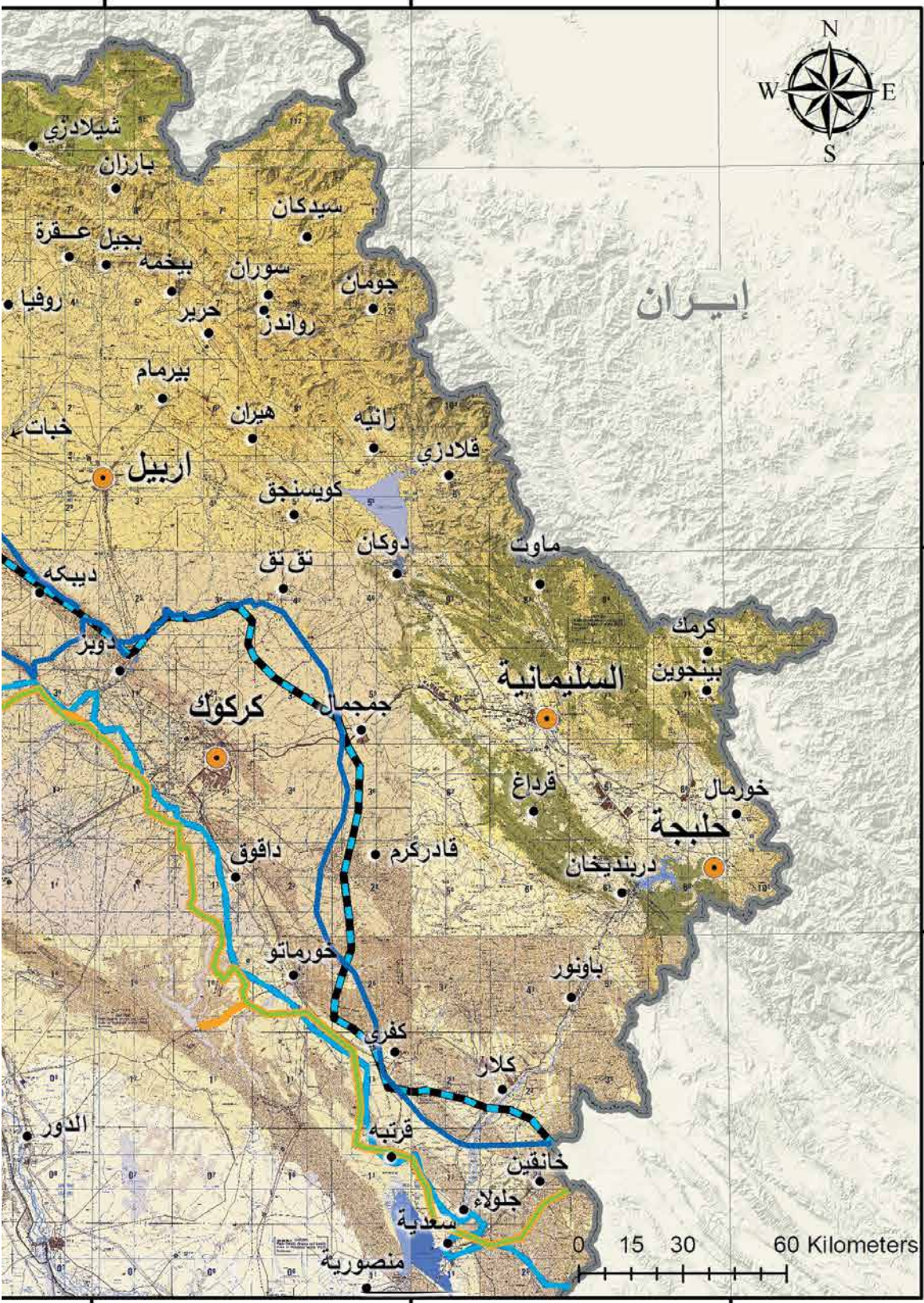


37°0'0"N

36°0'0"N

35°0'0"N

ایران



شیلادزی
بارزان
سیدکان
سوران
جومان
رواندر
بیخمه
حریر
بیرمام
هیران
رانیه
قلادزی
کویسنجق
دوکان
ماوت
دوبکر
دوبیر
دیبکه
خبات
اربیل
کرکوک
جمجمال
فادرکرم
خورمال
دربندیخان
خاتماتو
کفری
کلار
خانقین
جلولاء
سعدیه
منصوریه

السليمانية

حلبجة

0 15 30 60 Kilometers

44°0'0"E

45°0'0"E

46°0'0"E



الخارطة رقم ٩

الخط الدفاعي للقوات البيشمركة، بعد ١٦ أكتوبر ٢٠١٧

Peshmarga FLOT after 16 Oct. 2017

هزلي بهرگريي پيشمه رگه، دواى ١٦ سى نوکتوبهري ٢٠١٧

الخط الدفاعي للقوات البيشمركة، قبل ١٦ أكتوبر ٢٠١٧

Peshmarga FLOT before 16 Oct. 2017

هزلي بهرگريي پيشمه رگه، بهر له ١٦ سى نوکتوبهري ٢٠١٧

الخط الدفاعي للقوات البيشمركة قبل عملية تحرير الموصل ١٦/١٠/٢٠١٦

Peshmarga FLOT before Mosul Operation - 16 Oct. 2016

هزلي بهرگريي پيشمه رگه بهر له نوپه راسيونى نازادكرنه ودى موصل - ١٦/١٠/٢٠١٦

الخط الدفاعي للقوات البيشمركة قبل هجوم داعش على كردستان - قبل شهر ٨/٢٠١٤

Peshmarga FLOT before ISIS(DA'SH) attack on Kurdistan before August 2014

هزلي بهرگريي پيشمه رگه بهر له هزيشى داعش بو سهر كوردستان - بهر له مانگى ٨ سى ٢٠١٤

الخط الدفاعي للقوات البيشمركة، قبل عام ٢٠٠٣

Peshmarga FLOT before 2003

هزلي بهرگريي پيشمه رگه، سالى ٢٠٠٣



١٣ / تشرين الثاني / ٢٠١٥

جبل شنكال - إعلان إنتصار عمليات تحرير مدينة شنكال.



Photo: Adnan Muhammed

لقد اختبر شعب كوردستان خلال القرن الماضي كل السبل لكي يستطيع العيش مع دولة العراق في سلام وشراكة ومساواة. في المقابل سخرت الحكومات العراقية كل طاقات الدولة باتجاه الشوفينية والطائفية، وسلكت طرق التهميش والتعريب والإبادة الجماعية والإنكار وقطع الأرزاق.

لذلك فأن شعب كوردستان، بعد أن فقد الأمل بكل الطرق، أجرى الاستفتاء. استفتاء أظهر عمق النضوج وإيمان شعب كوردستان بالحل العصري والسلمي لقضية معقدة عمرها مئة سنة. لكن الرد على صوت الحق السلمي لشعب كوردستان، كان مرة أخرى لغة السلاح والقوة والشوفينية. السبيل الوحيد لمعالجة مشكلات العراق وإنهاء التعقيدات بين الإقليم وبغداد، والطريق الوحيد للوصول إلى التقدم والسلام هو ترك العقلية الشوفينية وانتهاج ثقافة قبول الآخر.

حقوق الترجمة وإعادة الطبع محفوظة لصالح
مؤسسة البارزاني الخيرية.

أربيل - نيسان ٢٠٢١

الطبعة
الثالثة

أربيل
نيسان
٢٠٢١

التاريخ:

مسعود بارزاني